

82

۸۱۱

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	خطی
۳۸۷	



مؤید زاده من علم الفقه

523

۳۸۷

۲۱۰۷۶۹

کتابخانه مجلس شورای اسلامی		
کتاب فتاوی مؤید زاده		
مؤلف عبدالرحمان بن علی الدماکی		شماره ثبت کتاب
موضوع		۲۱۰۷۶۹
شماره اختصاصی (۳۸۷) از کتب اهدائی: یکم هزاره		

خوبم بخوانم احسن اقتضای اوله



مؤید زاده من علم الفقه

523

۳۸۷

۲۱۰۷۶۹

کتابخانه مجلس شورای اسلامی



جمهوری اسلامی ایران

کتاب فتاوی مؤید زاده

مؤلف عبدالرحمان بن علی الدماکی

شماره ثبت کتاب

موضوع

۲۱۰۷۶۹

شماره اختصاصی (۳۸۷) از کتب اهدائی: یکم هزاره

خوبم بخوانم احسن اقتضای اوله

مؤید زاد من علم الفقه

523

۳۸۷

۲۱۰۷۶۹

کتابخانه مجلس شورای اسلامی



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

۲۱۰۷۶۹

کتاب فتاوی مؤید زاده

مؤلف عبدالحق بن علی الدماکی

موضوع

شماره اختصاصی (۳۸۷) از کتب اهدائی: کیم زاده

کتاب مؤید زاده

المسائل المتعلقة بالطهارة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحوض اذا كان مدورا فوقعت فيه النجاسة يعتبر فيها ثمانية عشر واربعون ذراعا حتى ان مادونه لا يجوز التوضي فيه لان هذا بهذا اقتضى قول قالوا فيه فان منهم من قال اربعة واربعون ذراعا فكان الاخذ بهذا الحق ولو كان الماء أقل من عشر في عشر لكنه عميق فوقعت فيه النجاسة حتى تنجس ثم انبسط فصار عذرا في عشر فهو نجس لا يتنجس لا يطهر بالتفريق ولا انبساط ولو وقعت فيه النجاسة وهو عشر في عشر ثم اجتمع فصار أقل فهو طاهر لانه الان لو وجد النجس بعد الاجتماع حوض عشر في عشر قل ما فقه قعت فيه نجاسة ثم دخله الماء حتى امتلاء الحوض ولم يتنجس منه شيء لا يجوز التوضي به لانه كلما دخل الماء تنجس به لانه لا يكون فيه ماء في الصيف ويزيد في الشتاء والناس ثم يملأ في الشتاء ماء ويضع فيه الناس من الجور فان كان الماء الذي يدخل في القدير او لا يدخل على مكان نجس فالماء والنجس وان كثر الماء بعد ذلك لانه كلما دخل صار نجسا فلا يطهر وان كان الماء الذي يدخل الغدير مستقرا اية مكان طاهر حتى صار عشر في عشر ثم انتهى الى النجاسة

والماء

والماء والنجس طاهر لان الماء صاير كثير قبل ان تنجس الماء وكثير لا تنجس الصغير اذا كان ماؤه نجس فقل الماء من جانبه وخرج جانبه لا يطهر الماء اذا جرى على الحقيقة او فيها ان كان الماء كثير لا يتنجس فيها نجفة فطاهر وان كان قتيلا لقلته الماء نجس الحوض الكبار اذا نجس ماؤه فغيب انما فيه نجاسة وتوضأ من ذلك الموضع فان كان الماء منقعا لاجل الجور فلا باس فيه لا يبرئ الحوض المصغف وان كان الماء متصلا بالجور لا يجوز التوضي فيه النجس لانه صاير كالمصغف عذبة الفتاوى كذا في الواقع الماء اذا كان يجرى ضعيفا فاراد ان ان يتوضأ منه فان كان وجهه الى مورد الماء يجوز وان كان وجهه الى ميل الماء لا يجوز الا ان يملك بين كل فرتين مقدار ما يذهب الماء بهما التوضي بماء البند لا يجوز لان هذا ليس بماء عذبة والفتاوى عن قرب كل فرتين نجس متا فليكون الجملة مائتين وخمسين متا وقيل الجملة مائتين متا ارق المذرة في البيت او كان الاصطبل حارا او كان بيتا بالوعة ونحو كل طابق او كور متعلق ترتفع منه النجس او كان جدار الحمام نجسا فترشح واصاب الثوب لم يضر انما يتسه لا يبعد الثوب بناتية المسائل المتعلقة

بالج على الخلف المصحح لم يجر على الجور عذبة حقة الاستعداد لعدم معنى

اذا التفتين كالريق لا يمكن مواظبة المشي عليه خلاف المتعل الجلد
جواز نه خيما وهو ما يتم علي ان يمارط الجور بين صوف رجح انوه
الي قولهم امد به يعني لما روي انه صلى الله عليه وسلم مسح على
لانه يمكن المشي فيه ففتح اي المسح على ثياب من ليد وعليه خف بلاش
لونه كعبه وذكر انه لم يجر على الجور بين مرعوي ويجوز على الجاروق
المتنوق على ظهر القدم وله اثر ارثته ما عليه ميمته لانه يفي المتنوق
وان ظهر من ثياب القدم شيء فهو خروق الخف وفي الخلاصة الجاروق اذا
مسح القدم والكعب ولا يري منه الا اقل من ثلثة اصابع جاز المسح عليه
والجور بين الغزل الجاروق المتعارف تحت علي خلا ولا يجوز على رقيقه
واجبوا على انه يجوز لو متعل او جلد ايتا جوب بجلد اذا وضع الجلد
علي اعلاه واسفله وجوب متعل اذا وضع الجلد علي اسفله كالمتعل ولو
كان من الكرايس لم يجر وان كانت من الشعفا صيغ انه ان كان ضلبي
يمشي فيه فخرج من اسفله الجاروق ويجزى علي الجور بين لابسها على الخفي قبل
المسح خف علي خف لابسها وحدها قيل جاز المسح عليها قيل لا ولو كان
من كرايس ونحوه فان لابسها مفودين لم يجر وكذا لو لابسها على الخفي الا ان
يكون

ان يكون رقيقا يصل البطل الي الخف ولو لابس على الجور بين من كرايس ونحوه
جواز الجور المسح عليه بل يجوز على الخف ام لا ذكره المعراج شروحه المكية
جواز نه عند ان افقي ربه ولم ارفيه رواية عن معتنا جاز او غير ذلك
ان يجوز اذا الخف يبريد لاني الرجل لا يجر لاني ذكر في مسح الجاروق
على الخف وايضا جاز المسح على الجاروق فشمع ما قلنا اذا الجاروق لابس
الا باللقاف غالب وهي في معنى الجور بين كرايس ونحوه تسهيل في شرط
حيوان المسح على الخفي ان يكون لابس الخف على لباده كاملة قبل الحدث
سواء لابس خفيه بعد ما توفى ماء وغسل رجله او عليه ولا ثم لابس الخف قبل
الحدث او غسل احدى رجله وليس خف عليها ثم غسل الرجل الاخرى والخف
عليها ثم اكمل الطهارة قبل الحدث **قاضي** نقل القضاوي ان الذي ان ما
يلبس كرايس الجرد تحت الخف يمنع المسح على الخف لكونه فاصلا وقطعا
تلف علي الرجل لا يمنع لانه غير متصوفه اللبس لكن ينهم مما ذكره القاضي
انه يجوز المسح لان الخف غير المتصل باللبس اذا لم يكن فاصلا عند لابس الجور
المسح علي الخفي ثابته السنة المشهورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قولاً وفعلاً
حتى قال الحسن البصري ادرت سبعين رجلاً من الصحابة رضوان الله عليهم في المسح
علي الخفي

بانه لا يكون فيه كرايس
فاصلا او لا
علي الخفي

وقال ابو حنيفة رحمه ما قلت بالمسح حتى جاني فيه مثل ضوء النهار وقا
الكرخي خافا لكونه عن لم يمسح علي الخفي لان الاتار التي جاءت فيه
في خفة التواتر من **الحاكي** ولو كان كعبه شكوا مقدار ثلث اصابع لأرج
وان كان اقل من هذا يمسح **فيها** اذا لابس كعبا لا يري من كعبه الا مقدار
اصبع او اصبعين جاز المسح عليه وهو بمنزلة الخف لاساق **له من خواتمه**
المتبين وكذا التاتار من والوزير **المسح على المتعلق بالزكوة** ويكفي
ان يعطى فترا واصلا ما في درهم او اكثر ويجوز عن ابي يوسف له لا يجوز
التمز من ماتي درهم وذكره الخلاصة هذا اذا لم يكن الفقير مدنيا اما اذا
كان مدنيا فذفع اليه مقدار ما لو قضى به دينه لا يبقى له شيء او يبقى
اقل من المائتين لا بأس به وكذا لو لم يكن مدنيا لكن له مال جاز ان يعطى
مقدار ما لو ذبح على عيال فيجب كل واحد منهم دون المائتين واغناء
الفقير الواحد عن السؤال افضل من التفريق علي الفقراء **في المسح الزكوة**
الي فقير مدنيون ليقضي به دينه افضل من الوقع الي فقير آخر **من خواتمه**
رجل له مائتا درهم علي انسان ان كان المديون معه الختان انه يحل
الاخذ وان كان موسرا ومقرا بالاسار لا يحل ان كان منكرا وله
بينه عاولة

اوله بنته عاولة لا يحل وان لم يكن لا يحل ايضا ما لم يدفع الي القضي
ويحلف فاذا حلف قبل لا يجوز دفع الزكوة الي من يملك نصيبا من ابي
مال كان ويجوز دفعها الي من يملك اقل من ذلك وان كان صاحب مكتبة
قاضيها ولا يجوز دفع الزكوة الي اولاده واولاد اولاده من قبل
الذكور وان جعلوا ولا الي والدته واجداده وجداده وان علوا
من قبل الالاء والاقرباء ويجوز الي سائر قرابة نحو الاخوة والاخوات
والاعمام والعمات والاخوال والخال لودفع الي اخته ولها علي زوجها
مهر يبلغ نصيبا ان كان الزوج مليا مترا لو طلت فلا يمنع الاولاد لا يجوز
وان كان فقيرا او غنيا الا انه لا يعطى لو طلت جاز المهر اليها ويجوز
دفع الزكوة الي فقيرة زوجها موسر عند ابي حنيفة روي محمد فرض النفقة
اولم يفرض ولا يجوز الدفع اليها لانه غني وان كان الابن كبر اجاز وكذا
الي ابنة غني رويته ابي يوسف وهو قولها وكذا الوديع الي فقير لابس
موسر فقال ابو يوسف رحمه ان كانا في عيال النية لا يجوز وان لم يكونا جاز
ولا يعطى زوجته وكذا المرأة لا يعطى زوجها وعندنا يجوز دفعها له
لا يعطى عبده ولا مدبره ولا ام ولد ولا محابته علم بذلك ولم يعلم

اوله بنته عاولة لا يحل وان لم يكن لا يحل ايضا ما لم يدفع الي القضي
ويحلف فاذا حلف قبل لا يجوز دفع الزكوة الي من يملك نصيبا من ابي
مال كان ويجوز دفعها الي من يملك اقل من ذلك وان كان صاحب مكتبة
قاضيها ولا يجوز دفع الزكوة الي اولاده واولاد اولاده من قبل
الذكور وان جعلوا ولا الي والدته واجداده وجداده وان علوا
من قبل الالاء والاقرباء ويجوز الي سائر قرابة نحو الاخوة والاخوات
والاعمام والعمات والاخوال والخال لودفع الي اخته ولها علي زوجها
مهر يبلغ نصيبا ان كان الزوج مليا مترا لو طلت فلا يمنع الاولاد لا يجوز
وان كان فقيرا او غنيا الا انه لا يعطى لو طلت جاز المهر اليها ويجوز
دفع الزكوة الي فقيرة زوجها موسر عند ابي حنيفة روي محمد فرض النفقة
اولم يفرض ولا يجوز الدفع اليها لانه غني وان كان الابن كبر اجاز وكذا
الي ابنة غني رويته ابي يوسف وهو قولها وكذا الوديع الي فقير لابس
موسر فقال ابو يوسف رحمه ان كانا في عيال النية لا يجوز وان لم يكونا جاز
ولا يعطى زوجته وكذا المرأة لا يعطى زوجها وعندنا يجوز دفعها له
لا يعطى عبده ولا مدبره ولا ام ولد ولا محابته علم بذلك ولم يعلم

خلاصة

فان كان رجل طعام شهده هو يوي مائتي درهم يجوز له الزكوة اليه وان كان اكثر من شهر لا يجوز وقال بعضهم يجوز وان كان عنده طعام سنة وكذا لو كان له كسوة الشتاء يوي مائة درهم وهو لا يحتاج اليها في الصيف يجوز له اخذ الزكوة وكذا لو كان له خزانة او دار غلة تساوي ثلثة آلاف درهم ولا يخرج منها ما يملك له ولعليه اخضعوا فيه قال محمد بن قتائل يجوز له اخذ الزكوة ولو كان له دار فيها بستان تساوي مائتي درهم ان لم يكن في البستان مرافق الدار من المطبخ والمغسل وغير ذلك لا يجوز له اخذ الزكوة اليه وهو بمنزلة المتاع والجواهر **خلاصة** والفقير عند ابي حنيفة ارفع من اهل بيتا وعنده ما يملكه ولا يسأل الناس وان كان يملك من الذي يسأل الناس ولا يجدر قوتنا ولا يحل السؤال لمن كان عنده قوت يومه عند البعض ولا قال البعض لا يحل السؤال لمن كان كسوبا او يملك خسين درهم او يجوز له الزكوة الى من لا يحل له السؤال اذ لم يملك نصيبا فان كان له كتب او دين على الناس قد ذكرنا بنامه ونحو الخلاصة على رجل مر مؤجل لامرأته وهو لا يريد اداؤه لا يحل ان ناعم الزكوة **قراءة الفقه** فان دفع

فان دفع الي شخص طلق انه فقير وظهر انه كان غنيا يحوز عديا في
وحده ربه ولو دفع الي فقير فظهر انه دفع الي يمينه او ابنه جاز عند
ابيه حنيفه وجهه في رواية الاصل اذا وهب للدين غنيا لا يجوز ونقض الوهب
الحول ينوي به الزكاة ان كان المديون غنيا لا يجوز ونقض الوهب
قدرة الزكاة استحسانا وان كان المديون فقرا فهو له الدين ينوي به
زكاة ما لم يعلم اولا به لا يقطع عنه ذلك المال وكذا الونوي زكاة دين
آخر عليه **فهر** ولو وهب جميع الدين من المديون بنسبة الزكاة عن
الدين في الاستحسان يكون مؤديا ويستقطع عنه الزكاة وكذا
لو وهب كل الدين من المديون ولم ينو به الزكاة كما لو كان النصاب
عينا فنصدق بالنصاب على الفقراء ولم ينو شيئا كان مؤديا
واستحسانا **خلاصة** اذا دفع الي رجل كوة على طلق انه صالح **اعطاء**
الزكاة فظهر انه غنى او عاشى او ذبحى او ابوه او ابنه يوجب ابو يوفى
عليه الاعادة بمعنى اداء الزكاة ثانيا وبمعناه انه يوجب له سدا فداوى
لانه لا يرد اتفاقا وهل يطيب المعبوض على القابض في كل الحول انه لا يلزم
فيه واختلافه فمفعول من الاطيب ماذا يصنع به قبل تصدق به

بالشفقة والوصية بحمل الي موضع آخر باطلة **خاتمة الفتاوى** اذا قتل شاركت
الخمر بحال السكر فهو شهيد لان شرها يعمم عصية لا تمنع حكم الشهيد **الحيط**
وفي المصايب ان كسر عظام الموتى ككسر حيا في الاثم ولا يكسر عظام اليهود
اذا وجدته قبورهم فان جعل في بابوت اياما لنقله الي مكان آخر لا يأل
حامل يدين وهو اي التول كل ذي روح حتى الصبي والدمى كما يليها مات
ولو ما في غير بلد ولا يقصر فارادت ان تنقب ^{يخبر} في قبره ^{يخبر} ينكر **بن ابيه**
الشهيد ^{يخبر} من قتله المشركون او وجدته المعركة ناسرا لمجراصة او قتله المسلمون
ظلموا ولم يجز يقتله دية فيكفي ويقتل عليه ولا يغسل **اذا استشهد الخشب**
غسل عند ايه حنيفة رحمه ^{وان قيل} وكذا كل الصبي قال لا يغسلان عن الشهادة
والانزع عن ثيابه وينزع عنه الفرو والحشو والخف والسلاح ومن ارتث
غسل والارتث ان ياكل ويشربا ويذاوي او يهتق حيا حتى يمضى قتله
الصلوة وهو يعقل ويتنقل من المعركة ومن قتل من جد او قصاصين
غسل وقيل عليه من قتل من البغاة وقطاع الطريق لا يغسل عليه **لا يغسل**
ومن قتل ^{بصية} لا يغسل عليه عند ايه يوسف رحمه زجر له كالبغي وقال
لا تناسق في ما عدا هذا اذا كان حيا ولو كان خفاء غسل ويقتل عليه

وقيل رده على العسل على وجه التملك ليعبد الآباء وقال ابو يوسف رحمه الله
الاعادة ولكن لا يسترد ما اداه لظهور خطائه بيقين والمكان الوقوف
على نهره الاشياء واقامهم استرداده فلان ضابطة الزكاة لا ينقص
الاداء الكل ويخرج اخراج الميت من القبر بعد ما دفن الا اذا كانت الارض
مقصوبة او اخذت بالشفعة **وتجبت القيل** وفيه المكان الذي
يتم فيه مقابر اولئك القوم وان نقل قبل الدفن قدر ميل وميلين فلا بأس به
وكذا لو كان في غير بلد **وتجرت** فانه نقل اليهم آخر الابن **س** **لارويان** **س** **يعقوب**
عليه السلام مات بمصر ونقل الى الشام وموسى فمات بابل يوسف فمات في **حما**
اليامام بعد زمان وسعد بن ابى وقاص فمات في ضيعة علي اربعة فراسخ
من المدينة ونقل علي عاق الى اقبال في المدينة وبعد ما دفن لاسع اخراج بعد
مدة طويلة او قصيرة **الاعذر والعذر** ما قلنا ولا كبير عظام اليهود اذا دفن
في قبورهم لان حرمة عظامهم كحرمة عظام المسلمين لانهما حرم ايداءه في **حما**
صيانة عن الكبر بعد موته **ففيه** نقل الميت من البلد الى البلد كحرام **الحمل**
لا يكون آثماً وعن عمامة معصية بعد ما دفن مدة طويلة او قصيرة لاسع اخراج
من غير عذر ويجوز اخراجه بالاعذر **س** **لارويان** **س** **يعقوب**
بالشفعة

الكل المتعلق بالصلوة رجل سبقت عليه القبلة في الحفازة
فأخذه رجلان اورجل امرأتان ان القبلة الى هذا الجانب ووضع
اجتهاده الى جانب آخر فان لم يكونا من اهل كل الموضع وهما مسافران
للمسكنة الى قولهما لا تهايمتو لان بالاجتهاد فلا يترك اجتهاده واجتهاده
غيره وان كانا من اهل ذلك الموضع فحذر ان يأخذ بقولهما لان الجهر
في كونه حجة فوق الاجتهاد **وغيبه** وصلوة العبد على الحفازة متوقفة اذا
اجتمع الا الحجة من التقى وتقدم صلوة الحفازة على الحجة كذا في **القبلة**
من درغر من جعل ثواب علم غيره جاز في الطوعا والمفوضا قيل لا يجوز
في المفوضا **جامع الفتاوى** ذكر في الزيارات الطوع بجماعة في غير رمضان
مكروه وفي الحيط لا يكره الاقراء بالامام في التواضل مطلقا في القدر
الرقابعية ليلة النصف من شعبان ونحو ذلك لان ما رآه المؤمنون حسنا
فهو عند الله حسن **ذكر مدار السلام** في الجامع الصغير ان يحاط بتسلل الحيا
حتى لا يتسلل جنبها فانهم يؤذونه اذا كان كبير عظيم بل اذا آه حية
وسكانه جنس يتولد خلط في السليمن ومرفان مترك فان واحدا
من اخواني هو اكبر مني تساقطت حية سيف في دارنا فخر بها الجرح حتى جعلوا
زمننا

كوت
فمن كان لا يتحرك جلاؤه قريبا من الشهر ثم علمنا وداؤنا بارضاء الجرح
حتى تتركه فوالله ما به وبذا ما عانت بعيني **نهاية** والابرار يتقبلون الحجة والفقير
في الصلوة لقوله عم اقبلوا الاسودين وكونتم في الصلوة والان فيه ان لا
الغسل فانه رد بعد الماء ويستوى جميع الحيات بغض التي تسمى حية وغيرها
هو الصحيح انتهى كلام البداية قوله هو الصحيح اخره عن قول الفقيه ابي جعفر
ان الحيات منها ما يكون ساكن البؤوت وهي حية وحماها لا يكون منها و
الاولى هي التي تكون صورتها بيضاء لها خط طينان ممتد منقوشة وقيل لا يباح
لغيره عليه السلام ان ياكل والحية البيضاء فانها من الجن من غير فصل بين الصلوة
وغيره فلا يتسلل في غيرها ايضا الا بعد الاعداء والاندثار بان يتدخل طريق
المسلمين فان ابي قتل والثانية هي التي يضرب بونها الى التواد وفي شيتة التوى
وقال **الحكاوي** الفرق بينهما فاسد لان النبي صلى الله عليه وسلم اخذ على الجن اليهود والموتى
بان لا يظروا لامة في صورة الحية ولا يدخلوا بيوتهم فاذا اتفوا العهد يباح قتلها
وهو حاشا شمس النعمة والمصطفى اطلاق ما روي **الكل** لا ياتي بالحقية حال ما يقر
القرآن في المجداد اذ سمح لامة لا تحية في حق من دخل بيته الغرض فكل من الحية
سنة والاستماع فرض فلا يترك الغرض لما يرسنه ودخل المسجد بيته الغرض ولا يترك

الحيه بان

يؤرب عن حية المسجد وانما يؤمن بجهة المسجد اذا دخل غير الصلوة فيه **الكل**
المتعلقة بالوقف والدعوى ان اشترت امة عليها طبقت لامة على جواز الوقف
واختلفوا في كيفية جوازه قال ابو جعفر رحمه الله جوازه ثلثة ان يكون موقفا
وان يحكم الحاكم وان يجعل آخره للمساكين حتى اذا لم يوجد هذه الثلاثة لا تسح
الوقف ويصح على كل من يبيع ويورث عنه الا ان يجبر لورثة وقال محمد رحمه
شرائط اربعة التسليم الى المتولى وان يكون مغفرا وان لا يشترط لنفسه شيئا من
منافع الوقف وان يكون مؤبدا بان يجعل آخره للفقراء والوصية لا يشترط
وقال ابو يوسف رحمه الله من ذلك شئ طحتى لو وقف على نفسه وامهات اولاد
او وقف على ما يبيع عنده وعند محمد لا يبيع وشايخ بخارى اخذوا بقول محمد
وشايخ خراسان اخذوا بقول ابو يوسف رحمه الله في الناس في الوقف **وجيز**
الفتاوى والقوى لا يشترط الاستماع البينة على الوقف لان الوقف حق الله
وهو التصديق بالغة فلا يشترط الدعوى للشهادة كالتشاهدة على
الطلاق وعقود الامة الا اذا كان الموقوف عليه موصوفا ولا يدعى لاجلها
الثلاثة يعني ويعرف جميع العلة الى الفقراء لان الشهادة قبلت حتى الفقراء
فلا يلزم حكمها الا في حق الفقراء وقيل ينبغي ان يكون الجواب على التفصيل
اي ان كان

اي ان كان على الفقراء على قوم باعياهم لا يقبل بدون الدعوى عند الخلق
وان كان على الفقراء او على المسجد عند ابي يوسف رحمه الله يقبل عند ابي جعفر
لا يقبل **فصول استروشتي** وان مات الواقف والقيم ولم يرض الى احد
فالامرية الى القاضي ولا يقبض الى اجنبي متى ما وجد من ولد الواقف واهل
بيته من صلح التولية وان لم يجد من يصلح منهم يقبض الى اجنبي فان فوض الى
اجنبي ثم صار منهم من يصلح للتولية صرف اليه **وجيز** ولا يصح تعليق الوقف بالشرط
بان قال ان مت من مرضي بهذا وفقت رضى بهذا الا بفتح الوقف بربى الحق
وجيز ويقع التعليق بالموت بان قال اذا مت ففقد وقف دارى كذا
قد روي رجل قال ان مت من مرضي فلما فقدت وقف ارضي هذه الا بفتح سكر
صح او مات لامة علقه بالشرط وتعليق الوقف بالشرط لا يبيع فرق بين
بهذا وبين ما اذا قال ان مت فاجعلوا ارضي موقوفه جان وفقتا لان
هذا التعليق توكيل بالشرط وانما يبيع الا يري انه لو قال ان دخلت هذه
الدار فقد جعلت ارضي موقوفه لم يجز ولو قال ان دخلت هذه الدار
فاجعلوا ارضي هذه موقوفه جان **واقعات حايبي** بني المتولى مال
الوقف في عصة الوقف ومن مال بعية الوقف ولم يذكر شيئا كان حقا

بخلاف الجنبتي وان شهدته بانه نفسه كان ملكا له **بنار** رجل قال
ارضي هذه صدقة موقوفة علي نفسي قال لعل لا يجوز هذا الوقف وقال الفقيه
ابو جعفر بن يعقوب ان يجوز في قياسه يوسف رحمه الله وانما قال ذلك بناء
على ان الواقف اذا شرط في الوقف ان يؤكل ويأكل منه مادام حيا لا يجوز
ذلك في قول ابي يوسف رحمه الله **ومنا** يلج اخذوا يقول ابي يوسف رحمه الله
قالوا يجوز الوقف والشرط جميعا **وذكر** القدر الشهيد صاحب الدوين
ان الفتوى على قول ابي يوسف رحمه الله في الوقف وقال الفقيه ابو جعفر
ليس في هذا من وجه وانما ظاهرة الاشئ ذكر في كتاب الوقف وقال اذا وقف
عليه اموات اولاده جاز ولو قال رجل فقفت علي بنسب لا يجوز وعن ابي يوسف
انه قال يجوز ذلك فاذا مات يورثه اهل بيته **فانما** ولو وقف دار فيها حمام
يطير ويخرج من قالوا فالحياتى تكون داخله في الوقف كما لو وقف ضيعة فيها
حمايك وزواجر واولاد يعملون فيها فوقف الضيعة بما فيها من الشجر والحدود
والعبيد وسائر ما كان ذلك **وكذا** لو وقف ضيعة كوارث عمل جاز في
التخلل تبع العمل **فانما** بيع عقار المجد لمصلحة لا يجوز وان امل الفقيه
وان باع بعضه لاصلاح باقية بخرابة جاز وعن الحلواني يجوز ان يبيع
ونشره

وكذا ان قال على اولادى مدخره البطلان
وان كان له القرب والابعد فيه سواء

ونشره بنسبه آخر ويجوز ذلك للحاكم والمتولى وان لم ينقطع النفع عنه ولكن يؤخذ
بنسبه ما هو خيره للسبب **بنار** رجل باع دارا ثم ادعى اني كنت فقفتها
او قال انها وقف على لا يبيع هذه الدعوى وليس ان يخلف المشتري اما لو اقام
الدعوى قبل كمال الوعد او على عتق الامة يقبل من غير الدعوى ولو ادعى المشتري
على بايعه ان الارض التي بيعها متى وقف علي كذا يقبل قوله وينتفى الباع
عند الفقيه ابي جعفر رحمه الله وقال الفقيه ابو الليث وبه لاخذ وقيل لا يقبل الا لو
اصح وان يقبل الباع انهما وقف على فقد ذكر في فتاوى النسفي انه لا يبيع هذه
الدعوى اصلا **فصول الشرائع** واذا شرط في الوقف ان يبيع وان يجعل
في وقف افضل حتى جاز الوقف الشرط على ابي يوسف رحمه الله ان يبيعه
وذكر الانصاري في وقفه انه لا يبيع الا باذن الحاكم قال الانصاري ايضا
ينبغي للحاكم اذا رفع اليه ولا منعه للوقف ثاذا لم يبيعه اذا رآه
احفظ لاهل الوقف وان باع واشترى بنسبه ارضا اخرى كان وقفا
ليس له ان يبيع الارض الثانية الا ان يشرط ذلك في اصل الوقف **وكذا** لا يبيعه
وقفه ولو شرط في اصل الوقف ان يبيع الوقف ويجعل ثمنه لى كى
لم يبيعه هذا الشرط ذكره الانصاري في وقفه **الحاشا** انه لو شرط ان يبيعه ويرى
ثمنه

الوقف يجوز وعنده لا يجوز لانه يلزم عليه كماله الفقيه ولو زوج عبد الوقف
من امة الوقف لا يجوز **بنار** تميم اشترى من غلة المجد حانوتا ودارا
يستغل ببيع عند الحاجة جاز ان كان له ولاية الشرأ واذا جاز له ان
يبيعه **تمه** **المغنى** مبادلة دار الوقف بدار اخرى انما يقع اذا كانت في
تحت واحدة او يكون تحت المملوك فخر من المملوك فوقفه وعليه لا يجوز
ان كانت المملوك اكثر مساحة وقيمة واجرة الاحتمال فخرها في ادون الحكيمن
لرئاستها وقلة رغبات الناس فيها **تمه** **المغنى** في غصب دور الوقف
وعقاره على الضمان كما في منافع وكذا البيت **بنار** ولو قال فقفت على
اولادى لم يعرف اليه الا في الثاني ما يقع من البطن الا في **الحاشا** **وذكر**
في الزيادة اذا ضعت الارض الموقوفة عن الاستقلال والتمتع حكمها في
اخرى هي كغيرها ما كان المقيم ان يبيعه ونشره بنسبه ارضا اخرى هي
الشرع ما فيها **فصول عمادى** وفي فوايد صاحب المحيط قيم الوقف اذا
باع الوقف بامر القاضي بترابيه وتديره جاز بملكه **روي** عن ابي يوسف
نصا في وصايا نظم الزندقى ويكفي ذكر صدر الشهيد **فصول عمادى** و
في فتاوى قاضي ظهير الدين بيع البناء الموقوف لا يجوز قبل اتمامه ويجوز

الحاشا

وكذلك لأخبار المنة الموقوفة لا يجوز بيعها قبل الطبع ويجوز بيعه وانما
 الأجر غير ممتنع يجوز بيعها قبل الطبع وبعده **فصل عاشر** في بيع الوقف
 ان يفرق من ولده على وقفه او جعله نظراً عليه عملاً بما هو المذكور في الرخصة
 من ان الواقف اذا شرط الولاية لرجل كانت الولاية للواقف ايضا ولو
 ان يخرج من شرط الولاية ويؤلفها غيره **خلاصة** ان شرط دارا وسكنها ثم
 ظهر انها وقفا وكانت للصغير جاز عليه اجماع المصنفين لتمام الوقف الصغير
فصل عاشر في محله او قاف مختلفة لا بأس بالقيم ان يخلط غلتها فان
 خرب حانوت منها لا بأس بعمارة من غلتها نوات آخر سواء كان الواقف
 واحدا او مختلفا **خلاصة** الوقف الذي تقادم امره ومات وارثه وما
 شهود التبريل يشهدون عليه فهذا على وجهين اما ان كان له رسوم في
 دواوين القضاة المعتبر عليهم او لم يكن ففي الوجه الاول اذا وقع التبر
 فيه اجر على الرسم الموجودة في دواوينهم ان ذلك دليل ظاهر وليس هنا
 دليل فخره وفي الوجه الثاني يجعل موقوفاً في اثبت في ذلك حقا
 لانه لا دليل هنا أصلاً فيتعذر القضاء بالاصل هذا كله اذا لم يبق ورثة
 الواقف فان بقي وتنازع فيه يرجع الى ورثة الواقف في الوجهين جميعاً
 فان

مطل
 في مال الوقف وهل يتم

فان اقرباؤه يؤخذ باقرارهم لانهم قايمون مقام الواقف وان ارجع
 الى ورثة الواقف او الى من تغذ به الرجوع الرسم فان تغذ بجعل في
 قيام الدليل موقوفاً **وامتصاصي** ولو قال وقف على ولادي
 يدخل فيه البطلون كلها لعموم اسم الاولاد ولكن الغل للبطل الاول
 مادام باقيا فان انقضى يكون للثالث والرابع والخامس ويسكن هذه البطلون
 في القيمة والا قرب والابعد فيه سواء يعني انه يتبع لشرط بعد البطل الثاني
 فالكل سواء **مختط** وقف انصدم ويسكن من الغلة ما يمكن عمارة الوقف
 بطل الوقف ورجح التفسير البتة الى الواقف ان كان حياً والى الورثة
 ان كان ميتاً **خلاصة** فالصدر الشهيد في الغناوي فيه وفي غيره هذه
 المسائل نظراً على هذا حانوت احترق السوق والحانوت فصار بحال لا ينتفع
 ولا يستأجر بشئ يخرج من الوقفية **خلاصة** متى وقف الواقف لوجه الوقف
 او عرف فيه تصرفاً آخر وكنت في الصك اجر وهو متولى هذا الوقف ولم يذكر
 انه متولى في وجهه اجماعهم وكذا الوقف اذا وصي الاب وصي الجدة وصي
 الام والوقف من جهة القاضي يختلف احكامهم وكذا المتولي لم يكتسب له متول
 من جهة الحاكم او وصي من جهة الحاكم ولم يتم الفسخ الذي ولاه جاز **فصل**

وفي الحادي عشر الامام ابو القاسم عن عيسى في الوقف من ماله ومات قال
 ان عيسى بن محمد الواقف فهو للوقف وان لم يذكر شيئاً فهو عنه ميراث ولو
 عرفت ارض موقوفة على الزباط فالشرط للوقف **خلاصة** وفي فوائده
 الامام به ان الذين شرط الواقف ان يكون للمتولي من اولاده واولاد
 اولاده هل لغايبه ان يولي غيره بلا خيانة ولولا ذلك هل يمتنع قولنا
فصول وللقاضي عزل القيم نصيب الواقف لوضو الواقف وذكر الامام
 رشيد الدين القاضي لا يملك نصيب وصي وقته مع بقاء وصي الميت وقته
 الا عند ظهور الخيانة منها **فصول** اذا مات المتولي والواقف حي فنصيب
 القيم الى الواقف لا الى القاضي فلو كان الواقف ميتاً فرضيه اولي في
 القاضي فلو لم يوص الى احد فالراي الى القاضي **فصول** وقيل قبل الامام
 في مقدار ما حصل في ايديهم من الغلة والاموال والقيم والوجوه ذلك
 على السواء والاصل في الشرع ان التولية للقاضي في مقدار المتبقي وفيما
 يجب من الاتفاق على التسييم او على الضيعة وما صرف منها في مؤنة الارض
 ولا يخلو الاب في ملكه يصير لا الوصي في مال التسييم ولا المتولي في مال
 الوقف **مناجاة** ان اذا كان اصل القرية وقفاً على جهة القربة فبني

عليها رجل بناء ووقف بناء على جهة اخرى اختلفوا فيه قال بعضهم لا يجوز
 وبعضهم يجوز واما اذا وقف البناء على جهة القرية التي كانت البقعة
 وقفاً عليها بجوارها لاجلها وبغير وقفها لبقعة هذا هو الذي استقر
 عليه فتاوى ائمة خوارزم عيسى بن محمد ووقفها ان غرسها على الارض المملوكة
 بجوز وقفها بغير الارض وان بدون اصلها لا يجوز وقف البناء في ارض
 عارية او اجارة **مناجاة** رجل وقف ضيعة على بناته واولادهن ابداً
 ما تأسلوا وافر ذلك الفقهاء ثم غرس الواقف فيها شجرة ان غرس من غلة
 الوقف فالشجرة للواقف وان غرس من الغلة فان قال عند الغرس انه
 للوقف فهو للوقف فان لم يذكر شيئاً فهو ميراث عنه **قضية** متول الوقف
 اذا اتعبل ارض الوقف لنفسه لا يجوز لان الواحد لا يتولى طرفي العقد
 الا اذا اتعبلها من القاضي فيتم العقد باثنين **قضية** حرم الوصي جاز
 وتفرق الناس عنه فللقاضي ان يعرف واقفاً الى جدار آخر او حوض آخر
 المجاز اذا استغنى عنه المسلمون ولا يصلي فيه او غرب ما حوله يعود
 الى صاحبه ان كان حياً والى ورثته ان كان ميتاً وهذا هو الراجح
 ومحمد رحمه وقال ابو يوسف رحمه بقي مجزاً ابداً **قضية** يجوز بيع مجز

من نفسه

حرب

لا يعرف بانتهى للنعانة ثم في بناء المجد الجديد **وجيز** طال القيمة
 اهل المجد ان يقضى من مال المجد للامام فادرك في به فاقضه ثم
 الامام منسلا لا يقضى القيمة **قنية** والقيمة الاستدانة على الوقف
 لضرورة العارة للقيمة ذلك على الموقف عليهم **قنية** خربا لقيمة
 وفيها مسجد لا يقضى فيها احد لا يعرف بانتهى وبني اهلها مسجدا آخر لا يات
 اما اذا عرف بانتهى لم ان يسعوه وانما يعود الى ملكه لا ياتي **خلاصة**
 ولو اوج القيمة الوقف ثم غل وضربا فقلل الخراج للمعول والتمتع
 انه للمعول ان المعول اجر للموقف **قنية** والقاضي ان يقضى
 مال الغائب والقيمة وقيل ان يقضى مال الموقف وكذا المتولى **قنية**
 بالتمتع **قنية** المتولى اذا اقرض ما فضل من الوقف صح اذا كان
 احرز في الاساك **خلاصة** غاب بالمعلم من بلد ايا ما رجع طلب
 وظيفة فان خرج مدية سفر لم يرد طلب مضي وكذا اذا خرج واقام
 خمسة شهور وان اقام من ذلك لاهل لا يرد له كطلب المرق والوقت
 فهو عفو **قنية** وقيل متولى صرفه لا يكون للمترن يتصرف في
 مال الوقف لان ذلك موقوف على رأي المتولى والمضرم امور بالمعول
 لا غير

ثم اخرج عليه واستعانوا به في شئ من مسجدا آخر

لا غير **قنية** رجل ادعى دارا في يد غيره انها له ثم ادعى بعد ذلك انها
 لثلاث وقفها عليه الواضع دعواه كالمواضع لنفسه ثم ادعى لغيره
 وادعى انه وكيل وان ادعى والا انه وقف ثم انه ادعى انه لا يبيع
 دعواه كالمواضع لغيره او لا ثم ادعى لنفسه **قنية** ان اقرانه لا حق له
 في محله ودعواه ثم ادعى انه وقف على وعليه ولاديه فغير خلاف المتأخرين
قنية قضى القاضي بدخول ولاد البنات في الوقف على ولاد الاولاد
 بعد مضي سنين لانهم حكموا الا في غلة المستقبل دون ما مضى **قنية**
 قيم الوقف اذا اتفق من ماله على الوقف ليرجع في غلة ذلك الرجوع
 ويحذف النسخ ان شرط الرجوع والآ فلا وكذا الوقف مع مال القيمة
قنية استوفى القيمة لمصالح المجد فهو على نفسه المتولى ان يستدين
 على الوقف للمعاملة الا باذن القاضي **قنية** مات المتولى والحياتة
 يدعون تسليم الغلة اليه في حياته ولا بدنة لهم فانهم يصعدون
 باليمن لانكارهم الشمان **من عمدة الفناوي** وقف بين اخوين
 مات احدهما وبقي يد ابي واولاد الميت ثم اتى اقام البيت على اولاد
 من اولاد الاخ ان الوقف بطلان بعد بطن والباقي غيب الوقف فانه

يتقبل ويتجنب خصما على الباقي ولو اقام اولاد الاخ بيته ان الوقف
 مطلق عليك علينا **قنية** مدعى الوقف يطالب بعد بطن اولى وقف
 بين جماعة فلو اجد منهم اولا وكله او على واحد منهم او على كلهم
 الدعي اذا كان الوقف واحدا لا يبيع الدعي على بعضهم ان كان
 المحرود في ايدي جميعهم ولا يبيع القضاء الا بقدر ما في يد الحاضرين **قنية**
 اجتمع من مال المجد شي فليس للقيم ان يشترى به دارا للوقف ولو فعل
 ذلك وقف يكون وقفه ويضمن افعى محرمين له بانه يجوز وهذا
 والقياس ان لا يجوز وينبغي ان يشترى ويبيع بامر الحاكم **قنية**
 المتولي بني غرضه الوقف لو بني من مال الوقف فهو للوقف وكذا
 لو بني من مال القيم للوقف ولو لنفسه من ماله ولو اشتمد فله ذلك لم
 يذكر شيئا كان للوقف بخلاف الاجنبى بني في ملكه غيره ولم يذكر شيئا
 فانه لو بني من ماله على امر المتأخر بني في دار الوقف على ان يرجع في الغلة
 فله الرجوع حاووت وقف بني فيه ساكنه بلا اذن متولية وقال التفتت
 كذا وكذا لو لم يقتر رفعه بينا ثم التفتت رفعه وهو لا يرد وما يقترعه
 فهو الذي يرفع ماله فليس به بل ان يتخلص ماله من تحت البناء ثم ياتوا ولا

بناء المتأخر فيه مانع من صحة الاجارة من غيره اذا لا بد له على ذلك
 البناء من حيث لا يملك رفعه ولو اصرط على ان يجعل ذلك للوقف
 بنى الجواز اقل القيمتين منوعا او مبيعا فيمتنع **جامع الفصول**
 غابا لمنفقة من الوقف شرا او شربا لم يرد عليه هذا المرسوم بلا
 خلاف ان كان مشاهرة وان كان مافضة وحقوقه القسمة وقد
 اقام محل امام الا يوم ثلث السنة واخذ الرسم كله عزله ونصفه
 يسترد منه حصته مالم يرد ويصرف الى العارة **قنية** وفي الصغر ادعى
 ان الارض التي في يده وقف فلان بشرائطه وانه متولية وبه
 وعلم له ثم ادعى ان ماله ملكه لا يبيع والقضاء بالحق يكون قضا
 على الكافة بخلاف الوقف قال المصدر لم يجز له رواية لكن افعى
 السيد ابو شجاع بهذا قال الحلواني والسيد الوقف فالتحق في
 النقود على الكافة فلا يبيع لانه اذا صح شرائطه لا يبطل **قنية**
 في وقف الناحي اذا ابر الواقف وقبضه ادعى الواقف والقاضي
 او امينه ثم قال قبض الغلة قضات او قضاها على الموقف عليهم
 وانكروا فانكروا له مع يمينه في الشرط **الظهير** لوجعل متولين

وكذا في وقفه ثم ابره في مالها ليطهر ذلك من خلاف
 ما اذا برهن السيد على جواز وقفه وبرهن

في الوقف ليس لاصحابه ان يبيع غلته عند ربي حنيفة ثم ومحمد خلا
 ابو يوسف ربه كالموصيين **قضية** جاء رجل وادعى ان هذا الوقف علي
 فلان واحضر صكاً فيه خطوط العدول والقضاة الماضين وطلب
 من القاضي القضاء بذلك الصك ليس للقاضي ان يقضي بذلك الصك
 لان القاضي انما يقضي بالحجة والحجة هي البيعة او الاقرار واما الصك
 فلا يصلح حجة لان الخط تمايز ور ويفصل وكذا لو كان علي باب
 الحانوت لوح مضروب ينطق بوقفية الحانوت لا يجوز للقاضي ان
 يقضي بوقفية ما لم يشهد بشهود بوقفية **فصول شرعية**
 متولي المسجد اذا اخذ من غلات المسجد ومات من غير بيان لا يجوز ان
 يكون ضمناً ذكر ان طغى ان الامانة تغلب مضمونة بالموت يعني
 الا ان ثلاث احدها هذه والقائمة السلطان اذا خرج الي الغزو
 وغنمها او ودع بعض الغنمة عند بعض المغنيين ومات ولم يبق
 من اودع عند غيره ثم مات عندنا ودع لاضمان عليه **قاضي خان** وقف
 قديم لا يعرف صحته ولا فاده بانه الموقوف عليه لضرورة وقضى القاضي
 بصدقه بفتح هذا الباب **قضية** ولو غزل القاضي ونصب غيره فقال الوقف
 للقاضي
 بطلان
 لا يصح
 ان يغير
 ما كان
 عليه

عنده لا ضمان عليه وانما انما القاضي
 اذا غلظت عليه

وفي البيع الباطل لا يملك بحال **قضية** دفع الي بايع خطبة
 حمة وناير لياخذ خطبة وقال له بكم تبعتها فقال مائة دينار فسكت
 المشتري فخر غرا لياخذ الخطبة وقد تغير السعر فليس للبائع ان يمنعها
 بل علي ان يدفعها باسمه **قضية** رجل اشترى دارا فباعها قبل
 القبض لزوجان عند ربي حنيفة ثم وهو قول ابو يوسف وقال محمد بن
 والثاني فعي رهم لا يجوز وان اجر الدار قبل القبض قيل يوعى هذا
 الاختلاف وقيل لا جارة لا يجوز بالاتفاق وعليه الفتوى **جامع**
الفصول اشترى منقولا وقبل قبضه فقبض به دينه لا يبيع ولو
 تصدق المشتري بالمنقول اشترى والمشاو بالاجرة او بدل الصلح
 دعوى العين لا يجوز عند الثاني خلا لما محمد ولو وهب من آخر واه
 بالقبض فقبضه جاز في المنقول والعقار بخلاف البيع وكذا لو رهن
 من آخر واه بالقبض فقبضه وفي التجريد وهباً وتصديق او رهن
 او اوفى من بايعه لم يجر عند الثاني واجارة ما لم يجر قبل القبض لا يجوز
 عقدا او منقولا وان امره بالقبض وقال محمد بن محمد الرهن والقبض
 والصدقة لغير البائع وكذا الوصية لغيره ولو رهنه للبائع او وهبته
 لا يبيع انما

ثم طلب منه الخطبة لما خذها
 فقال البائع غدا دفع اليك
 ولم يجر بينهما بيع وذهب
 المشتري صم

للقاضي المنصوب جاسبي المغرل لا يقبل القاضي الا البيعة **قضية**
 امام المجدد رفع الغلّة وذهب قبل قبض السنة في ذمته غلّة بعض
 السنة والعبرة لوقت الحصاد فان كان يوم في المجدد وقت الحصاد
 يستحقه وصار كالجزية وموت الحاكم في خلال السنة وكذا حكم الطلبة
 في المدرسة **قضية** لا يجوز الرجوع عن الوقف عليه المشر وط كالمؤذن
 والامام والمعلم اذ لم يكونوا اصحاب اوقاف ارضهم بها وان يجوز للقاضي
 الرجوع من هذه الشروط **المسائل المتعلقة بالبيع** البيع مباداة
 المال بالمال بالتراضي من الطرفين وهو على اربعة انواع الاول بيع
 العين بالعين وهو المقايضة سمي بها لتساوي العوضين في العينين
 يقال ما خضنا ان يتساويان **والثاني** بيع الدين بالعين وهو
 السلم **والثالث** بيع العين بالدين وهو البيع ستمه **والرابع** بيع
 الثمن بالثمن وهو الفرق **من الكفاية** البيوع ثلثة بيع صحيح و
 هو المبرور وفيه ما بين الناس **وبيع** فاسد لادخل الجاهلة والشرط فيه
 وبيع باطل وهو مضاف الي ما هو حرام **اما البيع** واما الثمن **اما**
 في البيع الصحيح فان البيع يملك بفعله العقد وفي البيع الفاسد يملك
 بالقبض

اذا كان مسجداً ولكن يجرى
 بجزء الرجوع عن الموقوف
 عليه كمنه صم

انتقاما ولو زوج الجارية المشتراة قبل القبض يجوز ولو وقف قبل القبض
 والقبض قبل الامران قبضه واقر الثمن صح ولو لم يترك الايباع الو
 وان اعتقها المشتري او تبرع بها وسقط حق حبسه وان كان قبضه قبل القبض
 ملكا للبائع المحبس فان ادعى المشتري الثمن نفدت الكتابة وان اعتقها
 المشتري قبل قبضه ونفذ الثمن وهو مملوك للبائع سعاية العبد
 خلاف الموهون ولان اعاره او آجره من البائع **قضية** ولو ما ولا
 وارث فباع القاضي داره بجزء ولو ظهر الموارث فالبيع باطل **قضية**
 في كتابا لعقضاء والفصل وكذا في فتاوى الصوفية وكذا في جامع
 وان لم يجر للعبد الا بق طالب فطال ذلك باعه القاضي ويمسك الثمن
 وفي العتابة باعه بعد ما حبسته اشهر ويدفع الثمن الي صاحبه اذا
 وصف حليته وعلامته وليس ان ينقض البيع **قضية** خان رجل
 اشترى ارضاً باعاً جازياً ثم وقفها فان مات ولم يترك شيئاً يبيع الارض
 قال الفقيه ابو الليث ربه وبه يأخذ وهذه ثلثة فصول العتق و
 البيع والوقف فالعتق قبل القبض ينفذ بخلاف ويكون قضاء
 والبيع لا يجر قبل القبض عند محمد بلا توقف والوقف يتوقف بلا خلا

وان اعاده المشتري
 اجنبياً وادع بالقبض فقبضه

بين ابي يوسف ونجده وكان النقيب ابو نصر محمد بن سلام يقول ينبغي ان
يبطل الموقوف لا يتوقف كالباع ولكن فرق بينهما بطل وجه الوقف ان الوقف
شبه العتق من حيث انه يبطل بالمرط الفاسدة وشبه البيع من حيث
انه يحل النقص بعد وقوعه فلهذا بالعتق لا يبطل ولشبهه بالبائع
فقلنا بالتوقيف من **الزيتوني في كتاب الوقف** امر المديون بان يترك
بما عليه من الدين شيئاً فاشترى يكون مثراً بالنقص في قول ابي حنيفة
ولا لصاحب الدين خلافهما **فان قيل في كتاب المضاربة** وفي الموقوف
بيع البتة المحجور الذي يجعل البيع والشرى يتوقف بوجه وشروطه على
اجازة والرجوع او وجبه او وصية او ائتمى وكذا المعتق والعتبي المحجور
اذا بلغ سنهما يتوقف بوجه وشروطه على اجازة الوصي والقاضي **قاف**
فان في فصل البيع الموقوف بشرط الرجوع بالبيع بالرجوع
بالجاء المديون والثالثة اشترى بالجداد ونقد الوقف ثم باعه بالرجوع
فأشرك بالجداد والثالثة حلف ليقض حق اليوم وعليه جاد
ومقتضاه الوقف بتر والحق على غيره جاد فاحذر وانتهت علم
زيادته لا يرجع عليه بالجداد والارادة عن ابي يوسف **ففيه** في كتاب
الشفعة

بالوقوف

فان شفعه بغير وجه
حسب مسائل احدى نها هذه
والثاني في كفل بالجداد ونقد
الزيتوني

الجداد

اشفعة قضى دينه درهم فقال الدين انه زيتوني فقال النقيب فان لم يرج
وقد اتى ما خفا على هذا الوجه ولم ينقل الرد بخلافه اذا اشترى جارية فوجدها
عتباً فقال البائع اعرضها علي البيع فان انفق البيع والارادة على فلم ينق الباع
لا يملك الرد بعد العرض لان العرض دليل الرضا اشترى منه بغير خياره وقبضه
في بلد آخر لا يقدر على ان يخرجه اقل من ذهابه ويتوقف منه بكفيل **بن لزي**
في كتاب القتل ولو كان الدين مؤجلاً فاضاه قبل حلول الاجل يحرم على القبول
مبسط من قاضيان واذا جاء المكاتب قبل حل الاجل لم يبي للمولى ان يقبله
اجر على اخذه لان الاجل حق المكاتب فان سقط سقط **سرخسي** المربي
اذا باع ما يسهل ويكلف درهمين بغير خيار درهم من الاجنبي والامال سواء
يصير محايياً بعد خمس مائة درهم فتعذر له الجاهة بقدر الثلث ثم يقال
للمشتري اما ان تبلغ الثمن الى تمام ثلثي الف ولا يرد شيئاً من المبيع
واما ان تفسخ العقد وهذا اذا لم يكن على الميت دين وان كان على الميت
دين خيط بماله فانه لا ينفذ بانه في حق الغرماء اصلاً لا فيما زاد على
الثلث ولا بقدر الثلث ولا يتحمل الله الا بغير الفاض ولا الذي ليس
غير ان في حق الغرماء لا يجمع اصلاً في حق الوارث يعتبر من الثلث واذا

باع

عينا من اعيان مال من وارثه عند ابي حنيفة لا يجمع اصلاً من غير اجازة
باقى الورثة سواء جازاً او بحساب باع بمثل القيمة او باضعاف القيمة
عندما بمثل القيمة جازاً **والوارث** اذا باع عينا من اعيان التركة
من الموت المربي بمثل القيمة فكذا الجواب عند ابي حنيفة رحمه فان باع
المريض من وارثه شيئاً وحاشي **ذكر شيخ الاسلام** في شرحه المأذون ان
عند ابي لا يجمع الجاهة اصلاً اجازة الورثة او لم يجزوا وقال الشريكان
تبلغ الثمن الى تمام القيمة ولما تفسخ وفي الزيادات ان نفس البيع من
الوارث لا يجمع من غير اجازة الورثة وهو الصحيح وفيه فرارعة شرعية في
الاسلام ان المريض اذا اشترى شيئاً من وارثه بمعاينة الشهود واعطاه
الثمن كان جائزاً اذا لم يكن فيه حاشاً كما لو باع من اجنبي قال محمد وابنت
معاينة فالوارث والاجنبي في ذلك سواء وفيه الزيادة لم يذكر في هذه المسئلة
خلافاً لهذه المسئلة دليل على جواز شراء المريض من الوارث عند الكل
تاتان خان في كتاب البيع له عزم في بلد آخر وقال لاخر اذ هب في
منه الف درهم وكعشرة ففعل فله اجر مثل **بن لزي** في كل تصرف صحيح
لجهة لا يجوز قبضه ما لم يبطل تلك الجهة قطعاً كمن باع بالخيار ونقد
الثمن

عند ابي حنيفة وعند ابي حنيفة
من اجازة اصلاً اجازة الورثة
او لم يجزوا وفيها اجازة مع
الوارث لا يجمع الجاهة
باقى الورثة صح

الثمن في مدة الخيار وجعل المتأخر الاجر قبل استيفاء المنفعة او قضى
الي اجنبي ديناً بلا امر الا ان لا يملك الاسترداد لاصال ان يبيع ثمناً واجر
وقضاه عن دين **وفي المتن** ان المديون يملك استرداده **بن لزي** في البيع
في اخذ البيع ولو اشترى سلعة بعشرين درهماً من الدراهم التي في بلد
وقبض السلعة ثم رخصت الدراهم ما لا يجب عليه قال علي بن علقم درهماً
تاتان خان في البيع باع الوقف جدياً فادعى المشتري عيباً ولا يثبت له
يخلف الوقف على البناء والكامل على العلم لان العبد يد الوقف فيعلم بالهيب
ظاهراً بخلاف الكميل **ففيه** وعن الاوزجدي فمن باع جارية ثم لم يزل
باع من آخر فظهر لها قرعة بلا خفاق المبطل والبايع الاخير ميت ولم يترك
وارثاً ولا وصياً ولا مالاً والمبايع الاول حياً نصيب المعنى في الاخير
حيّاً في جرح المشتري عليه هو على الاول **بن لزي** في آخر كتابه قال اشترى
سويقاً على ان البايع لتهب من الثمن وتقاضى المشتري ينظر اليه
وظهر انه لتهب نصف من جاز البيع ولا خيل للثمن لان هذا بيع وبالله
فاذا عاينته انتفى الفور وكذا لو اشترى صابوناً على انه متخذ من كذا
اجر من الرهن ثم ظهر انه اتخذ اقل من ذلك والمشتري كان ينظر الى الصابون

وقت الشراء وكذا لو اشترى قبضاً على أنه اتخذ من غنمه أربع وبنظر
اليه فاذا هومن تسعة جاز البيع ولا خيار للمشتري لما قلنا **قاضي خان**
والدواني ولو اشترى جارية بثوب بعينه فوجد بالجارية عيباً وقد
استملك البائع الثوب ردوا واخذ ثمنه الثوب لان الثوب ليس في وقت
الامثال وقولهم رد عينه حين رد عليه جارية فاذا اعتذر رده
بالا تملك بلزيمه قيمته كخامه الغصب **شرح مبسوط** ولو باع
داراً وسلمها الى المشتري وفيها قليل من ثمنه للبائع لم يكن ذلك تسليمه حتى
يلمها فارغة وان اودع الثمن عند المشتري واذن للمشتري بقض الدار
والمناع جميعاً حتى التسليم الا ان اخل صاري يد المشتري **قاضي خان كذا في**
تأنيدها ولو اجر ما قبل القبض على البائع او غيره لا يجوز عند الكل **قاضي**
خان واذا اشترى دينار بعشرة دراهم وتعاوضا ثم جاء ببيع الدينار
بدرهم زبوف وقال وجدها في تلك الدراهم وانكر المشتري ان يكون بهذه
الدراهم من درهمه فله المصلحة على وجهه اما ان اقر باع الدينار قبل
ذلك قبض الجارية او قال قبضت حتى او قال قبضت رأس المال او قال
استوفيت الدراهم او قال قبضت الدراهم ولم يرد عليه فلي **الاول والثاني**
والثالث والرابع

هذا هو المذهب في البيع

والثالث والرابع لا تجمع دعوى باع الدينار حتى لا يخل المشتري على ذلك
وفي الوجه الخامس وهو ما قال قبضت الدراهم فقول البائع الدينار وعلى
مشتري الدينار البينة على انه اعطاه الجارية تحسناً وكذلك الجارية الوجه
السادس وهو ما اذا قال باع الدينار قبضت ولم يرد على هذا ولو قال قبضت
ستوتة او صاصا لا شك ان لا يقبل قوله في الوجه الرابع وكذلك في
الوجه الخامس لا يقبل قوله وفي الوجه السادس **قاضي خان في القبر** والبيع
جبر المبيع لا يستغنى عن الخصال ما بقي عليه شيء ولو وقع بالثمن رضا وكف
كفيل لا يخط حق الجبر للبياع وان كان الثمن مؤجلاً فللمشتري قبض المبيع
قبل نقد الثمن **جزء من البيوع الفاسدة** والباطلة والكوفة
البيع الذي لا يجوز ثلثة انواع بالكل وموقوف وقاسد فالتك
لا يجوز بحال ولو صور منها بيع الدم والخنزير للحلح والمذنب والابق
والسمن في اللبن والوص في السم واشبه ذلك واما الموقوف منها
بيع مال الغير وبيع عبد المجور والبيعي المجور وتفرقاتها فانه يتوقف
على اجازة ابيه ووصيته ومولاه واما الفاسدة فانواع منها جهالة
المبيع ومنها ان يكون المبيع حراماً او غنمه كالبيع بالخمر ومنها ان
يشترط

شرطاً فاسداً وفي البيع الفاسد اذا وصل المبيع الى البائع باق وجب
بفتح البيع **خزانة الفتاوى** بيع الاثني لا يجوز فان ظهر لم المشتري
يعود الى الجواز واتهما امتنع اما البائع عن التسليم واما المشتري عن
القبض بخبر عليه ولا يحتاج الى بيع جديد ولو اخذه رجل باع المولى منه جاز
فلو باع من رجل له غنمه وهو يعلم مكانه لم يخر وعنى ابي يوسف ربه
لا يجوز ولو اخذه الفتي ثم باعه للمولى جاز **قاضي** ولو باق المبيع قبل
التسليم او باع عتيق ففتح قبل القبض لا يفسخ البيع وينفذ **وجيز**
باع على ان البناء من اجر فاذا هومن لبن فبدا باع البطح على انه ثوب
هو قبي والجاري على انه ثوب يرب بوري او العمامة السم قندية على
انها ثوب وثمانية فبان خلا فخره اشترى ما على انها مولدة الكوفة
فبان مولدة البقرة او غلاماً او جارية على انها تنك فبان هند بائير
وان تعذر الرد بيع بالمقصان باع على انه صبيح بن عفران فاذا
هو بصوف فبدا اشترى خساً على انه هلال او بغيره على انه خراساني
فاذا هومن يترد اشترى على انها خبز فاذا هي الخبز يتردها
اشترى على انها بكر فعلم عدم البكارة بقول البائع بخبر المشتري وان تعذر
الرد

الرد رجح بجهة البكارة وان اختلف في البكارة بعد القبض وادعى
المشتري عدمها والبياع سألها بكذا ثم ادعى عندك يختلف لغيرها وتلك البكارة
وفي كتاب الامتحان وضع المسئلة فيما ادعى البائع وان قلن لا لزوم البائع
بنكوله والامتحان يبيض للحامة اوله لكن يغني ببيض للحامة
المقترنة فان كان بخبرة النساء اللاتي لا يوثق لهن لزوم المشتري بالعين
حتى يجزمن بيقين **بنار** اشترى بقره على انها حلوبة او لبون
قال الطحاوي لا يجوز البيع وبه ينقضي بعض ما شاع وقال النكح لا يجوز
البيع ورعي حسن عني ابي حنيفة رحمه الله جاز ان اشترى كلباً على انه
صبي وادع وبه اخذ الفقيه ابو الليث عليه الفتوى اشترى جارية
على انها ذات لبن اختلف المتأخر فيقال الفقيه ابو جعفر اشترى احماس
كما لو اشترى على انها خبازة او بالفارسية ديكه قال الصمد الشهيد وعليه
الفتوى باع جارية على انها بئر من الخجل جاز وان باع على انها حائل قال
الفقيه ابو جعفر ان كان الزنط من قبل البائع جاز وان كان من قبل
المشتري لا يجوز الا ان يظهر للمشتري انه يحتاج الى الظه **خزانة الفتوى**
لو باع شاة على انها حامل فسو البائع لان الولد زيادة مرغوبة وانما

بكرتها في حال وقال لا يربها
قبل القبض وبعده فان قلن
بكر الزم المشتري بلا حلف البائع

اشترى جارية على انها حامل فاذا
ليست بحامل البائع لازم وليس للمشتري
ان يرد ما باع جارية على انها مقبنة
جاز ولا رد سواء كانت نقي او لا
نقي ولو اشترى على انها مقبنة البائع
فاسد عنه لا حرج ولا حرج له

مطلوب
دوای الفیض فی البیع القامد

موهوم لا یدری وجودها فلا یجوز من **قائمی** اشتری جاریه علی ارجاع
فاذا لیست بحاصل البیع لازم ولیست فی ان ترددها باع جاریه علی انها
مغنیة البیع فاسد عند ای حنیفه **وهم** **خزانه الفتاوی** ولوباع عبد
علی انها خیارا وکاتب جاز البیع لانه شرط وصفا مغموبا یمضی وجوده
ولوباع جاریه علی انها بریة من الجمل جاز ولوباع علی انها حال تکلیف
قال الفقیه ابو جعفر ان کان الشرط من قبل البایع جاز لانه برائة عن العیب
وان کان الشرط من قبل المشتري لا یجوز لان الشرط اذا کان من قبل
المشتري کان مقصودا بالزيادة وانها موهومة فسد البیع **قائمی**
اشتری فضیلا ولم یقبضه حتی صار حیث یطل البیع عند الامام وقال لا یطل
بنازیة الواجب فی البیع الفاسد القیمة اذا کان المبیع من ذوات
القیمة والمثل ان یخلی هذا اذا یملك عند المشتري او یملكه المشتري **خزانه**
الفتاوی بیع المزارع قبل ان یزرعه المشتري یجوز وفي المکمل والمورث
لا یجوز وفي العودی مثل الجوز والبیض لا یجوز عند ای حنیفه **وهم** **کالمکمل**
وعند ای یوسف ربح یجوز کالمزروع **خزانه الفتاوی** رجل قال بعث
منک نسیبی فی هذا الدار بكذا جاز اذا علم المشتري نصیبه من الدار
وان لم

وان لم یعلم به البایع لکن یشرط ان یتقوا ان البایع یتقوا ان لم یعلم
المشتري نصیبه لا یجوز فی قول ای حنیفه ومحمد علم البایع بذلك ولم یعلم
عقیده مزارع بین رجلین فی ارض بینهما او حایط او حقل بینهما وعلیها
ثمر فباع احدهما نصیبه من ثمره من الرزق والحایط مع ارضه او من
الثمر مع الشجر جاز وان باع نصیبه من الحایط والثمر بغير ارضه وعلم من
اجنبتی لم یجوز وكذا من نزل کرم او من مطبخ بینهما لا یجوز وان رضى شریک
وكذا لو کان كلمة فباع نصفه من رجل لم یجوز وان باع نصیبه من شریک
فی رواية یجوز وفي رواية لا یجوز وهو المختار **وجیز الفتاوی** وكذا
فی الفتاوی الصغری بناءً بین رجلین باع احدهما نصیبه من اجنبتی
بغير اذن شریک لم یجوز وكذا الشجرة والرزق وان باع من شریک جاز
فصولا **اشتری** بناءً بینهما باع احدهما قطعه من اجنبتی بلا
اذن شریک یجوز **بنازیة** رجل اشتری رطله من البقول وقتنا او ثیثا
ینمو ساعده فباعه لا یجوز **قائمی** رجل باع ارضه حشیش فباع ان کان
الحشیش نبتا بنباته بان سقاه لاجل الحشیش جاز البیع كما لو اخذ
سکلة والقاعه فی الماء ثم باعها وهو یحیی اخذها من غیر صید وان کان

مطلوب
دوای الفیض فی البیع القامد

الحشیش یبیت بنفسه لا یجوز لانه لیس یحیی بل هو سباع یجوز لغيره
ان یأخذه رجل باع زرعاً وهو یقول ان باع علی ان یقطعها ویترک
دائمه فیها جاز البیع وان باع علی ان یتیرک حتی یدرک لا یجوز وكذا
الرطله والبقول **قائمی** وان باع ما هو مغیب فی الارض
كالجوز والبصل **خزانه** الزعفران والثوم والشحم والخیل ان باع فی
فی الارض قبل النبت او نبت لانه غیر معلوم لا یجوز البیع فان باع
بعد ما نبت نباتاً معلوماً یعلم وجوده من الارض یجوز البیع و
یکون مشترياً یثبته لیه عند ای حنیفه **قائمی** **الفتاوی** اشتری جاریه
فولدت او شجرة فاغرث وانما علیها واشتق الرجل الولد فی ید
المشتري ینبعها الولد والفرقة ولو اكتسبت جاریه او ذهب لحایطها
المشتري مع الکتاب **بنازیة** ویطل ببع ام الولد والمدبر والمکاتب
والبیع الباطل لا ینفذ لک البیع للمشتري وان اقل به قبضه ویكون
البیع امانة لان العقد لم یعتبر صلا البیع مقبوضاً باذن البایع
فیكون امانة فی ید المشتري **حیط** رجل اشتری عبداً فاسداً وقبضه
والکلب العبد کسبا عند المشتري ثم رده ثم کسبه لانه حق البایع
عنه

عدة الفتاوی باع جاریه علیها فلیق حیط ولم یشرط دخولها والکرم
البایع لا یصل الحیط فی البیع فان سلم بالحلی او سکت عن طلبها وهو یزاد
کان لها فی بیع العبد والجاریه یلزم البایع فی الکسوة قدس الله روحه
وان بیع وعلیه ثیاب مثله او شملها لالثیاب لئلا تكون علیها للعرض
وللبایع ان یمسک ثیابا للعرض وعلیه ان یعطی ثیابا لثیاب لا یكون
للیثاب قط من الثمن **بنازیة** باع بالثمن بكذا وبالنسبة بكذا
او الی شهر بكذا او الی شهرین بكذا فسد **بنازیة** باع سکت عن الثمن
مکلاً اذا فصل فی القبض فی قول الثانی ومحمد کما فی البیاع الفاسق
ولو قال یغیر عن البیوع اصلاً **بنازیة** قال البایع هو کذا بالف یوکل
بالثمن فقال المشتري قبلت بالف لایصح لان البیع الاول قد بطل بالثمن
عنه وان قال قبلت البیعین بثلاثة آلاف فهو قبلت البیع الآخر
بثلاثة آلاف وکانه زاد علی الثمن الف فالبايع بالخیار ان شاء قبلها
او ردّها فی المجلس **بنازیة** ولو قال البایع بعثت منک هذا العبد
بالف درهم فقال المشتري اشتریت بالفی درهم ذکر فی النوادر انه
ینقذ البیع بالف درهم والالف الاخری زیادة فی الثمن ان قبلها

دفع ان کان مع
الزاد فی الثمن
اسم البیوع
لا اذ البیوع
بکراهة البیوع
منه الثمن
بالبیوع
فقد ورد بالزاد

قال
المشتري جارية على ان يملكها
فان لم يملكها لم يملكها
فان لم يملكها لم يملكها
فان لم يملكها لم يملكها

البائع يجهز ولو ابتاعه المشتري فقال المشتري من هذا العبد بالف درهم
فقال البائع بعته بالف درهم كان ذلك حطاً لاحد الطرفين
قوله ولو شهدوا على الشئ ونقدوا الثمن ولم يذكره القبض ولا التسليم
ولا ملكه للبائع ولا ملكه للمشتري لا يسمع الدعوى ولا تقبل الشهادة
رجل ادعى على آخر الف درهم عن جارية باعها منه ولم يذكر وتسليم
الجارية ولا قبضها لا يسمع الدعوى **خلاصة** ولو ان رجلاً اشترى
جارية على انها بكر فطعن المشتري انها ثبتت فان قضى يريها النساء
فان قلن فهي بكر فلا يسيل للمشتري على البائع وان قلن انها ثبتت تنوجه
الخصومة على البائع فيحلف بالبدل لغيرها منه وتلقاها اليه وهي بكر فان
حلف فله شئ عليه ان يحل ردت عليه **من كتاب دفع القضي**
للخصام وان كان المشتري ادعى بالجارية المشتراة عبداً وهو في
موضع لا ينظر اليه الا النساء مثل الرثاء والعطاء وغير ذلك
فان قضى يريها النساء فان قلن هذا العيب بها فان كان بعد
القبض تنفقوا ان لا يرد القضي بطلان ما لم يحلف البائع وانما
قبل القبض خالفوا في قال ابو يوسف رحمه ترقن غيرهن البائع
وقال محمد

بان اشترى عبداً على ان لا يبيعه او على ان يبيعه او على ان يبيعه او على ان يبيعه
ان يتخذة ام ولداً او يدبرها لا يجوز العقد وفي شرط العقق لو
اعتقه ينفك البيع جائز او يحل للمشتري ان يبيعه من دون القيمة
وكذا لو كان في الشرط منعه لاحد العاقدين ولو شرط شرطاً
فيه فخره ان شرط ان يعرض احيناً الف درهم او اشترى ثوباً
على ان لا يبيعه ابداً لا يفسد العقد ولو شرط شرطاً لغيره منعه
لا يفسد العقد كذا روي عن ابي حنيفة ومحمد وعن ابي يوسف رحمه
البيع فاسد **خاتمة الفوائد** ولو قال ان لم انعقد الثمن في اربعة
ايام فلا بيع بيننا فالبائع فاسد لان فيها في معنى الخيار من حيث
ان المقصود منها التفكير بشرط فلو فسد فكذا هذا ولو قال
اني ثلثة ايام اجزاه اي ذلك البيع قال زفر لا يجوز **جمع** ولو قال
بعثتك بالف درهم فان لم تأتني بالثمن الى سنة فلا بيع بيني وبينك
وهذا فاسد وان شرط الي اربعة ايام فقال ان لم تأتني بالثمن الى
اربعة فلا بيع بيني وبينك لا يجوز فلو قال ان ثلثة ايام اجزاه اجزاه
خلاصة الفوائد بعثت علي ان اهبك من الثمن كذا لا يبيعه ولو
على ان يخط

طال المدة والوقت في العقد
فان لم يملكها لم يملكها
فان لم يملكها لم يملكها
فان لم يملكها لم يملكها

وقال محمد اي سواء ولا ترد حتى يحلف البائع قال يسئل لائمة المالك
وروي عن محمد بن ماذر صاحب الكتاب **من كتاب دفع القضي**
وان ادعى المشتري ان بها جمل فالحال فيه يريها النساء فان قلن
ليس بها جمل فلا يسيل للمشتري عليه وان قلن انها حلفت البائع اليه
لغيرها منه وتلقاها اليه وجاهها هذا الجمل ثم ذكر المصنف وقال بعض
اصحابنا لا يحلف البائع على ذلك لان المرأة لا تعرف حقيقة ان بها جمل
فكيف يعرف غيره **مبني** مبني بين شركتين باع احداهما نصيبه بدل
الارض برضا شركته لا يجوز ولو كان لواحد فباع قبل ان يخرج الحصة
بهذا اللفظ اين خيار را بان يفرغ وضم يجوز والبيع على شجرة البليغ
ثم ما يخرج من الحصة يخرج على ملكه ولو اراد ان ينزل في الارض وتكون
الولاية الشرعية فالحيلة ان يشترى الحشيش واشجار البليغ بعض الثمن
ويشترى الارض ببعض الثمن من صاحب الارض اياً ما معلومة **خلاصة**
الشرط في البيع على وجه شرط يقتضي العقد نحوه اذا شرط تسليم البيع
او الثمن والتسليم والتميز وهذا لا يفسد العقد بشرط يقتضي المنفعة
وانه لا يخلو اما ان شرط فيه منفعة البائع او المشتري او العقود عليه

طال المدة والوقت في العقد
فان لم يملكها لم يملكها
فان لم يملكها لم يملكها
فان لم يملكها لم يملكها

على ان يخط من ثمنه كذا جاز لان الخط يلحق باصل العقد لا القيمة
باع بشرط ان يدفع المبيع قبل الثمن فساد البيع لانه لا يقتضيه العقد
باع بشرط ان يدفع عبداً على ان يسمي الثمن في بلد آخر والثمن حال قد
بناؤه اشترى جارية على ان يخطا قال ابو حنيفة رحمه يفسد البيع فيها
وقال محمد رحمه جازا البيع فيها وقال ابو يوسف رحمه بشرط الوطى جاز ويكره
الوطى لا يجوز **خاتمة** اشترى ثوباً على ان يعطى البائع الثمن فلان جاز
عليها كان فلان خافراً **بناؤه** قال محمد رحمه الزبادة واذا اشترى الرجل
من آخر عبداً على ان يخطا جاز فالبائع جاز فان قبضه المشتري فوجبه
كاتباً وخبراً على ادني ما يطلق عليه لئلا يكون له حق الرد لوجود
المشروط فان المسمى بطلق العقد ادني ما يطلق عليه لئلا يكون له حق الرد لوجود
في الجودة ومعناه ان يفعل من ذلك ادني ما يسمى الف على خبر او كتاباً
وان وجبه لا يحل للكتابة والخبر فانه لا يعرف من ذلك مقدار ما تحتمل
الفعل كاتباً او خبراً كان لا شيء الرد فان امتنع الرد بسبب من الكتاب
رجع البائع على المشتري بحصة من الثمن فيقوم العبد كاتباً او خبراً اي
ادني ما يطلق عليه لئلا يكون له حق الرد بشرط ان يقوم غير كاتباً وخبراً

طال المدة والوقت في العقد
فان لم يملكها لم يملكها
فان لم يملكها لم يملكها
فان لم يملكها لم يملكها

فينظر التي تفاوت ما بين ذلك **فإنما تأخر غايته المشتري لا المتعلق**
بالعيب وبغيره وبالإضافة **وبما لا يرد** والاباء
والترقة والبولغ الغاش عيب في الصغر ان كان الصغر يعقل
ان كان لا يعقل لا يكون عيبا فان فعل ذلك عند البائع في الصغر
فعل عند المشتري في الصغر وظاهرا فله حق الرد فان فعل عند البائع
في الصغر ثم فعل عند المشتري في الكبر يردده ولو جنى عند البائع ولم يحن
عند المشتري في الكبر له حق الرد **وجيز** واذا اسرق صغير يعقل او بال
في الغاش وابق عند البائع ثم عند المشتري يعني وجد منه الا فاعا
عند المشتري رده فيد بقبول يعقل لانه ان كان صغيرا لا يعقل لاتعد
بهذه الافعال عنه عيبا وحده عدم عقله هنا ان لا يأكل ولا يشرب
وحده وقوله عند البائع ثم عند المشتري لانه لو وجد عند البائع
ولم يوجد عند المشتري او بالعكس لا يرد **شتره جمع** ويشترط المعاينة
عند المشتري في كل عيب لا في الزنا **فإنه** اشترى عبدا فابق ثم
وجده ولم يابق عند البائع ولكن ابقى عند البائع بايجه فلم يرد
ففيه قول المشتري ليس عيب لي بانقضاء العيوب حتى لو وجد عيبا
كان له

فإنما تأخر غايته المشتري لا المتعلق
عند المشتري لا البائع
عند المشتري لا البائع
عند المشتري لا البائع

كان له ان يردده ولو عيّن فقال ليس بابق انما انقضاء العيوب
اشترى ان وفي الجبل الى النساء ويكتفي وارتفاع الحيف لايها
هذين العيّن ليس عيب فلوا دعي بسبب الجبل عن محمد واثان
في رواية ان كان من وقت شراء الجارية اربعة اشهر وعشرة ايام
يسمح الرجوع وان كان اقل من ذلك لا وفي رواية شهران وخمسة
ايام وعليه عمل الناس ولو ادعي انها مرتفعة للحيف عند البائع
يسمح في الحال ولو قال البينة عايتها مرتفعة عند البائع لا يتقبل لان
الانقطاع لا يتوقف عليه قوت امرأة انها جلي وامرأة او
اكثر لا جلي لها حتى الخصومة ولا يتقبل قول تلك المرأة على النفي
عيب الجبل ثبت بقول مع النساء ولا ترد بوقول **فإنه التوى**
اشترى على انها بكر فقال المشتري لم اجد بكرا وقال البائع كانت بكرا
فالقول للبائع وان لم يقضها حتى اختلفا نظر اليها النساء ولزمت
بتوحيق بلايين وان لم يكن عند الفهم من ثبوت لزمته ولا يحن
على البائع **ففيه** وكوثر جارية على انها بكر ثم قال ثبت فان
الفهم يريها النساء فان قلن هي بكر كان القول قول البائع **وإن**
عليه

فإنما تأخر غايته المشتري لا المتعلق
عند المشتري لا البائع
عند المشتري لا البائع
عند المشتري لا البائع

ويحلف البائع مع ذلك ما لم يثبت بقول العدلين منهم في دعوى
الرد بالعيل ان اعترف البائع بقيامه عنده لزمته وان انكره و
برهن المشتري عليه فكذلك وان لم يبرهن عليه لكن برهن على كونه عند
بائع بايجه رده على بايجه وهو على بايجه الاول بهذه البينة عند المشتري
وقيل لا امام معه وان عجز عن البينة يحلف البائع لقباعه وسلمه
وما به هذا العيب فان حلف برئ وان نكل يرد عليه **بنازلة**
اشترى جارية فوطئها فوجد بها عيبا لا رد ما ساء كانت بكر او
ثيبا نقصها الوطئ امر لا وكذا لو قبلها او لمسه باشهوة وبيع
بالنقصان الا اذا رضي البائع ان يأخذه **فإنه** اشترى جارية
من رجل فغاب واطلع المشتري على عيب فرفع الى الفهم وابنت
الشراء والعيب فاحذ الفهم ووضعها على يد امين فمات في يده
وحضر البائع ليس للمشتري ان يرد الفهم من البائع **فإنه** رجل
اشترى بقرة فوجدها لا تحلب كان شها يشترى للحلب الرد وان
كان شها للحلب لا ولو كانت تأخذ ضرعا وتقص جميع لبنها هذا
عيب **فإنه** اشترى دابة او غلاما فاطلع به على عيب لم يجد

الملك

وان قلن هي ثيب كان القول قول البائع مع العيّن وان وطئها
المشتري فعلم بالوطئ فان زانها كما علم انها ليست بكر بل ثبت
والا لزمته الجارية هكذا ذكر الشيخ الامام ابو القاسم وعن ابي يوسف
ان يرد ما يشهد به النساء **ففيه** اذا اشترط العذرة في الشراء
فوجدت زانية العذرة فلم يرد لانه عيب **ففيه** الرق عيب
وامرأة رتقا اذا لم يكن لها خرة الا المنيار وكذا القرن و
القرن هي المرأة التي يفرجها مانع يمنع سلوك القضيب **ففيه** ما
كان باطنا في الجوارح يعرضها النساء ولا ينظر اليها الرجال كالقرون
والرتق اذا اخبرت امرأة واحدة بذلك ثبت العيب في حق
الخصومة لا في الرد ظاهر الرواية **ففيه** اشترى جارية بالغة
فوجدت لا تحيض لا تسمع خصومة ما لم يدع بارتنفاع الحيف بسبب الرد
والجبل فان ادعي بسبب الجبل فالمرجع فيه قول النساء فان قلن
هي الجلي يحلف البائع ان ذلك لم يكن عنده وان قلن ليس بجلي
على البائع وان ادعي بسبب النكاح فالمرجع فيه قول الاطباء المأمنين
فان اخبر عدلان منهم بثبت لعيب في حق سماع الخصومة ويحلف

البائع

فاطمه واسمها لم يتفرق فيها يدل على الرضا بغيره لو حضر ورجع
 بالنقصان ان يملك الشراء جارية فاطم على عيبها فاعلم القضي
 وبرهن على الشر أو العيب فوضعا القضي عند عدل ومات عند
 ثم حضر البايع ان كان القضي بالرد على الغائب لا يرجع عليه القضي وان
 كان قضي رجوع لان للقضاء على الغائب نفاذ في الاظهار في الصحا
بن اذ اشترى شيئا فغيب عند المشتري بفعل المشتري او بفعل
 الاجنبى او بأقربة سماوية ثم علم عيب كان عند البايع فان يرجع
 بنقصان العيب لا يردده **قضية** وفي المتن انما يفسر البيع بشرط
 اذا ذكر بكلمة على واما اذا ذكر بكلمة على بحرف الشرط كما اذا قال
 بعت ان كنت تعطيني كذا فالبيع باطل **وفي الفتوى الصوري**
 اذا اختلفا في الصحة والبطالان فالقول لمن يدعى البطلان لانه
 منكسر للعقد **مجمع** في البيع شرطان اقتضاه العقد بان يجب
 بالعقد بلا شرط كشرط تسليم احد العوضين او لم يقتضيه لكنه
 يلازم اي يوكروا بوجوب شرط الكفالة بالثمن والرقن به او يلازم
 لكن ورد به الشرع كحياز الشرط ثلثا او الثلثة او التاجيل للثمن
 او لم يرد به

او لم يرد به الشرع لكنه متعارف كشرط خذ النعل وبكلمة الفعل يا
 بان كل غيره ثم مات الجارية فان المشتري يرد كالمع **الكراهية فان**
 والمقبوض فاسد امضون بجميع قيمته واوصافه واطرافه لا يضمن
 قبض الغيب وان اكتسب عند المشتري رده مع الكسب لانه يتبع الاصل فهو والبايع
 بالبيع ففي المتن نعم وفي المبسوط لا يضمن القضاء والرقن **بن اذ** اشترى
 جارية على انها بكر فوجد ما يثبت باعرا فالبايع فله الرد فان اختلف جميع فقهاء
 ما بين كونها بكرا او ثيبا **بن اذ** واذا وطئ الجارية الشراة شراة كذا
 فثبتت منه صارت ام ولد وعليه قيمتها دون عقوبة وقيل نعم قيمتها وعقوبة
خزانة الفتاوى اشترى جارية على انها بكر فعلم عدم البكارة بقول البايع
 ختم المشتري وان تعذر الرد رجح بجهته البكارة وان اختلفا بعد القبض
 في البكارة وادعى المشتري عدمه والبايع سلمها بكرا فقلت عندك كيف لم
 باعها وسلمها بكرا **فتاوى عمادي** وضع المسئلة فيما اذا ادعى البايع بئنها
 في الحال وقال يريها اليقن قبل القبض وبعده فان قلن بكرا لم المشتري بئلاف
 البايع وان قلن لا لزم البايع بئكوله والامتحان بينفس الحامه والايك
 لكن يحق بينفس الحامه المقترنة **بن اذ** اذا شرط في البيع ان يحيل

البايع على غيره بالثمن فسد تباها **خزانة الفتاوى** وان كان العيب تما
 يعرف بغير النكاح فالقضي يرد بالنكاح ويتبل قول النكاح في حق تزوج النكاح
 على البايع واليمين عليه لا يفي حتى الرد والمرأة الواحدة في هذا الكتاب كل في النكاح
 احوط وروي الحسن عن ابي حنيفة ان الرد يثبت بشهادة النساء **كتاب**
ادب القضي اذا ادعى عيب جارية وانكر البايع فاصطفا على بالطلاق يبرء
 المشتري البايع عن ذلك ثم ظهر انه لم يكن بها هذا العيب او كان بها لكن يات
 ويحق كان البايع ان يرجع على المشتري ويأخذ ما اوتي من بدل الصلح
تتم الفتاوى اشترى جارية فادعى انها لا تحيض واسترد بعض الثمن
 ثم حاضت قالوا ان كان البايع اعطى على وجه الصلح عن العيب كان للبايع
 ان يترد ذلك المشتري **قاضي خان** وارتفاع حضي بنت سبع عشرة لا اقل
وقاية لان ارتفاع الدم واستمراره علامة التواء ويقتضي ارتفاع
 اقصى غاية البلوغ وهي سبع عشرة سنة فيها عذبة حنيفة وهو يعرف الارتفاع
 والامتنان بقوله الامنة فرد الجارية المشراة اذا انضم اليه بكون البايع قبل
 القبض وبعده هو العقب هذا الجمل في الجواب عيب دون البهايم ويروى
 بالولادة **خلاصة** اشترى امته جيلي فولدت عند المشتري لم يرد البايع

فان كان العيب على المشتري
 وقضى بالرد له وبقائه

خصومة **بن اذ** اشترى جارية وبها قرحة ولم يعلم بكونها عيب فقضى بها
 بعد العلم ولا يعلم بانها عيب ثم علم له الرد **بن اذ** وذكر في المتن ان الرد
 اذا اشترى دابة فوجد ما يثبت انما اذ كان ذلك فوجبه ان كان ناكل
 في الاحاين فليس يجب **قضية** ولو اراد رجل الفرس ورأى فقال البايع
 مبيع خورده است فاذ ابو خنم يرد وقيل لا اشترى فرسا بلحدي رجليه
 تباله بالندرية خنم فقال البايع انه بشر آخر فمراه على ذلك فخره خنم
 ليلى الرد في المسئلة العوم **بن اذ** ولو اراد فخرنا فباعه من غير علم العيب
 فصالح البايع الاول لم يخر لانها باع من غيره لم يثبت الخصومة بينهما لانه
 امسكه ببيع من غيره فبطل رجوعه بنقصه فلو رد عليه الثاني فله رده على البايع
 الاول ولومات الثمن في يد المشتري الثاني ثم علم الثاني بعيبه يرجع به على البايع
 وهو المشتري الاول وهو لا يرجع على بايعه الاول عند ابي حنيفة ولو صلح لم يخر
 صلح وعندهما الرجوع عليه ويجوز صلح **من جامع الفصولين** رجل
 اثنين واطلق على عيب باعها قبل قبضها ان قبض المعيبة لزمناه وان
 قبض السليمة باعها او اعتها لزمنا المعيبة لئلا يلزم تفرق الصفقة وقيل
 وقضى بالرد المعيبة خاصة وان كان باع احدهما ولو اشترى امته واحدة

خصومة

وباع بعضها واطلع عليه بغيره ولا يرجع بالنقص لهما باع وفقاً **بنزاية**
 ولو اشترى بكيلاً او موزوناً او مقيلاً او شيئاً واحداً فوجد بعضه عيباً
 يرد كله او يسك كنه لو كان في وعائين ليس ان يرد المبيع وحده
 وكذا لو اشترى زوج وخلفاً ومراعى باب فباعها عينا بغيرها او يسك كنه
 ولو وجد احدهما اضعف من الآخر فباعها عينا هو العادة يرد والا فلا
 ان كان الباع الخلف بغيره وان كان اشترى لغيره او رد وان اشترى لغيره
 للثبارة فلا يرد ولو اشترى شيئاً متفاضلاً من صنف واحد لا يرد المبيع
 وحده قبل القبض ويترد بعد القبض ولو اشترى ثوبين او عشرين فوجد بها
 عيباً فله ان يرد احدهما دون الآخر ولو وجد باحدهما عيباً قبل القبض
 فقبض المبيع لزمه ولو اعتق السليم او باع بعد قبضه لزمه الآخر **من**
وجز الفاي ولو اشترى دابة فوجد كاهلاً او عيباً ولو اشترى
 بطيخة او ثوباً او شيئاً من الثياب او الكواثر فباعها عينا بغيره
 وفي الجارية عيب **خلاصة** عرض من الثبارة ويخو انوزها فاشتره
 على ان الباقي مثله فاذا هو ليس كذلك يرد **بنزاية** امر بغيره بغيره و
 اطلع الآخر فباعها عيباً صالح مع الباقي القياس انه لا يجوز لانه لا ملحة
 بين البائع

بين البائع والامر **بنزاية** اشترى معصفاً على انه جامع فاذا فيه عيبان
 او آفة فهو عيب يرد به **قصة** رجل قال اني بعت هذا العبد من فلان ففعل
 قبل ان يقبض العبد وقبل ان يتقدا الثمن غيبة منقطعة وطلب من الفلاني ان
 يبيعه حتى يتوفى عنه فان الفلاني باعه باقامة البينة فان اقام يقضي بيع
 العبد ويوفى الثمن الى المتدعي **فصول الشروعي** اشترى عبداً وقال لا افر
 اشتره فانه لا يبيع به ولم يتوهم ان اراد رده على بايعه بغير ذلك كمن قال
 لجارته يا زانية ويا جنة فليس له ان يرد المبيع ولو اشترى فانه لا يعود
 لا يرد على بايعه بغير العود ولو قال ليس به بايع زانية يرد بها **وجز**
 اشترى عبداً على انه محل فبان خفياً له الرد ولو عكس قال الامام الخصيافي
 العبد عيب فاذا بان غلوا صار كانه غلط العيب فبان سليماً وقال الشافعي
 الحقني افضل لرغبة الناس فيه فيخرج **بنزاية** باع صوفاً في فراشه ان في
 فتحة ضرر لم يخر ولا يخر على فتحة قليل منه حتى ينظر فيه المشتري فان رضى
 اجبر البائع على فتح الكل وكذا في الحجر من الارض فان ثبت بوشيد به
 است يرجع بالثمن **خرانة** اشترى على ان حشوه قطن فبان صوفاً
 جاز ورجع بالنقصان **بنزاية** اشترى بذر البلخ الاصفر فاذا هو

وكان الفلاني اشترى من الفلاني فباعها عينا بغيره او يسك كنه

فاذا هو بذر القنار يرد على البائع مثل ذلك واخذ عنه **منه** اذا كان ثبارة
 حرم عيباً يرد البائع وزال ثم عاد في يد المشتري ان عاد فبأنه عيب الرد لا تحا
 التبريد ان كان الثاني رجلاً لا يكون له الرد لاختلاف التبريد كذا لو اشترى
 فظهر في يد المشتري بيمارى فهو على هذا ويخرج من هذا جنس هذه المسائل
خرانة الفتاوي تقايضا بغير بايعه وتقايضا ثم وجهاهما بغيره
 عيباً والبائع الآخر يرضى بخير ان شاء اخذ بجهته العيب من المبيع الآخر او
 رجح بجهته العيب من المبيع الآخر صححوا وانما خيرة في المبيع **بنزاية**
 اشترى سمكة فوجد ما معينة وعائلاً ولو انظر حضوره نفسه فبأنه
 ليس ان يرجع بنقصان العيب لا سبيل في دفع البهز **خلاصة الفتاوي**
 عن مثله في الشئ فقال لا يرجع على قول ابي حنيفة رده اشترى عبداً وضمن له رجل
 عيوبه فاطلع عليه بغيره لاضمان عليه عند الامام لانه ضمان العدة
 وعلى قول الثاني يضمن لانه العيوب **بنزاية** فصار كضمان الزك في الاشياء
 وان ضمن له التركة او الجني او العبي فوجد كنه الشئ للمشتري وان مات
 عنده قبل الرد وقضى على البائع بالنقص يرجع على الضمان **بنزاية** اشترى
 عبداً فاجره البائع انه اتى فاشتره ثم اراد الرد بغيره لم يرد

لان

لان المشتري ترى لما قال وجدت به العيب صار وصداً للبائع فيما اجره
فاضي خان رجل اشترى عبداً فقبضه وباعه من آخر فاشترى من يد الثاني
 فان المشتري الاول لا يرجع على البائع بالثمن قبل ان يرجع عليه المشتري الثاني
 في قول ابي حنيفة رده وقال ابو يوسف رده ان يرجع قال لا يرد ان المشتري
 اشترى لو كان ابراً لاول من الثمن كان للاول ان يرجع على بايعه اذا احتج
 على المشتري الثاني ولو وجد العبد حراً رجع كل واحد بالثمن على بايعه قبل ان
 يرجع عليه **فاضي خان** ولو وجد المشتري الثاني به عيباً وقد تقرر الرد
 بعيب حدث عنه ورجع على بايعه بنقصان العيب ليس لبائع ان يرجع
 بالنقصان على البائع الاول قول الامام خلافاً لها **بنزاية** رجل اشترى عبداً
 وقبضه ثم بلغ من غره ومات عند الثاني ثم علم الثاني بعيب كان عند البائع
 فان المشتري يرجع بنقصان العيب على بايعه والبائع الثاني لا يرجع بنقصان
 العيب على البائع الاول لان البيع الثاني لم ينفخ بالرجوع بنقصان العيب
 ومع بقاء البيع الثاني على الاول **فاضي خان** واذا اشترى جارية
 ولم يبيها البائع عن عيوبها فوطئها المشتري ثم وجدها عيباً فليس له ان يرد
 بالعيب عندنا بغيره كان او شيئاً حين اشترى **مبسوط** لانه يرد الجارية

الجارية

في قوله
فمنه

فمنه العقد ورمع من الاصل من كل وجه وان حرام فكان
المنع من الرد طريق الصيانة عن الحرام وان واجبل ان العقد والمث
عن شهوة يفضي الى الوطى والسبب المقتضى الى الشيء يقوم مقامه خصوصا
في موضع الاضياع فاقم ذلك مقام الوطى ولهذا ثبت حرمة المصاهرة
بالمث عن شهوة من جانبين لكونه سببا مفضيا الى الوطى فاقم مقامه
كذا هنا ولو قبل المشتري الجارية ثم قال قبلتها بغير شهوة فالقول قوله
وكذا روي عن محمد لان الخيار كان تابثا له فهو يتول كان بغير شهوة ينكر
سقوط فكان القول قوله **باب بيع** ولو اشترى جارية وقبضها وباعها
من غيره فولدت من المشتري المثلثة ثم وجد بها المشتري الثاني عيبا كان عند
البايع الاول ولم يعلم به المشتري الاول فان المشتري الثاني يرجع بالنقصان
في قول ابو حنيفة رحمه وقال محمد يرجع هو انقصا بالنقصان على ابي
قاضي خان دفع جارية حريصة الى طبيب وقال لعلها فان برأت
فمازاد قيمتها بالقيمة بينهما فاعالجها حتى صحت له اجر المثل قدرها
انفق في ثمن الادوية والعلاجات والكسوة ولا يملك جسد المرأة
اجر المثل **برازية** ولو اشترى طعاما في وعاء فباع بعضه
فهو بمنزلة

في قوله
فمنه

فهو بمنزلة عبد بلغ نصفه ولو كان في وعاءين فهو بمنزلة عبيدين وعند
محمد اذا باع بعض ما في وعاء وجدته عيبا روباقي وقيل يفتى
ولا يرجع بالنقصان ما باع **قضية** اشترى جارية فاشترى بعضه فوجد عيبا
ينقص به فلان يرد ما بقي ولا يخلو الثاني **قضية** اشترى جارية فاشترى
ما يخرج من الجودرة الى الداراة وبعدها اصل الصنعة **قضية** اشترى
بايع داره وقام اجرها من البايع لا يرد له الا اجر لان البيع بالواقف من
حقيقة كما لو اشترى الارض من الرقبة من المرقن **برازية** باع كربة وقام
خارجها واشترى بعد ما قبضه من آخر لائبا وسقطت وقاب للمبايع
الاول الاسترداد من المشتري لان حق الجبس وان كان للمشتري ان يفسد
ببطله فلما اخذ منه من المثلث لم يفسد فادخل الرقبة عاد يرد
حتى لاخذ منه **برازية** ولو باع ارضا ولم يذكر الخارج والمبطل
شرطا في البيع جان البيع ثم فطر ان كان خارجها مثل ما بعد ذلك عيبا
في الناس ينجي المشتري بسبب العيب وان لم يكن كذلك فلا خيار له ولو
اشترى ارضا وقبضها فادعى رجل يسيل ماء واقام البينة فهو عيب
والمشتري بالخيار ان شاء امسك بجميع الثمن وان شاء رد **قاضي خان**

في قوله
فمنه

اشترى ارضا على ان خرابها ثلثة دراهم ثم ظهر رابعة دراهم و
قال رابعة ثم ظهر ثلثة الباع فاسد هذا اذا علم ذلك فان لم
يعلم فالبايع جازي والمشتري بالخيار ان شاء قبلها بخرابها وان شاء
ترك اشترى ارضا على انها حق من النوايب الديوانية وهي ليست
بحرة قال بعض المشايخ الباع فاسد وقال بعضهم جازي لكنه يخير بين
الرد والامضاء وعلي هذا لو اشترى على انه قانونه كذا فاذا هو اكثر
قضية اشترى رجل قال لا خراب لهذا الشيء فانه لا عيب به
فلم يجبه ولم يشتره ثم وجد به عيبا له ان يردده ويطلب لوقال اشترى هذا
العبد فانه ليس باق والمثلثة بجملها لا يردده بغير الباقي وفي
القضاء ويجوز العبد لوقال المشتري ليس له يكون اقرارا بانقصاء العيوب
ولو عين فقال ليس باق فهو اقرار بانقصاء الباقي وفي الجامع الكبير رجل
رجل قال لا خراب عبيدي هذا آبق فاشترى مني وابعده فخره فوجدته
فاراوان يرد حيا باقراره انه قاله البايع اشترى مني فانه آبق لا يفسد
منه ولو قال البايع عند البيع بعت منك على انه آبق فهو يرد لانه
جواب وكذا لو قال البايع بعت منك على انه يرد من باق يكون
اقرارا

اقرارا ولو قال آبق برئ من الباقي لم يكن اقرارا لعدم الاضافة **قضية**
اشترى بعام عليه من الدين وهما يمان ان لا دين عليه لا يبيع لتسميته ما
لا يتصور ان يكون ثمنا فصار كالباع بلا غش وعلي ان لا غش له
برازية اشترى غلاما امرده فوجدته مخلوقا للحيمة فهو عيب اشترى
عبدا ثم جاء به وزعم انه مخلوق للحيمة وانكر البايع فالقول قول البايع
وان اثبت المشتري انه مخلوق للحيمة اليوم فان لم يكن آبق في البيع وقتا
يتوهم خروج الحيمة عند المشتري له ان يردده لانه ثبت كونه عند البايع
وان كان آبق على البيع مثل ذلك الوقت ليس له الرد ما لم يعلم البينة انه
مخلوق عند البايع او يخلفه فنكل **منية** رجل باع دارا ولا خرابها
يسيل ما في صاحب المسيل بيع الدار قالوا ان كان له رقيقة المسيل
في النش وبطل اذا اشترى بالبيع ولم يبع الدار ولكن قال صاحب المسيل
ابطلت حتى عن المسيل بطل كان له حتى جرى الماء فقط وان كان له الرقبة
لا يبطل حقه لان قوله ابطلت حتى لا يزيل ملكه **قاضي خان** رجل باع عبدا
وهو عيب الثمن للمشتري ثم وجد المشتري بالبيع عيبا اختلفوا فيه قال بعضهم
ليس ان يردده وقال بعضهم له ان يرد وان علم العيب قبل قبض المشتري

في قوله
فمنه

كان له ان يردّه في قسّم لانه امتناع عن اتمام العقد **قضية** العسر
وهو ان يعمل بيباه يردّه لان عمل بيباه يردّه **بنزائيه** كل ما ينقص
القيمة عند التجارة فهو عيب وذلك لانواع منها ما يكون ظاهرا معانيها
كالعور والشلل والعمى والحرس والطحخ والسرّة ان قطعت وان عينة
والاصبع الزائدة والقرح والامراض **قاضي خان** اشترى خطمة
مشرا اليها فوجدها رديّة فالردّة لا يردّها ليعيب بخلاف ما لو وجدها
ملسوسة او عتقة فاحسب لعيب مال لا يردّها تحت التقوم وقبل ان يردّها
ما يبيع به حبس المنفعة كالعمى وقطع اليدين لا تقطع احداهما فقط
احدهما **منه** الردّة لا تكون عيبا في كل شيء الا المذامم والثاني
قاضي خان في الامر اشترى ارضا فوقها لا يردّها بالعيب كالعتق
والقديرو يرجع بنقصان **منه** رجل اشترى خطمة فوجد فيها ثوبا
ان كان انما يردّها لانه يكون في الخطمة ولا يردّها عيبا في الرد **قضية**
وان اراد ان يرد الخطمة كلها فله ذلك وان اراد ان يرد انما يردّه
على البائع بحسبته من الثمن ويجوز له خطمة ليرد ذلك بخلاف ما لو اشترى
مسكاً فوجد فيه رصا صاعين الرقصا ويردّه على البائع بحسبته من الثمن
قل او كثر

قل او كثر والعرق بينهما ان الخطمة لا تخلو من التراب والقدر اليه
لا تخلو عنه الخطمة من التراب لا يردّها ولا كذلك المسك فانه يخلو عن
الرقصا فيمكن التميز والرد ويطلب حق الرد بالعيب على العرض على
الباع وكذا الموضع يفسد على الباع قال محمد بن الباقر ولا يرجع بنقصان
ماباع والقوى على قوله محمد وان قال البائع فان التفتت فهي عيبها
والاردها عليها ليطرد واجارة المشتري ودهنه وكتابته وليلبس
وركوبه بالثانية وسكنى الزار والاختلام يجعل فيه رضا ولو ركب الثياب
ليردّها او لبسها او لعلفها لا يكون رضا ان لم يكن الرد والاستحقاق
الا علف الا بالركوب وفي الثانية ركبها ليردّها فاعلى رضا سواء كان
منه او لا ولو اختلفا قال البائع ركبها فاجب ردّها قال المشتري بل لا
عليك قال القول للمشتري والركوب للنظر الى سرّة رضا بالعيب **قضية**
اشترى بعباءة فوجد فيها عيبا فرده فقال البائع اذهب وتعهّد
الي غير ايام فان برى فكل البعير وان هلك فمن مال لا يكون ردّها **قضية** اشترى
ارضا فوجد خراجها ثوبا ثوبا على خلاف ما نالها الرد بجعل حلف انه لا يعلم عيبها
ولا يرضى به **منه** تعليق الرد بالعيب باطل وله الرد في خيار النظر

مطابقا لرد العيب باطل

مجبور **بنزائيه** الاستخدام بعد العلم بالعيب مرق لا يكون دليل الرد
بالعيب لانه يجوز ان يكون الاعتان والاختيار انما مع العيب هل
يقع له ام لا ولكن هذا ليس صحيح لكن الصحيح ان يقال ان الاستخدام مرق
لا يختص بالملك والاستخدام في المدة الثانية دليل الردا وفقد الاستخدام في
كتاب الاجارات بان يامرها بان تضعه بالمسح او بان لا يمسح
او يامرها بان تغمره بجليه بعد ان لا يكون غمره او يامرها بالخروج
بعدها ان يكون بغيره فان اخرجها بالخروج والبيع فوق العادة فذلك يكون
من القضية اشترى عبدا وبه مرض فان زاد المرض بعد ان اشترى فليس
ان يردّه على البائع لكن يرجع بنقصان العيب **قضية** زاد المرض بعد
المشترى وكان اصل المرض عند البائع ولم يعلم المشتري بذلك الرد **قضية**
اختلاف في كون القرحه قديمة وشبهه البعير ومن الاطباء على انها لا
شملها في المدة التي قضتها المشتري منه تبطل شهادتهم ويرد **قضية** ولو علم
بالعيب عند الشراء او عند القبض لا يردّه بالعيب كذا مسك بعد بضعة
في بطنه بالعيب ولا الرد ارضا بالعيب كذا مسك او مرقعة او كانت جارية
تخلبها واكل بيبا او باع او جبر صوفاء او حبل بها او قال الخضر

بعه

بعه او عرضه على البيع فهو رضا بالعيب ولو لم يردّها فوجد بها
عيبا فامرها ان ترفع حبثا او استقرها لا يكون رضا **قضية** ان كثر
قبل البيع عند الاخبار بالعيب رضا حتى لو قال اخر هذا العيب
معيب سمحه واقم مع ذلك على شرائه فهو رضا بالعيب لو كان الخبث
عدلا لو كان فاستأجره اي خفيفه رده وعنددها بوضا ولو كان فاستأجره
فصول واذا اخذت عند المشتري عيب ثم اطاع على عيب كان عند
البائع فله ان يرجع بنقصان العيب لا يرد البائع الا ان يرضى بغيره
البائع ان اخذت بيبه ان قطع المشتري الثوب وخاطمه او صبغه او
لحق التوقيق يمين ثم اطاع على عيب يرجع بنقصان العيب قلن المشتري
العبد او كان طعاما فاحكم لم يرجع عليه شيء في قولنا يمينه **قضية**
اشترى جارية فوجد عيبا فقال البائع عرضها على البيع فان اتفق البائع
الارداء فلم يتفق البائع لا يملك الرد بعد العرض لان العرض دليل الرد
بنزائيه ادعى عيبا في البيع فاصطلى ان يقول البائع للمشتري مالا ثم بان انه
لا عيب وكان ملكه فقبضه اشترى بدل اللقيح **بنزائيه** ادعى عيبا في جارية
وانكر البائع فاصطلى على مال على ان يبرى البائع المشتري عن ذلك العيب ثم ظهر

عدم العجا وبزوه عنه طبايع ان يرجع بما ادي من بدل القيل وكذا
 لو زال العيب بعد الصلح **منه** بدل الشري جارية فظهر بها جمل بجرايم
 فخاص البايع في ذلك فقال البايع امسك فان ثبت الجمل فهو مني ولم
 البايع غلام او وكيله يترد الشئ على المشتري ويقض الجارية وعذر ذلك
 غاير المشتري فاسقطت سقطا استبان خلقه لاقل من مائة وعشرين يوما
 من وقت قول البايع ذلك فان سقط يكون من البايع وعليه وتطير الجارية
 ام الولد فترد الشئ لانها اذا جاءت بسقط استبان خلقه فظهر انها
 كانت حاملة وقت كلام البايع لان خلق الولد لا يتم الاقل من مائة وعشرين
 يوما فثبت لسبعين البايع **قاضي خان** رجل باع امه له وبها جمل فقال البايع
 ليس بهذا الولد مني وهو من غيري فولدت عند المشتري لاقل من ستة اشهر
 فادعاه البايع ثم ماتت الام او اعقها المشتري فسقطه باطل وترده الي
 البايع ويضمن في الموت قيمتها ويرجع بجميع الثمن على البايع **خلاصة**
 ولو قال بهذا الولد مني ثم قال ليس ولدي للصلح النفي لانه ثبت النفي على
 المشتري بالنفي وهذا اذا صدقها الابن اما اذا لم يصدق الابن ثم عاد الي
 التصديق ثبتت البينة لان اقرار الاب لم يبطل بعدم تصديق الابن
 ولو انكر

فان دعاه المشتري فادعاه البايع
 ولو ادعاه البايع فادعاه المشتري
 فان دعاه المشتري فادعاه البايع
 فان دعاه البايع فادعاه المشتري

ولو انكر الاب لاقرار فاقلم الابن البينة انه اقر اني ابنه تقبل البينة
 لانه اقرار على نفسه بانه تزوجه فانما اقراره بانه اخوه فغير مقبول
مبسوط جارية بهتت من مولانا وجدا وكان بطاؤا وبغزل عنها
 فظهر بها جمل فولدت بعد ستة اشهر منذ هربت ومات الولد فهذا
 على وجهين اما ان كانت الجارية هربت الي منهم بها او كانت الجارية
 عفيفة لم يظهر بها جمل فظهر في الوجه الاول يحسمه في بيعها لان الغالب انه
 من جحر وفي الوجه الثاني لا ينبغي ان يبيعهما وينبغي ان يشهد انها ام ولد
 حتى لا يتباع بعد موته بهذا حتى لازم ديانة لان الغالب انه منه اذا الغزل
 يرجع منه عليه لانه وان غزل فمضى عاد قبل ان يكون معلق **واقفاص**
 جارية حبلى فظهر ان لا اله علقها فانها تصير ام الولد وكذلك اذا قال ان كانت
 حبلى فهو مني فولدت ولولا او سقطا استبان خلقه او بعض خلقه واقربه
 فانها تصير ام الولد اذا جاءت بدلا لقل من ستة اشهر وان انكر المولى الاول
 فشهدت عليه امرأة جاز ذلك وثبت النسب وتطير الجارية ام ولده
 رجل قال لامته حملت مني بجمل تصير ام ولده او لا يصدق في ذلك لانه كان كذا
 ولا يصدق لانه الامه في ذلك ولو قال ان ما في بطني جارية مني او قال لذي

فان دعاه المشتري فادعاه البايع

في جملها مني ولم ينسب ذلك لانها كانت رجلا وصدرت جارية فهي امه يتابع
 لوجود الاقرار بالجمل والولادة الفصل الاول دون الثاني رجل قال لجارية
 وقد ولدت هذه ام ولدي ان كان القول في النفي تصير ام ولده سواء كان
 معها ولولا ولم يكن وان كان القول في النفي موت فان كان معها ولدت لم
 ولده يصدق من جميع المال وان لم يكن معها ولا يصدق من الثلث ولو قال ان
 ان كان في بطني غلام مني حتى وان كان جارية فليكني ثبتت الولد غلاما
 او جارية **الطريق لمعرفة رجوع النقصان** وهو ان يقوم البايع بها
 للاعيان ويقوم وبه العيب فان كان ذلك العيب نقص عشر القيمة كان حصته
 النقصان عشر الثمن وان كان نقص ربعها فربع الثمن **خلافه كذا في**
 وثقل النقصان ان يقوم به عيب عشرة وبلاعيه بعشرين فربع نصف الثمن
 والعيب بالنقص عند الجارية المقايضة ان النقصان عشر القيمة ربع بعشر
 ما جعل ثمنها والمقوم لا بد ان يكون اثنين بخلاف ما ذهبوا اليه من جحر
 البايع والمشتري والمقوم الاهل في كل حرفة **قاضي خان** وطريق معرفة النقص
 ان يقوم البايع بمسبأ العيب القديم وكليهما منه وما نقصه العيب الا عشر
 من القيمة يرجع من البايع الثمن وان كان خسا فخصه ان كان رجلا يرجع
 وان كان

رجل جحر

وان كان ثلثا فثلثه كما اذا اشترى ثوبا بعشرة وقيمة مائة فانه نقص
 العيب ان كان عشرة يرجع من الثمن درهم وان كان عشرين فدرهمين
 من ثمنه **المسائل المتعلقة بكسب الثمن** **باب تجرير الدراهم**
 انواع جياذ وزبوف ونخبة وستوقة واختلاف في تغير هذه
 الدراهم قال بعض النجاة هي التي تفرق بين دار السلطان والريف
 هي الدراهم المفضولة والستوقة صغر مني بالمقاسة وقال عاتق المنة
 الجياذ فضة خالصة تزوج في التجارات ولو اشترى شيئا بدراهم نقد
 ولم يقبض حتى تغيرت فان كان لا تزوج في التجارات فسد البيع ويوزن له
 ما اشترى شيئا بالفلوس الدارجة فاسدت قبل القبض فان كانت الدراهم او
 الوثاين بعد التغير تزوج في التجارات الا انه انتقصت قيمتها لانقص البايع
 ولم يكن له الا ذلك عن ابي يوسف رحمه الله ان يفسخ البيع في نقصان الثمن
 ايضا وان انقضت تلك الدراهم قبل الانقطاع عند محمود وعليه الفتوى
 وكذا المشتري شيئا فلكون فسد البيع عند ابي حنيفة رحمه الله وان غلت
 او نقصت لغيره **قاضي خان** ولو استقر من الفلوس النافعة والعدالي
 فلكون قال ابو حنيفة رحمه الله كاسرة ولا يغرم قيمتها بايهم القبض قال النجاشي

البدل

ويمنع من الدراهم

فتمت باخر يوم كانت رايحة وعليه الفتى **قاضي خان** والكساد ان لا يروج
في بلد وقع العقد فيه وعند محمد ان لا يروج في جميع البلدان **منه** اذا غلبت
بان ارد او فتمت فالباع على حاله وبالبيع بالدرهم بذلك المعيار الذي كان في
البيع **تمت** الفتوى التي اذا كسدت قبل القبض فسد البيع عند الامام
خلافا لما وان غلا او رخص لا خيار الا في ثمن ان يفسد بغيره
يوم العقد وعند محمد ان لا يرد لو تقابلا بعد الكساد فعلى البايع رد
مثلا في ثمنه من الامام كما في الاستقراض فانه اذا استقرضه ثم كسدت عليه
مثلا عنده **منه** يوم كسدت عليه فله ان يفسد بغيره
يوم القبض وعند محمد يوم قبل الكساد والاختلاف في الغصب خلافا لهم في
الاستقراض ويقتضي بطلان العقد **منه** ولو تفرقت ففسدت
رد عنها ان كانت قائمة اتفقا فان هلكت فعليه رد مثله عند ابي
وقال ابي عليه ردها لانه تفرقت رد كما قبضها لان المتبوض كان غنا
والمردود لم ينفذ وله ان المردود في القرض جعل عين المتبوض حكما
الا يلزم مبادلة جنس بنفسه وان حرام **شرح** مجمع البيع بالعدا الى اذا
كسدت البيع وانما يفسد اذا كان لا يروج في جميع البلدان وهذا
قول محمد

قول محمد وعندهما الفساد في بلد يكتفي لفساد البيع في تلك البلدة
في الامتياز اذا كان لا يروج في هذه البلدة وفيه في خبره لفساد البيع لانه
لم يملك لكنه تعينت فكان للبايع الخيار ان شاء اعطى مثل العقد الذي وقع عليه
فان شاء فسد ذلك وانما يروى ان اذا قبضها لا يفسد البيع لا بخبر المشرقة
في الفتوى كذا في الخبر هو الجواز في التقوي بلا تردد والانتجاع والكسوة
والمنقطع ان لا يوجب في السوق بيع فيه ولو قال بطلت الاجل قال كرت
الاجل بطلت الدين حاله صاحب الدين اذا وهب الدين من مديونه وبالدين
كذلك في المديون المجهنة عدا الدين على المديون ولا يعود الكفاية **خرانه**
قضى المديون الدين المؤجل قبل حلول الاجل ومات فافترض من تركه في جواب
المستأجر ان لا يضمن المراجعة التي جرت له بالبيعة الا بقوما مضى في الايام
قبل بيعه ايضا قال نعم **قنه** رجل علي حزين في عمن مبيع فطاله
فقال المديون ليس عني لان شئني فتنافعا فقال الطاليل ذهب اعط
كل شهر كذا درهم فله ان يأخذ الجبس في الحال لان هذا المثل جليل
واقعا **قنه** رجل قرض الترام التجارية بخار ثم لم ينفذ
في بلد على تلك الترام قال ابو يوسف وهو قول ابو حنيفة رده بغيره

المائة

ذا هبها وحاليا ويستوثق منه بغيره ولا يأخذ بغيره قبل هذا الذي
في بلد ينفذ فيه تلك الترام لكنها لا يوجد فانه يتوصل قدرها فحسبها ذاهبا
وطائيا واما اذا كانت لا ينفذ في هذا البلد فانه يضمن قيمتها وكذا
لواضع بالترام التجارية شيئا ثم التفت في بلد آخر لا يوجد فيها تلك الترام
قاضي خان في ثمنه من سماعه عن محمد اذا اخذ المتبوض المستقرض في
بلد آخر وان شاء اكله حتى يرد به في الموضع الذي استقرضه وان شاء
اخذ بقيته ذلك الموضع وهذا وان ابي المستقرض نأشأ القيمة اجبر
تأخر **الشيخ** **المتعلق** بالالة والتكليف والمتبوض على
سوم الشئ رجل اشترى من ابي عبد وتفاضا ثم قال للبايع اقلني
حني اخرجك الثمن سنة فقال فعلت جائز لا علة قاله دون الثمن
وكذا لو قال اقلني علي ان احط عنك حين درهم قال فعلت
جائز لا علة دون الخط ويدفع كل الثمن هذا قول محمد وقال
ابو يوسف رده جازية الا قاله علي ما سمي من الاجل وانقصان
من خزانة كذا في الحلة منه فالحل فيه فيها اذا حصل النسخ
بلفظ الا قاله انما اذا حصل بلفظ المحنة او المنكر او الورد
فلا خلاف

فلا خلاف ويجعل ما جديرا في حق الاجل **خلاصة** الوكيل بالبيع انما يملك
الاقالة عند ابي حنيفة ومحمد اذا لم يقض الثمن فاما اذا قبضه فانه لا يملكها اجبا
فصول رجل اشترى من رجل وقرضه بدينار معلومة وقضى الخط
وستلم بعض الثمن ثم جاء البايع ليتقاضى منه ما بقى من الثمن فقال المشتري انه قد
على بئس حال فخر البايع عليه ما قبض من الثمن واخذه قالوا لم يكن ذلك
لان الاقالة بمنزلة البيع لا يكون بالايحيا والقبول وان كان بطلانها
ذلك لا يكون الا بالقبض والتسليم من الجانبين وهذا قول بعض المشايخ
اما في قول البعض بغيره احد البديلين يكتفي بالانقطاع وهو الصحيح **قنه**
فان زاد المبيع بعد القبض بزيادة متصلة يكون الاقالة باطلا لانه
لا يقع الاقالة الا بطريق النسخ وانما يقدنا بالتقدير لان الزيادة قبل
القبض متصلة كانتا ومنفصلة لا يقع الاقالة وكذا الزيادة بعد القبض
شرح مجمع باع عبدا وملكه ثم قال المشتري ادفع الي العبد فقال دفع
فما قاله **قنه** ولو اشترى رصفا فيها اشجار ففصلها ثم تأيلا حتى الاتا
بجميع الثمن وليس للبايع من ثمنه الاشجار شيئا وملك الاشجار للمشتري هذا اذا
علم البايع بقطع الاشجار واذا لم يعلم به وقت الاقالة يجزئ ان اخذ

رجل اشترى من رجل
بدينار معلومة وقضى
الخط واستلم بعض
الثمن ثم جاء البايع
ليتقاضى منه ما بقى
من الثمن فقال المشتري
انه قد على بئس حال
فخر البايع عليه ما
قبض من الثمن واخذه
قالوا لم يكن ذلك
لان الاقالة بمنزلة
البيع لا يكون بالايحيا
والقبول وان كان
بطلانها ذلك لا يكون
الا بالقبض والتسليم
من الجانبين وهذا
قول بعض المشايخ
اما في قول البعض
بغيره احد البديلين
يكتفي بالانقطاع
وهو الصحيح

ان اقام البينة ان التوارث فيه لا يرجع بالنقص على البايع وان فكل التوارث
 قبض الثمن وان اقام البينة ان التوارث فيه لا يرجع بالنقص على البايع وان فكل التوارث
 المبسوط اذ انواضع على التبعين في الترتيب تباعا في العلانية ان تصاد
 على انما يبني على تلك المواضع فالبيع باطل لانها تمام لم يخضرها
 بينة عند العقد في ظاهر الرواية البيع باطل وروي للمعل عن ابي يوسف
 عن ابي حنيفة ان البيع صحيح **القبض المثل التسليم بالحقاق**
 وخيار المغبون والمغتر استحققت الدار المبيعة يرجع المشتري
 بالنقص على البايع وبقيته بناء يوم تسليمه الي البايع فيعلم النقص
 وان شاء المشتري اخذ بنقصه فلم يرجع على البايع بقيته البناء
 ولو اقر بغيرها صح له لا يرجع على البايع بقيته البناء بغيره ولا يرجع
 منه بغيره بقيته البناء والولد عند الاحتقاق الشفع واصل المتقاضي
 اذا باني في نصيبه والمالك القديم اذا اخذ الجارية الماسورة من يده
 من اهل دار الحرب ولو لم ياتم استحقاق رجل لم يرجع بقيته الولد
 على مشتريها والاربا وطى جارية ابنه واستولوا ثم استحققت
 لم يرجع بقيته الولد على الابن والنقص اذا باع دار العتيق بغيره
 والاربا وطى جارية ابنه واستولوا ثم استحققت

ثم اذكر الصغير فردد البيع لا يرجع المشتري بقيته البناء على ابي قال
 ابو يوسف رحمه الله اذا ادعى الغاصب قيمة الجارية المعصومة ثم استولوا
 ثم استحققت فله ان يرجع بقيته الولد على المولى **وجيز** ولو لم يزل
 وكان في يده مدة ثم استحقها فليس له ان يطالب المشتري بغيره الطاعة لانها
 ليست من اجزاء المبيع بل هي كسبه وفعله **وجيز** الفناوي الذي اذا اشترى
 دارا في مصر قبل ان يبيع في ان يبيع منه ولو اشترى يبيع على مسلم **منه**
 الاحتقاق انما يجلب الرجوع بالنقص على البايع اذا اثبت الاحتقاق بالبينة
 اما اذا ثبت باقر المشتري او بكونه على ايمن لا يرجع بالنقص لان
 اقراره لا يكون حجة في غيره **وجيز** ظاهر المبيع ثم اوقد مات بايجه لم يزل
 شيئا ولا وارثا ولا وصيا غير بايع الميت حاضر جعل الفتي للميت
 وصيا فرجع عليه المشتري ثم وصى الميت ببيع المبيع **وجيز** رجل
 اشترى من آخر ارضين فاستحق احداهما قبل القبض بلزمه غير المتيقن بقبضه
 من الثمن ولا خياره رجل اشترى دارا وقبضها وبني فيها ثم جازى رجل
 واخذها فان المشتري يرجع على البايع بالنقص ثم سلم البناء الى البايع
 ويرجع عليه بالنقص وبقيته البناء ميتا يوم سلم البناء الى البايع
 وان كان

ان اقام البينة ان التوارث فيه لا يرجع بالنقص على البايع وان فكل التوارث
 قبض الثمن وان اقام البينة ان التوارث فيه لا يرجع بالنقص على البايع وان فكل التوارث
 المبسوط اذ انواضع على التبعين في الترتيب تباعا في العلانية ان تصاد
 على انما يبني على تلك المواضع فالبيع باطل لانها تمام لم يخضرها
 بينة عند العقد في ظاهر الرواية البيع باطل وروي للمعل عن ابي يوسف
 عن ابي حنيفة ان البيع صحيح **القبض المثل التسليم بالحقاق**
 وخيار المغبون والمغتر استحققت الدار المبيعة يرجع المشتري
 بالنقص على البايع وبقيته بناء يوم تسليمه الي البايع فيعلم النقص
 وان شاء المشتري اخذ بنقصه فلم يرجع على البايع بقيته البناء
 ولو اقر بغيرها صح له لا يرجع على البايع بقيته البناء بغيره ولا يرجع
 منه بغيره بقيته البناء والولد عند الاحتقاق الشفع واصل المتقاضي
 اذا باني في نصيبه والمالك القديم اذا اخذ الجارية الماسورة من يده
 من اهل دار الحرب ولو لم ياتم استحقاق رجل لم يرجع بقيته الولد
 على مشتريها والاربا وطى جارية ابنه واستولوا ثم استحققت
 لم يرجع بقيته الولد على الابن والنقص اذا باع دار العتيق بغيره
 والاربا وطى جارية ابنه واستولوا ثم استحققت

اذا كان الثمن باذن وكان معناه او لم يكن فاحس خارج
 الرسم **منه** احتجما وظن او بخر وتلف لم يضمن الا اذا
 جاوز المعتاد بخلاف القصاد اذا جاوز الحنفية وان مات منه
 فعليه نصف بدل الثمن وان يبرئ فعليه تمام بدل الثمن بزيادة
 وفي شرح الطحاوي لو قطع حنفية فعليه المتصالح وفي قطع بعض
 الحنفية يجب حكومة عدل بزيادة حسب الكمال الزور وفيه من حد
 فذهبوا ولا يضمن كالحنان الا اذا غلط فان قال رجل ان
 اهل وجدان انه لم يزل يبيع من غلظه لا يضمن وان حوّل رجل
 وضطأ وجدان فالخطي متبايع يضمن بزيادة قال للمالك اذا شرط
 ان لا يبيع البعز فذهب لا يضمن لانه ليس في وسعه بخلاف القصاد اذا
 عليه ان لا يخرجه فخرقة يضمن لانه في وسعه بزيادة امرحيا بائع
 سنة فقلع ثم قال فقلعت الصمغية غير المأمومة وانكره فالتول للار
 وان قلع ذلك السن فانتفع معه آخر لا يضمن بزيادة وان شتا جو
 حجة لم يلع له شتا فقلع فقال صاحب السن ما امرتك ببيع هذا
 السن كان القول قوله وفيه القالع ارش السن وهو في حجة

انما يبني على تلك المواضع فالبيع باطل لانها تمام لم يخضرها
 بينة عند العقد في ظاهر الرواية البيع باطل وروي للمعل عن ابي يوسف
 عن ابي حنيفة ان البيع صحيح **القبض المثل التسليم بالحقاق**
 وخيار المغبون والمغتر استحققت الدار المبيعة يرجع المشتري
 بالنقص على البايع وبقيته بناء يوم تسليمه الي البايع فيعلم النقص
 وان شاء المشتري اخذ بنقصه فلم يرجع على البايع بقيته البناء
 ولو اقر بغيرها صح له لا يرجع على البايع بقيته البناء بغيره ولا يرجع
 منه بغيره بقيته البناء والولد عند الاحتقاق الشفع واصل المتقاضي
 اذا باني في نصيبه والمالك القديم اذا اخذ الجارية الماسورة من يده
 من اهل دار الحرب ولو لم ياتم استحقاق رجل لم يرجع بقيته الولد
 على مشتريها والاربا وطى جارية ابنه واستولوا ثم استحققت
 لم يرجع بقيته الولد على الابن والنقص اذا باع دار العتيق بغيره
 والاربا وطى جارية ابنه واستولوا ثم استحققت

ثم اذكر الصغير فردد البيع لا يرجع المشتري بقيته البناء على ابي قال
 ابو يوسف رحمه الله اذا ادعى الغاصب قيمة الجارية المعصومة ثم استولوا
 ثم استحققت فله ان يرجع بقيته الولد على المولى **وجيز** ولو لم يزل
 وكان في يده مدة ثم استحقها فليس له ان يطالب المشتري بغيره الطاعة لانها
 ليست من اجزاء المبيع بل هي كسبه وفعله **وجيز** الفناوي الذي اذا اشترى
 دارا في مصر قبل ان يبيع في ان يبيع منه ولو اشترى يبيع على مسلم **منه**
 الاحتقاق انما يجلب الرجوع بالنقص على البايع اذا اثبت الاحتقاق بالبينة
 اما اذا ثبت باقر المشتري او بكونه على ايمن لا يرجع بالنقص لان
 اقراره لا يكون حجة في غيره **وجيز** ظاهر المبيع ثم اوقد مات بايجه لم يزل
 شيئا ولا وارثا ولا وصيا غير بايع الميت حاضر جعل الفتي للميت
 وصيا فرجع عليه المشتري ثم وصى الميت ببيع المبيع **وجيز** رجل
 اشترى من آخر ارضين فاستحق احداهما قبل القبض بلزمه غير المتيقن بقبضه
 من الثمن ولا خياره رجل اشترى دارا وقبضها وبني فيها ثم جازى رجل
 واخذها فان المشتري يرجع على البايع بالنقص ثم سلم البناء الى البايع
 ويرجع عليه بالنقص وبقيته البناء ميتا يوم سلم البناء الى البايع
 وان كان

وهو في كل ستمين نصف عشر الدنيا بنزاتيه فصل في ضمان الحما
 دخل الحما فقال للحماقي احفظ الثياب فخرج لم يجد ثيابا فلوثر
 الحماقي ان يغره رغبها وهو يراه وظن انه يرفع ثيابه ضمن اذ ترك
 الحفظ ولم يمنع القاصد ولو اقر انه رايت احدا يرفع ثيابه لكان
 ظنت ان الرفع انت لا يضمن اذ لم يترك الحفظ لما ظن ان الرفع
 هو ولو سرق والحماقي لا يعلم به براء لو لم يذهب عن ذلك الموضع
 ولم يصبغ وهذا قول الكل اذ الحماقي موضع في حتى الثياب لو لم يترك
 شيئا باز يحفظ ولو شرط له ذلك كان له اجره بازاء الانتفاع
 بالحماق والحفظ على الاختلاف فصولين امرأة دخلت الحماق
 ودفعت ثوبها الي امرأة تمسك لثياب فلم تجده فلو كانت هذه
 اول ما في هذا الحماق لاتفق الثيابية في قولهم لو لم تعلم انها تحفظ الثياب
 باجر لانها اذ دخلت امرأة فهو لم يعلم ذلك ولو لم يشرط لها اجرا
 على الحفظ كان ايدا عافا فلما كان فيه وفاقا ولو دخلت قبل هذه
 فكانت ترفع ثوبها الي يدهن المرأة ويعطيها الاجر على الحفظ ببراء
 عندنا في لا عندنا لانها اجرة مشتركة والمخار في الاية المشتركة
 قول في حقه

ضمان الحماق
١٢٤١

الحماق
١٢٤٢

قول في حقه وقيل قول في حقه وقيل قول في حقه
 بان الثيابية لا يضمن الا ما ضمن المودع فصولين وضع الثياب
 بمخبر الحماقي فخرج اخر من الحماق ولبس ثيابا بغيره وصاحب الحماق لا يذكر
 انها ثياب به ام لا يضمن الحماقي وجيز دخل الحماق وقال للحماقي ابن
 اضع غياني فاسترا لي موضع فوضع ثمة ثم رفعه رجل فلم يصبه الحماق
 لما طمعت المالك ضمن الحماقي في الاتع اذ قتر فيها تحفظ وهذا بخلاف
 ما قرره اول من قاله المالك وهو يظن اذ جل بدائه حاشا وقال الحماق
 ابن اربطها فقال يملك فربط ولم يجد فقال الحماقي اخرج بها صاحبك
 ليقبها والاصحاب ضمن الحماقي اذ قولوا ابن اربطها اخفا طمعه واشتت
 الي مكان اجابة فصار مودعا قتر في الحفظ فصولين نزع ثوبه
 بين يدي الحماقي ولم يتبدل لانه شئ مما لم يجد فلو لم يكن للحماقي ثيابية
 حافر ضمن الحماقي ولو حافر ابر الحماقي بان قال له ابن اضع ثوبه
 فيم الحماقي مودعا فصولين نزع ثوبه بمخبر الحماقي فخرج فوجده
 الحماقي نائما ولم يجد ثوبه فلو نام قاعدا ببراء ولو مضطجعا بان
 وضع جنبه على الارض قيل يضمن وقيل لا اذ نوم المستجير والمودع

الحماق

٤١

فصولين

٢١٤

كندم را بآسيا بر دو بكار كراسيا داد و كار كندم بدلو رخت
 بعض ازين كندم بگوي سيا فرو رفت و بهلاك شد لا يضمن
 المأمور اكر موهود بهلك كندم بكار سيا دادن تا رد كندم
فصولين الطعان والبيع والتمسار يضمن كل منهم بالخط
 الآتي موضع يكون الطعان ما ذونا غلطه عرفا بجنسه رجلا دفعا كذا
 الي رجل يوتي عنهما فاطم المأمور ما قصدا ضمن الكليل وكذا لو
 في يد رجل وقاف خلفه فخط امواله وابتلى اهل العلم والصالح
 عسكه وبيد ان العالم اذ اسئل شيئا من جهة الفقراء وخط بعضه
 بعضه يصير ضامنا جميع ذلك فاذا ادي بغير مودع انما في البيع
 عن ذكوتهم والخاص في هذا ان يامر الفقرا لا بذلك ليصير كبلاعة يضمن
 فيصير خطا ماله باله فلا يضمن الكليل بآداء الدين لو غلط ماله وكلمه
 عال انفسه فقضى دينه وكلمه كان مبتغاه الاداء ويضمن لو كلمه
 ما اخذ منه جامع الفصولين فصل في ضمان الزرع الكار
 اذا ترك سقي الزرع حتى قدس فقتلته بغيره يوم ترك السقي ولو اقامته
 للزراع في ذلك اليوم تقوم الارض من روعة وغير روعة فيضمن نصف ما فيها

عن الامامة مضطجعا بعد حفظ عادة منية فصل في ضمان الحما
 وترك الثياب بين يدي الحماقي فهو يحفظ عادة دفع الثوب الي
 الحماقي يحفظ فضايع لا يضمن اجماعا لانه موضع لان كل الاجر
 بازاء الانتفاع بالحماق الا ان يشرط بازاء الانتفاع به والحفظ
 مخ على الاختلاف فان دفع اليه يحفظ باجر كالثيابية فعلى الاطلاق
 منية فصل في ضمان الطحن حمل بئر غيره الي الحماق
 ووضعه في محضها وامر الطحن ان يغسله بالليل في بيت الطاحونة
 فلم يفعل حتى ثقب وسرق فلو على التحي حائطه تنفع قدر ما كان ان
 يتصور الاستم فصولين مشاير آسيا مشاير اخاير ما نشتا
 حردان بعض دوات را بر دند ضمن المشاير رجل اجر طاحونة
 وجعل البئر في دلوها فذهب البئر من دلوها الي الماء لا يضمن صاحب
 اذ البئر بيد مالكه فعليه حفظه وعاهده واكر طحان غني آمنت كسند
 سكتة وسوارخ است ببراء واكر طحان بار خود رخت وسورخ
 بود غني وانست ضمن اذ ابلغه فالعلم وعدمه واء فصولين
 مردی دیگر را فرمود که این کندم را بکسیا بر و اگر این مأمور این

بجلاف ما لو منع الماء من ارض رجل حتى هلك نفعه عطشا لم يضمن المانع
شيئا ولو اقر الكار بسقيته تأخيرا لم يضمن الناس لم يضمن ولو تاعه
غيره فرفضه ولو ترك الزرع حتى اصابته آفة من اكل التراب ونحوه
ضمن ان كان حاضرا وامكن دفعه ولم يدفع والضمن لو لم يمكن دفعه
ولو اكله الجراد يضمن لو امكن طرده ولا فلا فالحال في كل موضع ترك
الحفظ مع امكانه ضمن لا بدونه **فصولين** حصدا الزرع وحجمه بلا اذن
الرافع وبلا ان يشترط عليه علمه ضمن حصته الرافع ولو شرط عليه لك
فقال حتى هلك الزرع ضمن المالك نصيبه الا ان يؤخر تأخيرا يوجب ان
مثله فلا ضمان عليه تركت شجرة بقرها البرك شجرة بين وكرم او اخره
حتى اصابها البرد ضمن قال المالك اخرج البئر الى الصخر الالة رطب فاخر
ففسد ضمن **فصولين** الاكار لو ترك الكرم ولم يترك احد الحفظ
فدخل الماء وسط حايطة وبذلك الترابين عتب لا يضمن احد حفظه
لا يلزم لان ما كان بعد بلوغ الثمار والزرع يكون عليها ولكن يجب
تقصان الكرم او حفظ الكرم يلزم يقوم الكرم مع الحب وبدونه
فيرجع بفضل ما بينهما وهذا اجواب الكتاب اما على قول الشافعي فيمنع
مثل

حفظ الرابطين لا يضمن الا اذا طردوا

مثل الحب حصته رب الكرم كذا افي في ثواب الحفظ الكبير **فصولين**
حرث بينهما ابي احمد بسقيته قال نحن نجعل على ذلك فلو ابي حتى يهلك
لا يضمن قال في الزيادة وبه تأخذ وكان ينبغي ان يرفع الامر الى القاضي
فلو منع بعد ذلك ضمن ولو ابي ففسد الزرع قبل ان يرفع الامر
الى القاضي لا يضمن قال بعضهم انما لا يضمن العمل لو قال رب لا ارض برؤوب
بيار وزين رآب ده اكرت الارض آبار دواحه بالسقي فابي
يضمن بالاجماع **فصولين** الاكار لو لم يسق الزرع حتى فسد
فيه الشايخ والحقارة يضمن وما كان بعد بلوغ الزرع ونهايته جفت
فهو عليها حتى يقتسمها وما كان قبل بلوغه مما يصلح به الزرع فهو على
فصولين كان بقى المالك في يد الاكار فحجته الى الترح لا يضمن هو ولا
الراعي وبقرة الوديعه والاجارة على هذا وقد اضطربت روايات الشافعي
في هذه المسئلة فيمنع يحمي اذا المودع يحفظ الوديعه كما انفسد وهو يحفظ
بقرة بالبعث الى الترح فكذا بقرة الوديعه ولو ترك البقرة يرعى فضاع
اختلف فيه الشافعي وينبغي بانه لا يضمن **فصولين** قال رب الضعفة
لاكار اخرج هذا البئر الى الترح او هذا الجوز او هذا الجوز بانه رطب فاخر
فسد

لو قبل الاكار من رب الضعفة ثم لم يضمن ضمن قيمة الجوز والبئر والفسد
زرع المزارع خلاف ما اجم به يصير ظاهرا اقر ذلك الارض او لم يقر بخلاف
الاجارة **جامع الفصولين** فصل في ضمان المستبضع ارسال
بضاعة مع رجل الى بلدة عند رجل آخر وقال خذ بيضا لاجل بضاعة
فيه واخذ بيضا ووضع بضاعة فيه ثم اخرج من ذلك البيت ووضع
في بيت نفسه فلو استوى اليتان حوزا براء وهذا ظاهر واخذ
البضاعة لو تركها في حجرة في تلك البلدة واغلق الباب لا يضمن اذا
يلزم حمل البضاعة **فصولين** جماعة خرجوا من بلدة وكان الكلام
ونزلهم في السفرة جملة مع احد منهم بضاعة فادعوا عند احدهم
ضمن اذ لم يصح هذا القدر لكل واحد فله من في عياله ولو دفع الى اخر
بضاعة لينذهب بها فباع في هذه البلدة وذهب بها الى مرقى فلو
الثلثان لا يضمن للرفاء اذ حصل الغرض بلا ضرر ولم يجد احق قيمة
المتاع لغصبه ببيع وتسلم ويضمن الثمن للمشتري ولو هلك ثمن المبيع قبل
قبضه في الطريق **فصولين** جماعة دادوا بريد يحمي بريد بريد
تلفه رطل لا يضمن لو انش الطريق لانه مودع ولو باع بريد يضمن البضعة
ما لا يشترى به

ما لا يشترى به شيئا فشره فلم يمتاع له الرجوع عن سرقة فبعث
البضاعة مع بعض ماله بيد رجل ليوصله الى المالك فاخذ هذا المال
في الطريق ظمنا من المستبضع **فصولين** البضعة ما لا يشترى
شيئا فحجته المستبضع الى سمار فشرى به السمار فبعث
الى صاحبه فله ملك في الطريق لا يضمن المستبضع ولو لم يبق المالك لانه
بضاعة والمسئلة بحالها ضمن الا ان يشرى السمار فخر منه **منه**
كل ما يجوز في البضاعة يجوز في المضاربة لكن المضارب يملك بيع ما يرب
والمستبضع لا يملك ولا يملك الا بداع **فصولين** ولو
ابضعه الغالب يشرى به قننا او غيره فشره ببضعة وانفق بعضه عليه
لا يضمن وكذا الكرا حليته ولو شرى بكرا وانفق من ماله كان مقبوعا وكذا
المضارب ولو شرى ببضعة ثمرات المبيض ثم شرى الباقي وانفق في
كراي ونفقة وقع الثمن ضمن علم بعودته او لا وفي الاتفاق ضمن لو علم
والآيضمن قياسا لا استحسانا وليس للمضارب شره شيئا بعد موت المالك
ولو لم يعلم به المستبضع **منه** رجل استهلك البضاعة عند المستبضع
فصاحبه المستبضع من قيمته على شئ جاز الصالح ان يصالحه على القيمة

الجناية خطاء وقد عني عنهما فهو الدية ويعتبر من الثلث وأما العمد فمقتضى
العقد فهو ليس بمال فلم يتعلق به حق الوزيرة ويقع العقوبة على الكمال
فصولين ويقضي ديون الميت من الدية وبدل الصلح **بزارية**
فصل في المتوفى ولوات رجلين كانا في بيت ليس به ثالث
وجد أحدهما مذنباً قال أبو يوسف رحمه الله عن الآخر الدية وقال محمد رحمه الله
والعبد مروهون إذا وجد قتيلاً في دار الرهن والمخصن فالقيمة على
الدين دون العاقلة هكذا عن أبي يوسف ولو وجد الرجل قتيلاً في
دار رجلين لأحدهما ثلثاً ولآخر ثلثها فالدية على عاقلة ثلثها
رجل قتل عينا عبد أو بعير أو شاة أو دجاجة فقتل الشاة والرجل
ونحوها يجب أن ينقص من القيمة وأما في العبد فعلى نصف القيمة رجل خرج فقتل
قتله فلا ثم مات فاقام وارثه البينة على جرحه فقتله لم يقبل بينة
لأنه يندفع المورث وقد أجاز البينة بقوله قتلني فلان **قريب** رجل
أمر رجلاً أن يضع حجراً في الطريق فوضع فخطبت الأم فضمانه على الإرضع
وكذا إذا قال شريح ضياع من أركل وابن دكانا علياً بكنة تنفع به
فمفعول فخطبت الأم أو عبده أو دابته وكذا الأمر إذا بني ذلك للماء

بابه

بابه إذا بني ذلك للمأمر بأمره ثم عطف به الأمر من مكان المأمور
هو الذي بني ذلك **قريب** ولوات رجلاً رجلاً وجلاً أراد أن يفر
انساناً بالسيف فاختد سيفه ذلك الإنسان بيده فجرح صاحب السيف
سيفه من يده فقطع بعض أصابعه فان كان القطع من المعصم فله
العقد ولأنه عمد وإن لم يكن القطع من المعصم فعليه الدية **قريب**
المسائل المتعلقة بما يمنع الإنسان من التعرض في ملكه وما لا يمنع
القياس أن من تصرف في خالص ملكه لا يمنع منه في الحكم وإن كان يلحق
ضرراً بالغير لكن ترك القياس في موضع يتعدى فيه ضرره في غيره فزار
بيتاً وقيل يفتح وبه أخذ كثير من المشايخ وعليه الفتوى مستخرج من
له كنيف في طريق العامة فرغم غيره أنه حدث وزعم صاحبنا أنه قد
وأما البينة فالبينة بينة من يدعي أنه حدث القول فيه قول للمعنى لكونه
مستحقاً بالاصل **قريب** شري داراً لها ظلة عايط طريق العامة يطأ
الدار وحائط الجار فأنقضت الظلة ليسل أعادها إذا اشترى ما على
أن الحق هدمها ولو في غير النافذة فلا أعادها فلو علم أنها حشرت فليس
أعادها كما في النافذة ولا خيار في الدار إذا اشترى ما على أن الحق ما مر

فصولين وفي التوار قال خالد المشاع الذي في الطريق ليس له هدمها
لأنها شيء فعل الناس وله منفعة وعن الحارثي إن لمحتب أن يخاصم في ربح
المشاع لك منعة إلى الطريق الأبري أنها لو سقطت فاصابت المأذون
أصاب الطريق الآخر **فصولين** أصاب رجل بالقيمة ساحة لأبنائها
وأصاب الآخر البناء فأراد أن يبيعه فيها ويرفع بناءه فقال
هو البناء لك شدة على الربح والشمس فلا أدعك برفع البناء فله منعة لا في
ظاهر الرواية لأن الساحة منعه على الانتقال بملكه ولم يتلف عليه ملكاً
منفعة فلا يمنع منه رجل له شجرة يستظل بها جارة أراد قطعها لا يمنع منه
ولو تفرج جاره أذرت الشجرة بالطلع يمنع عن الانتفاع بملكه فله من
لكيف في طريق العامة فرغم غيره أنه حشرت ويحكم على صاحبها أن يهدمها
خطرة غم في سكة غير نافذة وتأذى جيرانه بنتن السرقين ولا يأنس
عن الرعاة ليس لهم في الحكم شح أراد أن يبيعه في داره تنور الخبز إلا أن
أورجى للطحن أو مدقة للعصارين يمنع عنه لتقر جيرانه فزاراً حاجاً
عن أبي يوسف لو اتخذ داره حماماً وتأذى من دخانه فله المنع إلا
أن يكون دخان الحمام مثل دخان الجيران **جامع الفصولين**

داران

داران متلازمان جعلت أحدهما في داره اصطبلًا وكان القديم
مكناً وفيه فرس برب الأخرى قال الأصغر لو كان وجع الدواب يلجأ
لا يمنع ولو حوارة إليه يمنع ثم لو حربت دواب في اصطبل جدار الجان
كحواضه قبل لا يمنع دواب الدار إذا لم يضر إذا لا ينتفع محل الدواب فيه فلو كان
أغراضه بأرض الدواب في اصطبل من حيث التسبيل إلى الخيل لا أنه لا يمنع
في هذا التسبيل إذا دخل ملكه والتسبيل أغايلج الشمان عنه التحدي
فصولين شري بيتاً سطحه وسطح جاره يتوابع فاختد جاره
أن يتخذ سرة بين السطحين لا يجر عليه إذا لا يجر إلا على البناء في ملكه
ولو أراد منعه عن العقد فلو منع به به دار جاره ولكن يمنع عليهم
ينع بههم على أيضاً في السطح **فصولين** اقتسم داراً بينهما فقال أحدهما
حافزاً بيتاً لا يلزم الآخر أجابته ولو يؤذي أحدهما الآخر ويطلع في حال
لمجره الإطلاع فله أن يجره ما يشاء الجار وينفق كل منهما ما يحتمل به
الغني ما وجب الصلح **جامع الفصولين** المسائل المتعلقة بالجار
المتولية أغصانها إلى ملك الجار باغ ضيقة وللبيع اشجار في ضيقة
يجت هذه الضيقة أغصانها متولية في الميعة فله أن يأخذها من غير

نقل المبيعة من الاعضان المتدلية فيها وكذا الورثها وفي جانبها ضيقة كذلك لانه
كورت ولتوقع ضيقة من تلك الاعضان وكذا وارثه فصولين . وقعت شجرة
في نجيلها المتسايمين اعضانها متدلية في نجيلها لا يخرج صاحبها عما قطع
في رواية عن محمد وعنه بذلك كذلك . فصولين . جل له دار قد نزلت اعضان
شجرة رجل واحد هو اذاره فقطع صاحب الدار الاعضان ان امكن له احد شجرة
ان يفرغ هو اذاره من غيران يقطع بان يجمع الاعضان وشيء لا يجلس فيه وان
كانت غلافها لا يمكن فان قطعها من الموضع الذي يقطعها الحاكم لرفع الاعضان
وان قطع اكثر مما يقطعها الحاكم عن خلاصة . المسائل المتعلقة بالزقاق
والطرق وما يحدث فيها . له دار في سكة لا تنفذ فشري بنجب داره بيتا
اظهره في هذه السكة قبل ان ينزع من ظهره بابا في السكة وقيل لا جامع الفروع
شري حجة في سكة لا تنفذ واراد ان يجعل طريقا لحاجة وتغير سكة نافذة
يرفع الى الهيكل فلو فسر فاحش منع ولو لم يكن فاحشا فاستوفى من
ذلك الباب ما يدفع الفر وهو يتوهم مقام الحايط لم يمنع من ذلك منه
سكت لا تنفذ شري في القصوي دارا في ظهره طريق نافذ فاراد ان يجعله
طريقا نافذا ليس ذلك ولولا احتجنا خا نأبى زفد الناس وسجله بتن
فلم انزل

اربابها يخرج الريع ولو عرض عليها ان تعطي المليون ذك ذلك فصول
 نبت شجر اوزع في ارضه ولم يزرع احد فهو ريت الارض لتولده من ارضه
 وكان جزوها فيكون لرتها الكارح ربع تبار فتناسر حباته في الارض
 فينت الزرع وسقاه الكارحه المستحد فهو بينهما ولو نبت وسقى
 ريت الارض فحلقه ونفى الكارح فيصير من الحبات لوطها فينت ولوطاه
 اجنبي فلا تسمى له والزرع بين الكاد وريت الارض منيبه شجر
 في ارضه نبت من عروقه في ارض آخر فلو سقاه ريت الارض وابنته
 فهو له ولو نبت بفن فهو ريت الشجر ولو صدق ريت الارض من عروقه وشجره
 ولو كثر صدق فصولين مقبوه فيها اشجار فهو على وجهين احدها
 كونها نابتة قبل اتحاد الارض مقبوه وهو على وجهين فلول على وجهين
 فلو كانت الارض مملوكة فالاشجار باصلها على ملكيتها لارض ظهر ان يضع
 بها وباصلا ما يشاء او يقرض الارض لم يترقبه لغيره بل كذا في
 ولو موأنا لملكها او اختار اهل القرية مقبوه فالاشجار باصلها
 عليها القوم وانما فيها كونها نابتة بعد اتحادها مقبوه وهو على
 وجهين فلولها غارس في الارض لانها لم يعلم عائلها فلتلغى في
 امرها فلولها يبيعها وحرف غنمها الي عمارة المقبرة فذلك اذا
 لولم يجمع

جدار بين رجلين لاحدهما عليه حولة ولبس ثياب حمولة فاراد الذي لا حولة
ان يضع عليه حولة شريكه خضعوا فيه قال الفقهاء ابو بكر البجلي ان كانت حولة
الشريك حرة فلا فرق ان يصنع وقال الفقهاء ابو العباس ان يصنع
عليه حولة ان كان الحايط يحتمل ذلك وشريكه يقر بان الحايط بينهما فيه
وذكر في كتاب الصلح اذا كان الحول واحدهما عليه جذوع وقطوع احدهما
اكثر فلا فرق ان يزرع جذوعه ان كان الحايط يحتمل وعن الفقهاء ابو بكر
البجلي جدار بين رجلين لاحدهما عليه بناء فاراد ان يحول جذوعه الي
آخر قال ان كان يحول من البجلي الى الابرار ومن الابرار الى البجلي ليس ذلك
ان اراد ان يقبل الجذوع فلا باس لانها يكون اقل خرا بالحايط وان
اراد ان يجعلها رفع على الحائط لا يكون ذلك لانها يكون اكثر مما كان
فان راس الحايط يحتمل ما لا يحتمل راس الحايط وعن محمد اذا كان الحايط لا يحتمل
قدرة قامة الرجل فاراد احد الشريكين ان يزرع جذوعه ليس ذلك الا باذن
قريبه حايط بين رجلين لاحدهما عليه جذوع فاراد الآخر ان
يصنع عليه جذوعا مثل جذوع صاحبه فبعضه الآخر لان الجوار لا يحتمل
ذلك قال الشيخ الامام ابو القاسم يقال لصاحب الجذوع ان شئت فخط

عنه

عنه ما يمكن من العمل كتركه وان شئت فادفع حمله حتى يتبين ان
صاحب الحائط ان كان وضعه بغير اذن الشريك فهو ظالم وان وضعه باذنه
فهو عارته والعارية غير لازمة قال الفقهاء ابو العباس وعنه ابو بكر
خلاف هذا ويقول ابو القاسم **قريبه** حايط بين رجلين
اخدم فبناه احدهما عنده غيبة الشريك قال ابو القاسم ان بناه
ينقض الحايط الاول يكون متبرعا لا يكون له ان يمنع شريكه من الحائط
وان بناه بغيره او خشي من قبل نفسه لم يكن للشريك ان يحل على الحائط
حتى يؤدي نصف قيمة الحايط **قريبه** حايط بين رجلين
لاحدهما عليه جذوع واحد وللآخر عشرة قال في الكتاب لصاحب الجذوع
موضع جذوعه وكل الحايط للآخر استحسانا وفي القياس يكون جميع الحائط
بينهما وبه كان ابو يوسف دم يتول ولا تم رجح الي التحسان وهو يقول
ابو حنيفة **قريبه** حايط مشترك بين رجلين وهو غيب
فزر سقوطه فاراد احدهما النفقة وضعه الآخر قال الشيخ الامام ابو بكر
محمد بن الفضل بحر على نفسه وعنه اذا اراد احدهما نفق جدار مشترك
وليه الآخر فقال له صاحبه انا ارض لك كل ما تشاء من بيتك حتى تنفق الجدار

بأذن الشريك فانهم من فخر المضمون له بشئ خلا بغيره ضمان ذلك
قريبه فصل في الطعيات والمترقات منها ثياب شجرة علي
ان يأكل منها ثمانية سنة ويأكل الاخر سنة اخرى لا يجوز وكذا الاغنام وجميع
الحياة اذا اتمها ثيابا على ان يكون ولدا ولبنها وصوفها سنة فلهما سنة ولا فرق
للايجوز ويكون ذلك بينهما عبوين رجلين طلبة لخدمة من القضي لهما بارة
من الخدمة وابي الآخر فانما في مجبوعه على ذلك **خزانة** ارض بين رجلين
ليس لاحدهما ان يزرع قدر حصته وفي الدار ان يكن وفي نواحيها
ليس ذلك في الوجهين اذا كان لرجل ثلث في ملكه فخرج شعبها الي ملكه غيره
فاراد الآخر قطعها له ذلك **خزانة** ذكر الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
في طاحونة بين شريكين النواحي احدهما في ممرتها بغير اذن شريكه لا يكون
متبرعا لانه يتوصل الي اللقطاع بها الا بترك **خزانة** دار بين رجلين
اخدمت او بيت بينهما اخدمت فبناه احدهما لا يرجع هو على شريكه بشئ
لان الدار يحتمل القسمة فاذا امكنه ان يقسم يكون متبرعا في البناء وكذلك
البئر اذا امتلأ من الماء فلان يطالب شريكه باصلاحه فاذا املأ البئر
واصلحها كان متبرعا وعن محمد رضي بين رجلين وبينهما بئر ما حوت

على

كلها حتى صارت حيا لايجوز العارة ويتعلم الارض بينهما وان كانت
الطاحونة قائمة بينهما واذا اتمها الا لانه ذهب بشئ منها فانما يجزى الشريك
على ان يعرف مع شريكه وان كان الشريك معسرا قيل لشريكه الا في انفق ان شئت
ويكون ذلك على شريكه وكذلك الحاتم اذا كان حيا وتسم بينهما وان كان قايما
الا لانه اكبر شئ من شريكه ان يكون عليا بينهما وفي رواية لا يجوز ان يكون عليا للشريك
الذي يريد الاصلاح ان شئت بغير اذنه اذا اخدم منه بيت او احتاج الي
الموتة ثم اجره فاذا اخذت غلته فخذ منها نفقتك ثم يتوبان بعد ذلك
قريبه رزق بين رجلين افي احدهما ان ينفق على الآخر لكن يتقل
للآخر انفق انت وارزق بنصف القيمة في حصته شريكك فلواته انفق
ولم يخرج الزرع مغوارا انفق هل يرجع على شريكه تمام نصف النفقة او
مغوارا لزرع فبنايه في المزرعة **قريبه** **فصل**
في ضمان احد الشريكين بين استعمال الغير مشترك في استعمال قن مشترك
بلا اذن شريكه يصير غاصبا على رواية هشام عن محمد ولا يصير غاصبا على
رواية ابن رستم عنه وفي رواية الشريك يصير غاصبا على الروتين فصولين
مواشي بينهما تغالب احدهما فدفعها الآخر الى الراعي حتى نصف شريكه لانه

لا يمدح يمكن ان يحفظ بيدا جبر فلا يصير مودعا غيره ولو تركها في الحقل
 ولم يتركه يده يمكن ان يرفع الامر الى القاضي حتى يفتي فيما يحفظه من
فصل في المزارعة ارض بين ورثة زرعها بعضهم بغير شركتهم
 باذن الباقيين لو كبار او بائن الصم الوقي لوصفها فالغلة على الزرع
 ولو زرع من بذر زرع فالغلة للمزارع والزرع المشترك لو اراد خصمه الحق
 بلا اذن شركته فملك ببيع ان يضمن حصته زائد الغاصب من الزرع الى
 شركته فصول في غصبها فرفعها مزارعة فالزرع بين الدافع
 والزارع فلوا جازا لما لم قبل النبات جاز وله حصته الغاصب من الزرع
 والغاصب يتولى قبض ذلك وضمن الزارع نقصان الارض الى وقت الاصل
منية ولو اجاز بعد ما نبت وصارت له قيمة فلا شيء لمن الزرع
 وهو الغاصب ويتقيد بقيته ما قبل الاجازة بعد دفع من ذكره كفتنا
 الارض الى وقت الاجازة فصول في ولو بينهما دار غابا لصدم يكن
 الا بغير حصته وذكر بكتها ولا يكتن باخره وقيل يحل بينه وبين المالك
 ان لم يكن لها خضم بوجهه ويؤخر نصيبه من الاجر ويقف نصيبه في كل وجه
 والا فتدفع به ويستخدم الخادم ولا يركب لوانه اذ يحرم بلاكه وفي الرعي
 لواحناج

لواحتاج الى اياه وبنها قامها ورجع في الغلة منيب دانه لها
 ضعاها احدها فوقعت في حقل انكسر رجلها فخرها رجل باع شركته
 اليهم لارضين الشاق اذ لم يخالف ولا يتاجر اذ لم يعلم انها تعين
 الى حضور صاحبها وعن الهم بين الشريكين وهو كما مذون دلالة
 جامع الفصولين المسائل المتعلقة باحكام السكوت وهو
 في مسائل منها سكوت البكر عند استئجار التوي قبل التزوج وجعه
 هذا الزوج التوي حتى لو تزوج الجدح قيام الاب لا يكون سكوتها
 رضاء ومنها سكوتها عن قبض مهرها لو قبض المهر انوها او من زوجها
 فسكت يكون اذنا بقضه الا ان يتول لا يقبضه فاذا لا يجز القبض عليها
 ولا يبرء الزوج ومنها سكوت القبيبة اذا بلغت بكرة يكون رضاء
 وبطل خيار بلوغها ولو بلغت ثيبا بكرة حلت ان لا تزوج نفسها فزوجها
 ابوها فسكت حلت في عيها كرضاء بكلام ولو صلت بكرة ان لا ياذن في
 تزويجها فزوجها ابوها فسكت لا تحلت اذ لم تاذن ولزم النكاح بقبض
 حلف لا يزوج بنته الصغيرة فزوجها رجل والاب حاضر ساكت فقال لعبد
 نعم محرمانه لا يحل اذ ازوجها غيره واجاز هو حلف لاسلم شفقه سلتها

ولكن سكت عن المحضومة فيها حتى بطلت شفقة لا يحل حلف لا يوطر
 عن فلان حقاله عليه ولم يوتر شرا وسكت عن تعاضيه حتى قضى اليه
 لا يحل ومنها تصديق عيان ان فسكت المتصدق عليه نيت الملك
 ولا يحتاج الى قبولها قولاً وانما الهبة فلا تصح ما لم يتل الموهوب فصل في
 ومنها ما قبض هبة وصدقة بخبرة المالك وهو ساكت كان اذنا يقبضه
 ومنها ابرأه مديونه فسكت ببراءة ولو تدبره ودمها الاقرار بقبض
 ولو سكت للمقر له ويرتد بترده ومنها الوكالة وكالته وكلمته في فسكت
 الوكيل وباشره بقبض ويرتد بترده فلو وكله ببيع فنه فلم يقبل ولم يرتد بقبض
 جازو يكون قبولاً وكذا لو وصي الى رجل فسكت في حياته فلما مات باع الوصي
 بعق المذكرة او تعاضيه منه فهو قبول لا وصاية ومنها الامر باليد اذا سكت
 المغضوب اليه بقبض ويرتد بترده ومنها الوفاء على رجل بدين فوج ولو سكت
 الموقوف عليه ولو رده قبل بطل وقيل لا ومنها تراضا تلجته ثم قال القدر
 لصاحبه فرتبه الى جعله ببيعاً صحيحاً فسكت فلا يخرج ثم تباعا صح البيع
 وليس لساكت ابطاله بعد ما سمح قول صاحبه ومنها اسرق من علم فوج
 في الفيض ثم قسم مولاة الا اذا حاضر فسكت بطل حقه ومنها كان المشتري خيراً
 فراءى النكاح

فراءى النكاح يبيع ويشترى فسكت بطل خياره ولو كان الخيار للبايع لا يبطل
 خياره ومنها للبايع جيل المبيع لثمة فلو قبضه المشتري وراه البايع
 وسكت كان اذنا في قبضه الصحيح والكتب فيه سواء في رواية وهو رضا
 يقبض في الذم لانه لا يصح في رواية ومنها علم التقيح بالبيع وسكت
 بطل خياره ومنها راي ببيع وشترى وسكت كان اذنا في التجارة
 لا يبيع ذلك المعين وهل يحل في عيها لو حلف لا ياذن له بها يحل في
 ظاهر الرواية لا في رواية عن ابي يوسف فتن باع ثياباً بخمسة مولاة ثم ادعى
 المولى انه له فلو كان النكاح ما ذوالم بقبض دعواه ويقبض لو جاور فان قيل
 المير ما ذونا بسكون مولاة فلنا نعم ولكن انما الاذن يظهر في المستقبل كذا
 في الفصل التاسع من فصول استثنى ومنها باع النكاح وهو حاضر علم
 وسكت وفي بعض الروايات فانه اذا باع البيع والتسليم ثم قال انا قد لا يقبل قوله
 بدون البينة وتنفيل لتقدير البيع ان يتقارر التسليم الى المشتري لا يكون انقضاء
 وفي القنا وي العتباتية سكت وهو يعقل فتراها بركة وكذا لو رخصه
 او دفعه بجنانية وهو ساكت بخلاف ما لو اجره او عرضه للبيع او رخصه او رده
 فسكوتها هنا ليس باقرار بركة ومنها لا يترك فلان في داره وفلان نازل في داره

فكست خشت لا وقال له اخرج منها فاني ان لا يخرج فكست ومنها
ولدت ولدا فمنها الناس زوجها بالولد فكست لزمه ولبس ثيبه هو كافر
ومنها أم الولد ولدت ولدا فكست المولى حتى مضى يوم او يومان لزم الولد
ولا يكف فيه بعده ومنها السكون قبل البيع عند الاضرار بالبيع فهو منه
بالعيب لو كان المخرجه لا لا فاسقا عند اية حنفية وعندها هو ضا
ولو فاسقا وسكون المبكر عند اخباره بزوج الوالي على هذا الخلاف ومنها باع
مخفرا او اضرته او ولده او بعض قاربه حاضر فكست ثم ادعى على المشتري
من كان صافرا وقت البيع انني مشايخ سرق فلان لا يبيع وجعل سكوت
هذه الحالة كإقراره دلالة قطعا للاطباع النادرة وانني مشايخ بخاري
انه يبيع فينظر المذني في ذلك فلو كان في رايه انه لا يبيع ثم امار المذني بحيلة
وتليس وقتي به كان حسنا استرأيا بالنزول المخرجه عند البيع لويجبه البايع
بخير البيع بتعاضيه وفي غيره الكفر رآه يبيع عوضا او دارا تصرف فيه
زمانا وهو ساكت سقط دعواه تقن باع عينان للاعيان بخير مولاه
ثم المولى ادعى لنفسه ان كان التمس بخير كتم دعوى المولى لا الوفا ذونا ومنها
سكوت المالك اذا باع رجل ملكه وهو حاضر ليس فاسقا عند من خلافا لابي ليلا
وكذا امرته

وكذا امرته راي رايه يبيع الرهن فكست لا يبر ما ذونا في البيع
وكذا لو راي قته او امرته تنزوج فلم ينسب لايبر اذنا لايها في النكاح
احد شرطي العنان قال لا يخرج اني اشترت بهذه الامة لتفسي خاتمة
فكست الشريك في شراها لا يكون له ما لم يتل شريكه نعم لو قال الولد لغير الامه
يعينها لموكله لاني اريد ان اشرى بهذه الامة لتفسي فكست موكله ثم
يكون له ولو تزوجت غيرك ففكست الوالي عن مطالبة التفريق ليس ضا
ولو قامت معه سنين ومنها سكوت الوالي الصبي العاقل اذا رآه يبيع
وشتره فانه اذن ومنها راي غيره شقي رقة فكست حتى سال ما فيه بركه
الفاق ومنها سكوت من حلف لاستخدم فلانا اي مملوكه ثم خدمه فلان
بلا امره ولم ينسب خشت جامع الفصولين **المسائل المتعلقة بالحق**
الدلال والمحقق به امر سمى لا يشترى له الا لا يبيع له ثوبا بدرهم
لم يخر الاجارة اذ البيع يتم بالمشتري لا بالدلال ولا يدري متى يحى المشتري
فلو ذكر ذلك الوقت او الابان قال استاجر منك اليوم بدرهم على ان احاط ولو
ذكر الاجر او الابان قال استاجر منك بدرهم اليوم على ان لا يخر ثم اذا فدت
الاجارة وانتم العمل بكم اخرجتم بحيل في الحيلة في حوزا استجاره

ما ذكره هذا ان يامر به بشره شي او يبيع بلا ذكر اجر ثم يكتسبه لشيئا
هبة او حراما ليعلم بخير ذلك لماسة الحاجة كخوار دخل الحمام باجر
لم يدرت جامع الفصولين لو كان في المبيع او رد عيب بتعاضد وبغيره
لا يدر الدلالة ولو بين ان المبيع كان حراما او فاسقا يشر اذا العقد
لم يتعد الدلال لوباع العين بنفسه ذن ماله ليس اخذ الدلالة من المشتري
اذا هو العاقد حقيقة ويجب الدلالة على البايع ولو حال بينهما
باع المالك بنفسه بغير العرف فيجب الدلالة على البايع او على المشتري او عليها
بغير العرف ومحل بعضهم عن قول الدلال الاول اجر بغير علمه وعنده
قال في الزيادة هذا قياس والاجر استسهل اذ اجر المثل يعرف بالاحتياج
وهم لا يعرفون لهذا الامر اجرا وبناخذ **جامع الفصولين** الدلالة
في النكاح قبل الجب بها اذ المثل في النكاح والزواج انما يتبع العقد
وقبل الجب وبه ينشئ في مقدمات النكاح كبيع وبيع العرف في قدر الاجر
فصولين **المسائل المتعلقة بما يكون ابراه** وما لا يكون قاله يونه
تركه ديني عليك وقال خوشن بتوانم يكون ابراه قالت لزوجه ما دست
بيمان بتوانم قال في الايضاح لا يبر لو ارادت ترك المطالبة قاله
ببراه

ببراه فانه ذكر في الهند وي لو قال الطالب تركت ديني ببراه قال له
من ازين وام كريد ست ببراه ثم ببراه ولو قال للخصومة لي عليك ببراه
قال تركت الدين عليك ببراه ولو قال تركت ببراه قبل المطالبة ببراه
دنياه كرا رعد يون مها بادت ببراه دينار سن فقال سن كرم اذنوي
الابراه فابراه والا فلا وفي قضاوي رشيد الدين قال تركت ديني عليك
لا يبراه اذ معناه تركت عليك لا قضية في ثاها **فصولين** ولو قال
حرا ارجيني فاني بايد فهذا اخر ابراه ذمه ولو قال من باع حساب غني
كنتم وقرابا تو در دنيا حساب نيت بقاء حساب است لا يبراه
ولو قال له دركار خدوي كرويت او قال بخاري ما ندمن اللغظة لا اوي
يحتمل لا يبراه لو نوي ولا يبراه في الثاثة قبل الدلائل واحكم بما به فلاست
من بخش او بمن منت كن او در باي كن فقال بخشيد او كرم ببراه عفا
ومعناه بوي بخش لا يبراه قال تزن كاست فلا نزل لربوي دعوي نيت
ببراه عفا ديني عليه من هذا التاريخ في حيوة وبعد وفاته بسبب قبل نوان رخ
ولو ادعي بسبب حادث بعد الموت ببيع اذ لا يبراه عنه قال لمرثته ثم اكل
كن ففالت كرم لا يبراه من المروية العدة لوجعلت زوجها في حل من المهر

قالت لزوجه ما امر جدي بايست ان يقيم لابيها قال الربا بن جميع
قيل مع الابرار وقيل لا ادعي شيئا بيد رجل ثم قال من ان ادعي رايد
ذوالهدار زانية كلتم ثم ادعيه لا يسمع **فصول** المسائل المتعلقة
باحكام المعارة في ملك الغير مردية خانه و بنت خود را عمارت كرد
بكاربرد تواند که بها بن خواهر باراجيب اگر بدان شرط کرده است
رجوع کند عمر دار امرت فمات وتركها وابنا فلو عموها با ذنبا فلامارة
ميراث عنه وتقوم قيمة نصيب من المعارة ويصير كل ما لها وان عموها
غير اذن فلامارة لها ولا شيء عليه من النفقة فانه متبرع وعليه التفصيل
عمارة كمر امرته وسائر املاكها **فصول** اذا اسقى منزل امرته
بامرها فالسقف لها وان فعل غير امرها فليمان يدفعه الا ان يضر بالنساء
فيمنع هذا ان بني لنفسه بدون الامارة اذا اجتمع لرب الارض بلا امره
ينبغي ان يكون متبرعا كما مر في محل ان كل من بني في دار غيره بامره فانه
آمره ولو بني لنفسه بلا امره فهو له ولم يدفعه الا ان يضر بالنساء فيمنع
ولو بني لرب الارض بلا امره ينبغي متبرعا **جامع الفصول** بني السقف
الا عاين منزل امرته بامره ثم اراد ان يدفع ذلك فالسقف للمرأة الا
ان يكون

لها والنفقة من عليها
فتكون حصته الا بالاول
عمره لنفسه اذا فاعلا

ان يكون
بني بها له فيكون له دفعه ان لم يوجد ضرر في غير ما بني فيه
استاجر دارا وبني فيها بغيرها بلا امرتها ثم انقضت الاجارة او
موتها فلو كان البناء من لبن اتخذ من ثلث الدار ثم ان استاجر برفع
البناء بفرض قيمة الربا ملكه ولو كان البناء من طين لا يعود ترايا
فصول استعار ارضي لبنى ويسكن ما باله على ثلثه اخرج فالبناء
لرب الارض هذا فاسر لانه في الحقيقة استجار الارض ببناء بينه وذلك
البناء محدود ومجهول اعلام الاجر شرط جواز الاجرة وكانت الاجرة
فاسدة ولو بني وسكن فيها فعليه ان يملك البناء للبناني ولرب الارض
نقص بناءه من الفصول دفع الميرضا عيان بني فيها كذا وكذا بيتا
وسمى طوعا وعرضا **وكذا** كذا يحجره على بني فهو بينهما وعلى ان الاصل
الدار بينهما نصفان فبناها كما شرط فهو كله لرب الارض وعليه
للبناني قيمة ما بني واجر مثل فيما عمل **فصول** ولو دفع اليضا
على ان يبني فيها ويسكن ويبيع على ان يارزق الله بها بينهما فبناها
كما امر واجرها فاصلا لا يجمع فكل للبناني والبناء له ولرب الارض
اجر مثل ارضه على البناني وعلى البناني ثلث ثمنه **جامع الفصول**

المسائل المتعلقة باحكام المعارة في الوقف المتبرع بني في عرصته
الوقف لو بني من مال الوقف فهو للوقف وكذا لو بني من مال نفسه لكن
يكون للوقف ولو بني لنفسه من ماله ولو شهد فله ذلك ولو لم يترك شيئا
كان للوقف بخلافه لا للبناني بني في ملك غيره ولم يترك شيئا فانه لم يبني
من مال غيره **جامع الفصول** قيم الوقف لو ادخل جزءا في دار
الوقف ليرجع لذلك الاحتياط ان يبيع من احد ثم يشرى به للوقف
فصول وفي محل قيم الوقف لو انفق من ماله في عمارة للوقف فلو
اشهد انه انفق ليرجع ذلك الرجوع والا فلا بخلافه وفي شرى للبيتم
او وقع دين الميت او نفذ وصيته فانه ليس يبيع شرط الرجوع والاداء
كالوقفي **فصول** المتبرع في المعارة خيب مملوكه دفع قيمة
من مال الوقف له ذلك اذا ملك المعارة من نفسه كومتى يملك صرف
ثوب مملوكه الى البيتم ووقع غنمه ولكن لو ادعي لا يقبل قوله وهذا
يشير الى انه لو انفق ليرجع له الرجوع في مال الوقف والبيتم من غير
دعي عند النبي اقا لو ادعي عنده وقال انفق من مال كذا في الوقف
والبيتم لا يقبل قوله **فصول** دار سكنى الامام عدمه وبناها
لنفسه

لنفسه وسقفها من الخشب القديمة لم يكن له بيع البناء ان بناها كما كانت
قيمة الملتقط لو انفق على القطعة بامر الوقفي فقال انفق كذا وكذا
وذلك نفقة منها وكذا رب الدابة وحمل الاثقال عليها صدق معينه
فصول قاضي يكي را وصه كرده زمار سيدة واين وصيه ماله ويايوس
را بر دي نفقه كرده بود ووام كرد وبروي نفقه كردار **صبي** يجد
ارز يلغ تواند طلب كرد نذر قال بى وكذا لا بل لو استقرض وانفق على
صبيته لا يرجع عليه جرد بلوغه اجبتي انفق على بعض لودته انفق بامر
الوقفي واقر به الوقفي ولا يعلم ذلك لا بغير الوقفي بعد ما انفق يتبرق
الوقف لو كان من انفق عليه صبغا **جامع الفصول** **فصل**
في الدية والقائمة في النفس الميتة وفي المارن الدية تتعلق به
منفعة الجاهل وفي التات الدية وفي الزكوة الدية وفي العقل الدية
اذا ضرب راسه فذهب عقله وفي الحية اذا حلفت فلم تنب الدية
وفي سنو الرأس الدية وفي الحاصين الدية لانه يتعلق به الجاهل
وفي العينين الدية وفي الاذنين الدية لانه يتعلق به السماع
وفي الشفتين الدية وفي الاثنيين الدية وفي عظمي المروحة الدية

وفي كل واحد من هذه الاشياء نصف الدية وفي اشغال العنين الدية
وفي اصابع ربيع الدية لان في النقي ربعة وفي كل اصبع من اصابع اليدين
والرجلين عشر الدية والاصابع كلها سواء لان منفعة البطش تتعلق
باصابع اليد كلها وكل اصبع فيها ثلثه مفاسل وفي اصابعها ثلث دية الاصابع
وما فيها مفصلان ففي احداهما نصف دية الاصبع لانه نصفه وفي كل ركن
خمس من الابل والاخرس كلها سواء ومن ضرب عضو فاذ بهت فعتت
ففيه دية كاملة لانه اكلها فكما لو قطع كالهدا اذا شلت والعين
اذا ذهب ضوءها نافع ومن جرح في جرح فتغل الى اهله فبق ذافراش
حتى مات والتسامة والدية على الحي وقاية وتفسير حكومة العدل قيل
ما يحتاج اليه من الشفقة واجرة الطبيب وغيره وقيل تقدير المحبة على قيمتها
وتقديره من ثمنه اذا كان ينقص عشر قيمته كجرحه في رية
وقيل ينظر الى ادي حباية لها ارض مقدرة وهي الموضحة فان كان مثل
نصف رطل الموضحة لكن هذا انما يستقيم اذا كانت الحباية على الارض
والرجل لانه موضع الموضحة فالتي ينظر ان كانت الحباية على الارض
والوجه ينشئ بالوجه الاخير والا فبالاول وان قصر عليه فيقتل بالثاني
لانه اسير

فان كان من اليد او من الرجل او من الوجه او من الارض او من غيرها فكل واحد من هذه الاشياء نصف الدية وفي اشغال العنين الدية وفي اصابع ربيع الدية لان في النقي ربعة وفي كل اصبع من اصابع اليدين والرجلين عشر الدية والاصابع كلها سواء لان منفعة البطش تتعلق باصابع اليد كلها وكل اصبع فيها ثلثه مفاسل وفي اصابعها ثلث دية الاصابع وما فيها مفصلان ففي احداهما نصف دية الاصبع لانه نصفه وفي كل ركن خمس من الابل والاخرس كلها سواء ومن ضرب عضو فاذ بهت فعتت ففيه دية كاملة لانه اكلها فكما لو قطع كالهدا اذا شلت والعين اذا ذهب ضوءها نافع ومن جرح في جرح فتغل الى اهله فبق ذافراش حتى مات والتسامة والدية على الحي وقاية وتفسير حكومة العدل قيل ما يحتاج اليه من الشفقة واجرة الطبيب وغيره وقيل تقدير المحبة على قيمتها وتقديره من ثمنه اذا كان ينقص عشر قيمته كجرحه في رية وقيل ينظر الى ادي حباية لها ارض مقدرة وهي الموضحة فان كان مثل نصف رطل الموضحة لكن هذا انما يستقيم اذا كانت الحباية على الارض والرجل لانه موضع الموضحة فالتي ينظر ان كانت الحباية على الارض والوجه ينشئ بالوجه الاخير والا فبالاول وان قصر عليه فيقتل بالثاني لانه اسير

لانه اسير **منه** واذا وجد القاتل في داره ان فاقته عليه
الدية على عاقلة ولا يدخل المسكان في القاتلة مع الملك عند ابي حنيفة
لانهم من حوز الملك وعندهم يدخلون لانهم الذين يجب عليهم حفظ اموال
دبي على اهل الخط دون الشتر لان حفظ المحلة لهم لانهم الاصول المطعون
ولو بقي منهم واحد قوله على اهل الخط اي على اهل الاملاك القديمة التي كانوا
عليك حين فتح الامام ابله وقسمها بين الغنائمين وان وجد القاتل
على دابة يسوقها رجل فدية على عاقلة دون اهل المحلة وكذا لو قاتل
ركبها فاجتمعوا اي التابق والعايد والركب ضمن عاقلة وان وجد
القاتل في القينة فاقلة على من فيها من الركاب والملاعين وان
وجد القاتل في مسجد فدية فاقلة على اهلها كالو وجد في شارع
في حلة لا شر كل الناس في المسجد وان وجد في الجامع والشارع الاظم
وانتجى فاقلة لانه يخشى بها احد والدية على بيت المال لانه لا
في الامام دم مفرج وان وجد في قرية ليس بها عمار فهو هدر
لانه ليس في يد الامام من كل وجه ولا يد احد وان وجد بين قريتين
كان على قريتهما وان وجد في وسط القرية تمسك به الماء فهو هدر

واذا وجد القاتل في داره ان فاقته عليه الدية على عاقلة ولا يدخل المسكان في القاتلة مع الملك عند ابي حنيفة لانهم من حوز الملك وعندهم يدخلون لانهم الذين يجب عليهم حفظ اموال دبي على اهل الخط دون الشتر لان حفظ المحلة لهم لانهم الاصول المطعون ولو بقي منهم واحد قوله على اهل الخط اي على اهل الاملاك القديمة التي كانوا عليك حين فتح الامام ابله وقسمها بين الغنائمين وان وجد القاتل على دابة يسوقها رجل فدية على عاقلة دون اهل المحلة وكذا لو قاتل ركبها فاجتمعوا اي التابق والعايد والركب ضمن عاقلة وان وجد القاتل في القينة فاقلة على من فيها من الركاب والملاعين وان وجد القاتل في مسجد فدية فاقلة على اهلها كالو وجد في شارع في حلة لا شر كل الناس في المسجد وان وجد في الجامع والشارع الاظم وانتجى فاقلة لانه يخشى بها احد والدية على بيت المال لانه لا في الامام دم مفرج وان وجد في قرية ليس بها عمار فهو هدر لانه ليس في يد الامام من كل وجه ولا يد احد وان وجد بين قريتين كان على قريتهما وان وجد في وسط القرية تمسك به الماء فهو هدر

لانه ليس في يد احد وان كان محتسبا بان اخطى فهو على اقل القري من كل القري
لان في يدهم ولو وجد في دار امرأة عليها خنثى ميتا عند ابي حنيفة ومحمد
والدية على عاقلة ولو وجد في ارض موقوفه على ابي حنيفة فاقلة
والدية عليهم وان كان المجرى فعلى اهل المحلة ولو وجد في دار البتحي
والمعتوق الجب على عاقلة والدية بل يجب على عاقلة اجماعا حتى وجد
قتيلة في دار فقتل الدية على عاقلة ولو كان بمكانها فدم هدر
قتل عبده لم يقتل ولو وجد في قرية التي فعلت القاتلة والدية في
ماله الا اذا كانوا يتماثلون فيما بينهم في محل على عاقلة العاقلة ولو
وجد في دار عبد مأذون عليه دين او فاقلة على المولى والدية
على عاقلة استحسانا ولو وجد في ملك ايتام فان قيمته كبر فاقلة
عليه والدية على عاقلة ولا يدخل في دار المضيف فهو على بيت الدار
عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ان كان نازلا في بيت على حلة فلا
دية ولا قاتلة وان كان خطيا بالمضيف فعلى الدية والقاتلة
قريب **منه** واذا وجد قتيلا في حلة فترحم اهل المحلة ان صلواتهم فله
ولم يدع القاتل على احد منهم بعينه فاقلة والدية على اهل المحلة

فان كان من اليد او من الرجل او من الوجه او من الارض او من غيرها فكل واحد من هذه الاشياء نصف الدية وفي اشغال العنين الدية وفي اصابع ربيع الدية لان في النقي ربعة وفي كل اصبع من اصابع اليدين والرجلين عشر الدية والاصابع كلها سواء لان منفعة البطش تتعلق باصابع اليد كلها وكل اصبع فيها ثلثه مفاسل وفي اصابعها ثلث دية الاصابع وما فيها مفصلان ففي احداهما نصف دية الاصبع لانه نصفه وفي كل ركن خمس من الابل والاخرس كلها سواء ومن ضرب عضو فاذ بهت فعتت ففيه دية كاملة لانه اكلها فكما لو قطع كالهدا اذا شلت والعين اذا ذهب ضوءها نافع ومن جرح في جرح فتغل الى اهله فبق ذافراش حتى مات والتسامة والدية على الحي وقاية وتفسير حكومة العدل قيل ما يحتاج اليه من الشفقة واجرة الطبيب وغيره وقيل تقدير المحبة على قيمتها وتقديره من ثمنه اذا كان ينقص عشر قيمته كجرحه في رية وقيل ينظر الى ادي حباية لها ارض مقدرة وهي الموضحة فان كان مثل نصف رطل الموضحة لكن هذا انما يستقيم اذا كانت الحباية على الارض والرجل لانه موضع الموضحة فالتي ينظر ان كانت الحباية على الارض والوجه ينشئ بالوجه الاخير والا فبالاول وان قصر عليه فيقتل بالثاني لانه اسير

وجدت امرأة قتيلة في دار زوجها فاقلة ودية ولا يحرم الارث
وجدت اذ وجد الرجل قتيلا لا يخلو امانا ووجدت في غير الملك للمفاورة
او في الملك لا يخلو ذلك امانا ووجدت في ملك خاص كالدار والحان او في ملك
عام كالحلة امانا او وجد في غير الملك فدم هدر ولا قاتلة في ان كان
بحال لا يسمع الصوت في مصر من المصادر وان كان بحال يسمع فعلى اقرب
القرى اليها الدية واما اذا وجد في ملك خاص فحوال وجوبه في حلة
ففيه القاتلة والدية على اهل المحلة خلاصة واذا وجد نصف القاتل
فلاقلة حتى يكون اكثر من نصف القاتل وان كانت وجبة لقاتلة و
تمسك في ثلث سنين ولا قاتلة للذين والدية وان وجد في غير عظيم
كالنمر والرجل فدم هدر وان وجد في غير صغير فترحم عليهم ووجدت
لمسائل المتعلقة بالسرقة وقطاع الطريق اذا اسرق العاقل
البهاغ عشرة دراهم او ما قيمته عشرة دراهم مفروبة او غير مفروبة
من حر لا يشبهه فيه وجب عليه النطق لقتلته وان راق وان لاقه
فاقطعوا ايديهما والعبد والحرفي القطع سواء ويجب القطع باقره
مرة واحدة بهادة شاهدين فاذا اشتركت جماعة في سرقة فاقلة كل واحد منهم

واذا وجد القاتل في داره ان فاقته عليه الدية على عاقلة ولا يدخل المسكان في القاتلة مع الملك عند ابي حنيفة لانهم من حوز الملك وعندهم يدخلون لانهم الذين يجب عليهم حفظ اموال دبي على اهل الخط دون الشتر لان حفظ المحلة لهم لانهم الاصول المطعون ولو بقي منهم واحد قوله على اهل الخط اي على اهل الاملاك القديمة التي كانوا عليك حين فتح الامام ابله وقسمها بين الغنائمين وان وجد القاتل على دابة يسوقها رجل فدية على عاقلة دون اهل المحلة وكذا لو قاتل ركبها فاجتمعوا اي التابق والعايد والركب ضمن عاقلة وان وجد القاتل في القينة فاقلة على من فيها من الركاب والملاعين وان وجد القاتل في مسجد فدية فاقلة على اهلها كالو وجد في شارع في حلة لا شر كل الناس في المسجد وان وجد في الجامع والشارع الاظم وانتجى فاقلة لانه يخشى بها احد والدية على بيت المال لانه لا في الامام دم مفرج وان وجد في قرية ليس بها عمار فهو هدر لانه ليس في يد الامام من كل وجه ولا يد احد وان وجد بين قريتين كان على قريتهما وان وجد في وسط القرية تمسك به الماء فهو هدر

عشر دراهم قطع جميعهم وان اصابه اقل من ذلك لم يقطع فيما يوجد ثمانية
مباحا في دار كل خمسة في القصبة والسمك والصيد وكذلك قطع فيما يسرع
اليد الف والكلوكة الرطبة واللبن والتم والبقيع ولا يقطع في الطيور ولا
في الاربع الذي لم يجد نافع والحز علي فربن حزن كان كيت لوطر
او صندوق وحرز بالفا فظا ليس في طريق او يحسنه مال وقاية ونقطع
بين التارق من الرذويحيم وقلد في العجن تحت عيون وان كان رقا مثل
اليد البري واقطع او متقطع الرقلا يعني لم يقطع فان سرق ثيابا قطع
رجل المبري وان سرق ثيابا لم يقطع ولا يقطع التارق الا ان يحترق
منه فيطال بالترقة فان وهبها من التارق او باعها منه او نقصت
قيمتها من النصاب لم يقطع نافع وان قتلوا واخذوا المال من المارتني
فالا مال بالظن ان شاي جمع بين النطق والقتل والصلب يعني
ان شاء قطع ايديهم ورجلهم من خلاف لا قطع المال ثم قطع ايديهم
للمقتول وان شاء اكتفى بالقتل والصلب يصلب قويا ويبيع بطنه بريح
الحيا يموت لان الصليب على هذا الوجه ابلغ ولا يترك اكثر من ثلاثة لان
في تركهم انزالا من ترس من نقتله ويتكون بما شئوا اصدعهم معاذ اياهم
القتل

فان سرق ثيابا فظا ليس في طريق او يحسنه مال وقاية ونقطع بين التارق من الرذويحيم وقلد في العجن تحت عيون وان كان رقا مثل اليد البري واقطع او متقطع الرقلا يعني لم يقطع فان سرق ثيابا قطع رجل المبري وان سرق ثيابا لم يقطع ولا يقطع التارق الا ان يحترق منه فيطال بالترقة فان وهبها من التارق او باعها منه او نقصت قيمتها من النصاب لم يقطع نافع وان قتلوا واخذوا المال من المارتني فالا مال بالظن ان شاي جمع بين النطق والقتل والصلب يعني ان شاء قطع ايديهم ورجلهم من خلاف لا قطع المال ثم قطع ايديهم للمقتول وان شاء اكتفى بالقتل والصلب يصلب قويا ويبيع بطنه بريح الحيا يموت لان الصليب على هذا الوجه ابلغ ولا يترك اكثر من ثلاثة لان في تركهم انزالا من ترس من نقتله ويتكون بما شئوا اصدعهم معاذ اياهم

القتل واحد منهم اجر القتل واقفا منهم مائة شاة جمع واذا ابتاع
القتل احدهم اجرى الحد عليهم باجمعهم الانجزاء الحارة وهي تتحقق
بان يكون البعض من البعض بخلاف ما اذا جمع جماعة على قتل رجل
باشرا واحد فانه يقتل وحده لان القصاص يبنى على الجماعة تباح الشريعة
والاصحاب على ما عدا ذلك وقاطع طريق لقطع الانغيلا وقيل خيلان وقيل
عليها الفوق منها وبين التمهيد وقيل هذا اذا قتل في حال الحارة ولا
اذا قتل بعد ثبوت ديا الامام عليها يغسلان ولا يصلي عليها لان القتل
لحد النجاسة شرع جمع من قتل في البصلي عليه منها غدا يري في قوله
كالباغي وقال البصلي عليه لانه فاسق فبرساع هذا اذا كان عمدا ولو كان
غسلا يصلي عليه اتفاقا وفي المتن من قتل الخالما يغسل ولا يصلي عليه لانه
نفسه جمع الكابرون بالليل في المخرجة قطع الطريق الحاربي يصلون ولا
يصلي عليهم واقفا في التارق الذي يصلب بالمر الطاف في الصلوة عليه
اختلاف الروايات ينبغي ان لا يكون خلافا في لفظها ان كانت سرقة صغيرة
ينبغي يصلي عليه وان كانت كبرى ينبغي ان لا يصلي عليه قص يغسل ويصلي
عليه التمهيد لا يغسل عليه والباغي لولا كمال المتعلقة بالرواية للغير

فان سرق ثيابا فظا ليس في طريق او يحسنه مال وقاية ونقطع بين التارق من الرذويحيم وقلد في العجن تحت عيون وان كان رقا مثل اليد البري واقطع او متقطع الرقلا يعني لم يقطع فان سرق ثيابا قطع رجل المبري وان سرق ثيابا لم يقطع ولا يقطع التارق الا ان يحترق منه فيطال بالترقة فان وهبها من التارق او باعها منه او نقصت قيمتها من النصاب لم يقطع نافع وان قتلوا واخذوا المال من المارتني فالا مال بالظن ان شاي جمع بين النطق والقتل والصلب يعني ان شاء قطع ايديهم ورجلهم من خلاف لا قطع المال ثم قطع ايديهم للمقتول وان شاء اكتفى بالقتل والصلب يصلب قويا ويبيع بطنه بريح الحيا يموت لان الصليب على هذا الوجه ابلغ ولا يترك اكثر من ثلاثة لان في تركهم انزالا من ترس من نقتله ويتكون بما شئوا اصدعهم معاذ اياهم

فان سرق ثيابا فظا ليس في طريق او يحسنه مال وقاية ونقطع بين التارق من الرذويحيم وقلد في العجن تحت عيون وان كان رقا مثل اليد البري واقطع او متقطع الرقلا يعني لم يقطع فان سرق ثيابا قطع رجل المبري وان سرق ثيابا لم يقطع ولا يقطع التارق الا ان يحترق منه فيطال بالترقة فان وهبها من التارق او باعها منه او نقصت قيمتها من النصاب لم يقطع نافع وان قتلوا واخذوا المال من المارتني فالا مال بالظن ان شاي جمع بين النطق والقتل والصلب يعني ان شاء قطع ايديهم ورجلهم من خلاف لا قطع المال ثم قطع ايديهم للمقتول وان شاء اكتفى بالقتل والصلب يصلب قويا ويبيع بطنه بريح الحيا يموت لان الصليب على هذا الوجه ابلغ ولا يترك اكثر من ثلاثة لان في تركهم انزالا من ترس من نقتله ويتكون بما شئوا اصدعهم معاذ اياهم

قبول الوصية له ورده قبل موت الموصي لا يعتبر ولو قال الوصية التي
اوصيت الي فلان باطله بهذا رجوع ولو اوصى بارض فزيع فيها رطبة لا يكون
رجوعا ولو غرس الكرم او الشجر يكون رجوعا وفي المسوط جحد الوصية
رجوع وفي الجامع لا يكون رجوعا قال شيخنا ما ذكر في الجامع قماش
ذكر في المسوط استحسان مرضي لا يقدر على الكلام لضعفه فاقض فاشار
بركهم ويعلم انه يعقل ان مات قبل ان يقرر على النطق جازت وصيته ولو
اوصى بعبد القتي ولامته القتي جازت الوصية خزانة وفي مجمع النوازل
الوصية للعبد يعني من اعيان ماله لا يقطع اما لو اوصى بثلاث بالطلاق يقطع
ويكون وصية بالعقود ان خرج من الثلث قيمة العبد عتق كله بغير حاية
وان خرج بعضها عتق وسعي في بقية قيمته ولو اوصى له بشي من الدراهم
والزناير لم يملكه قال الامام الشافعي لا يقطع الا يقطع كالوصية بالعين خلاصه
ولو اوصى بعبد بشي من رقبته يقطع ولو اوصى له بشي عتق من ماله لا يقطع
ولو اوصى له بثلاث ماله ورقبته اقل من ثلثه عتق لارقبته من مال الميت
والوصية للعبد ثلث رقبته جارية ويستحب ثلث ماله لانه حر وان كان
الثلث ماسويا اقل عتق بقدر الثلث ماسوي رقبته من المال وان كان

ثلث مائة

ثلث ما في الماله مثل ثلثي الثعالب يتقاصها وان كان اكثر اخذ الفضل
منهم وان كان اقل اطلق الفضل اليهم ولو اوصى المكاتب نفسه او لغيره
جاز اطلاق اسمها ولو اوصى بعبد القتي او لامة القتي جازت الوصية
في قولهم الا عند ابي حنيفة روي في الوصية للعتق لعتق ثلثه فبان وجب عليه
ثلثا قيمته فاقض خان رجل عبد اوصى بان يخدم ولد له سنة لم يعتق
ابولمن كان احد الولدين ذكره في النسخة فاقضه باطله لانه لو صار لشي
في الحنفية وكانت الوصية للمواري فيمحققة زيادة على ميراث الانثى ولو كان
في الميراث سوار جاز ويسلم بسبيل الميراث دون الوصية بهذا مذهبا للثلاث
وقال بعضهم في الوصية الا اقل ايضا يجوز خذها على قدر ما انما لان اللفظ
يحتمل ذلك لان يقول في وصية يخدمه على السواء في الوصية باطله الا
ان يحجز الورثة فصولا مستثنى رجل قال المملوك خذم ورتب بعورتي
سنة ثم اتت عرقا من بعض الورثة قال بعضهم اذا مضت السنة من قبل الموت
يعتق وقال لامة عند الوصية اذا خدمت ابني وبنتي الى ان يستغنيا فانت
تخدمهما الى الابد ارك قتيب اربعة نفر لا يجوز وصيتهم العتق والجحون
والعبد المكاتب تعيق الوصية بالشرط جارية بزار رتبة ولو وصيت شيئا

حقا

لوارثه في ماله او اوصيه له شيء واحد بتفدية قال الشيخ ابو بكر محمد بن
 كلاهما باطلاق **فاضي خان** والموصي به عليك لقول الالف مسئلة واحدة
 وهين موت الموصي ثم الموصي قبل القبول فيدخل الموصي ثم الموصي له قبل
 فيدخل الموصي به في ملك ورثته **قدوري** واذا شهد الرقيلان ان اباهما
 اوصى الى فلان والوصي يدعي فهو جائز استحقاقا وان انكر الرقي لم يحز
 وفي القياس لا يحز وان ادعى ويحيز اذ شهد الموصي له ما يرد له ولو
 كان له ما على الميت وعلما للميتين ان اوردوا الوصية ان اوصى الى اباهما
 او لغيرهما وجب القياس ان شهدا له الشهادة لعود المنفعة اليه والوصي
 ان لا يفي ولا ينفصل الرقي في ذلك ان طالبوا الموت معروف **هنا** والوصي
 لا يسم وهو عبد او كافر ثم اسلم او عتق ثم مات الموصي الفسخ وصية ولو
 اوصى لامرأة بثلاث ماله ثم اباهما بثلاث واوصى وانقضت عدتها
 ثم مات الموصي صحت الوصية **فاضي خان** روي ان ابن زيدا اوصى بثلاث ماله
 ابا شهاده او بتصدية الورثة ثم ان اثنين من الورثة شهدا له اوصى
 من الثلث انما ينبغي ان يسمع شهدا دهما لا تمام لم يحز على انفسهما نفقا
 جواهر الفتاوى وصلى القاضي اذ اخبرني بغير محض الفتوى من غزل
 ينبغي

ينبغي ان بشرط فيها علم الموكل والملك **فصرد** ولو قال اتجوا
 عني فلانا فخرجوه مني ولو قال اتجوا عني فلانا ولا يخرج عني الا هو قتي
 ذلك ان قبل يرجع الي ورثته ولا يجوز ان يدفع الي غيره بعده ولو
 المأمور في المأمور في الطرفين لم يحز ان يدفع النفقة الي غيره لم يحز
 الا ان يكون الوصي اذن الخارج في ذلك ولو حج عن الميت من ثوب الحج و
 بكماله وان افاضل ان يحج من يوجب ويرجع **خزانة الفتاوى** وما انفصل
 بعد رجوعه مرة على الورثة لانه فضل عن حاجة الميت لان النفقة لا تبصر ملكا لغيره
 لان الاجل على الطاعة لا يجوز ولا يجوز لكن نفق على ملك الميت في الحج اذا فرغ
 من الحج يخرج من الورثة الا ان الميت اوصى بالفعل للحاجة فيكون له عندتهم
 وعند بعضهم لا يجوز الوصية بالمجهول **والافق** انه يجوز لانه يصير معلوما بالحق
 الوصي بما يفي في النفقة ان انا من حيث يبلغ وهذا اوصى بما عين ان يحج
 والا فهو خلاف ولو اوصى بان يحج عنه بثلاث ماله او اوصى بان يحج عنه
 ولم يثل شيئا لم يثل النفقة في يد المأمور قال ابو حنيفة رجع عنه بثلاث ماله
 من مال وقال ابو يوسف يحج بما يفي من ثلث ماله وقال محمد بن يحيى في ذلك
 عن نسبه جاز خلا فالشافع والافضل ان يحج من قد حج عن نفسه ويكون

عن امرائه لانها ناقصة الافعال وكذا العبد والامة باذن المولى ولكن يجوز
 لانها من اهل العباد **حيط** مات عن اموال ابن كبير غيب وانما يرد
 في امره حقوقا ولو تروى بموت الموصي سقطوا وغايبه شهودهم ان الوارث
 بنوا غيبته منقطع تصليح الحكم عن الوارث وصية لاثبات الحقوق عليه
 كما اذ لم يكن له وارث اصلا وكان له وارث صغير وان علم منعه لا يوجب
 وترجع حضوره **بنار** في كتابه لا يفي ولو قال يحج فلانا سنة ثم
 يهرج ويهلك اذ فاته حجة ثم يوما للورثة يومين فان مضت ثلث سنين
 عتق ولو اوصى ان يحج ورثته سنة ثم يهرج فصار حجة من الحجة عا دهم
 وحجوا عنه فهو جاز **خزانة الملك** اعلم انه لا يجوز صرف الوصية للطفة
 الى الغنياء ولا تجل لهم شيء من اموال الا ان يكون وصية لهم باعيانهم وان
 يوصي المومن بحكمة يحسون كما اوصى بثلاث ماله الى طلبة العلم وهم يحسون
 سبوي فيه الفتى والفقير وان كانوا لا يحسون يعرف الي ذوي الحوائج
حيط اوصى يعرف ثلث ماله الى الفقراء آخو اكرم الافضل صرف اليهم وان
 صرف الي غيرهم من الفقراء آخو اكرم عليه الفتوى **وكذا** لما وصى لغيره في الحج
 فصرف الي غيرهم **بنار** وفي الفتوى ميل ابو بكر عن اوصى بوفاء
 وكتب

وكتب في حال حياته ثم مرض واوصى بوجبا يا وكن مسكنا آخر بايتها
 يعلم قال ان لم يذكر في الشكل ثلثا في انه رجوع عن الوصية الاولى عمل بها
 حاوي وذكر في كتابه لمسايا في المسئلة لو اوصى انسان بان يقيم عليه
 فلان او يحل بعد الموت الي بلد اخر او كيف في تركها او بطن قبه او غيره
 الى ان شيئا ليقراء على قبره فيي طلة ولو اوصى بان يدفن في مقبرة
 كذا بقبر فلان الزاهد راعي بشرطه ان لم يتفرز الورثة بمقبرة الحبل
 ضولين **وسئل** ابو حامد عن المرأة التي تحبس بيت الميت فتمتد به
 وذكرها فيه وتكفي تكفي معها **الافق** ان حج بها وهي تفعل ذلك لطمح
 يكره ذلك لغير طمع **فلا** **جامع الفتوى** ويجوز للموصي ان يبايع عبد
 البتيم استحقاقا وكذا الاباذ الكاتب عبد ولده الصغير استحقاقا
 لو ان الوصي او العبد كانت عبد البتيم ثم وهب لغيره الكاتب لا يجوز
 للموصي ان يبايع اذ كانت الورثة كبارا غنيا ووضو الا ان لا يملك
 ذلك كذا الفتوى وكذا اذا كان بعضهم صغيرا ولم يرز الكتاب بذلك لان
 الكتاب حق النسخ ولو كان الكتاب كتابا فكتبه بعض الشركاء كان للبايع حق
 النسخ **فاضي خان** ولو قال المريض شهدوا لي اوصيت لفلان وكذا واوصيت

واوكان في المسئلة وجوه بوجوب التكفير ووجه واحد يمنع من التكفير
فعلى المفتي ان يعلم ان التكفير يقع من التكفير ثم ان كانت نيته القاتل
الوجه الذي يمنع من التكفير فهو علم وان لم يكن لا يمنع حمل المفتي لجلالة علم
الوجه الذي لا يوجب التكفير ويؤمر بالتوبة والرجوع عن ذلك وتجديد النكاح
بينه وبين امرأته خاتمة ولو تكلم بكلمة فيها اختلاف يوم تجديد النكاح
احتياطاً وبالتوبة والرجوع عن ذلك ولو تكلم بكلمة فيها اتفاق فانه يجب
احصا ط جميع اعماله وليزله اعادة الحج ان حج ويكون وعظم مع امرأته
زناً ولو له المتولد في هذه الحالة ولزني وان أتت بكلمة التها وتبعد
ذلك يحكم العادة ولم يرجع عما قال لا يمنع الكفر خاتمة وما كان في كونه
كفر الاختلاف يوم قائله بتجديد النكاح والتوبة احتياطاً وما كان خطأ
لا يؤمر الا بالاعتذار والرجوع عن هذا اذا تكلم الزوج فان تكلمت به
قال الشيخ و شيخ عمر قند والحاكم الشهيد وسجل الرأى على انه لا يؤمر
في فساد النكاح ولا يؤمر بتجديد النكاح سداً لهذا الباب عليهما ويجب الحكم
قد يرجع وعامة علماء بخارج افاضاء النكاح ولكن بخبر عن النكاح الاول
ولو بدنيار

ولو بدنيار وهذه بغير الطلاق اجماعاً ولا نفقة في هذه العدة نزارية
قالت لزوجهها ما كافر بدون بتران باق بدون كفر لان المقام مع الزوج
فرض تحت الكفر على الفرض معلوم صبيان قال لا يهودي خير من المسلمين
بأنهم يعطون حقوقاً على صبيانهم كفر نزارية ومن أتت بلفظ الكفر
مع علم انه كافر ان كان على اعتقاد فلا شك انه كافر وان لم يعتقد او
لم يعلم انما لفظه الكفر ولكن انية بها عن اختيار فقد كفر عاتة العلماء
ولا يفيد بالجهل من كفر بل انه طابعاً وتعليقاً بمن بالابان كونه
ولا يمنع ما في قلبه لان العلم والاعتراف بما ينطق به فاذا انطق بالكفر
كان كافر اغداً وعذراً كذا ذكره صاحب الحيط فصول عمادي
جرب بين رجلين كلام فقال لرجل من الصاحب الكفر خيراً من ان تفعله
يكفر ولو قال كافر يكره به ارضيت بكفر ان كذب صديقاً له
فأجاب قال ماذا صنعت حتى اتوب كافر فاسق شرب خمر أو شرب
عليه فربا حده الزنا ثم كفوا وكذا قال مبارك في و عياضه
احد المكسرة او الغراب منطقة فقالوا مبارك ما بددت عن سر الخبيث
واقعة وهي ان واحداً قاطع عيال معلوم احتسبها اعني العبر لمعروف

والشيء عن المنكر وصحوا فربا عليه بابيه طوبى له ولو قال باونا دوماً مبارك
بادلنا طعة الاحتساب وكان امام الجامع فامتنعنا عن الصلوات
خلقه حتى عرض على نفسه الاسلام اقد هذه المسئلة نزارية الاحتساب
بالعلماء كذا فيهم على احتساب العلم والعلم صفة الله ربك متخذ فضلاً على
عباده ليدلوا خلقه على شرفه نية عن رسولنا فتخافه بهذا العلم انه
الذي من وجود فيكم نزارية الجاهل اذا تكلم بكلمة ولم يدركه قال
بعضهم كافر وقيل لا ويجوز بالجهل ومنها اذا تكلم بكلمة بلا علم انه كافر
عن احتياط وكفر عترة عاتة العلماء خلافاً لبعضهم ولا يفيد بالجهل
وقيل لا يكفر اماً اذا اراد ان يتكلم بكلمة مباحة في غير طاعة كونه خطأ
بلا قصد العباد بالله لا يكفر لكن انما لا يصدق على ذلك مثل ان قصد
ان يقول يوجد بابي وكان في سبانه على الكفر فيها بينه وبين اليقين
ومنها اذا خطر حال الشبهة بوجوب الكفر لكنه لا يتكلم به فذلك عرض اليقين
بالطهرت و ومنها اذا اغتم على الكفر بعد حين كفو في الحال الزوال التصديق
المستحي ومنها ان من تكلم بكلمة الكفر ونكح احراً كفو الاضاحك لان
الشك ضرورياً بان يكون كلاماً منكهاً وجود الكفر توبة ومن اعتقد ذلك

حرراً او عيال العكس كافر ولو تكلم به الواغظ على المنبر وقيل منه القوم
كفوا كلهم اما اذا قال احرام هذا صلواتي ورجع التوبة او تكلم بالجهل
لا يكفر نزارية وكل من سئل بسبب نزارية او انقضه كان مرتدّاً واما
ذو له يهود من الكفار اذا فعلوا ذلك لم يخرجوا من يهودهم وامروا ان
لا يعودوا فان عاد وعذروا ولم يتكلموا كذا في شرح الطحاوي و
الانفاذ التي اذا تكلم بها المسلمون يكون مرتدّاً تعرف في الفاظ الكفر
في نسخ الفتاوى غاية البيان في احاد المرتد ومن سئل النبي عم
اذا انقضه كان ذلك منه رده وحكم حكم المرتد في شرح طحاوي و
قال ابو حنيفة واما من برئ منه او كذب فهو مرتد حلال الدم الا ان
يرجع شفاعة قال ابو حنيفة و واما من كذب باحد من الانبياء
او تنقص احداً منهم او برئ منه فهو مرتد شفاعة اذا شتمه عم
سكران لا يفتى وتبين قد اوجبه ذهب اليه الصدوق رده والامام
الا عظم والتبريد اهل الكوفة المشهور من مذهبيك واما قال
الخطابي لا يعلم احد المسلمين في وجوب قتل اهل الكفر وقال ابن الجوزي
الملك واجمع العلماء ان شاة كافر وكذا القتل من شاة في عذابه

عن علي بن كوفي عن عبد الله بن موسى بن جعفر عن علي بن موسى عن ابيه
عن جده محمد بن علي بن الحسن وعن الحسين بن علي بن ابيه انه قال كتب
نبيي فاقدمه ومن يتبع ابيه فاقدمه ومن يتبع ابيه فاقدمه ومن يتبع ابيه فاقدمه
بن الاشرف بل ارتداد وكان يؤذيه وم وكذا امر بتقريب ابا دافع
وكذا امر بتقريب ابن خنظل لهذا وان تعلق بائنا الكعبة و ولا يمل
تقريب في كتاب العاصم المليون عن شامة الرسول م نزارية الكافر
اذا اقر بخلاف ما اعتقده يحكم بسلام م ثم الكافر على ثلاثة اقسام عديدة
الاو ثمان وعديدة النيران والمشرق بالتبوية والمغرب بالوصانية كما
لشوتية والمغرب بالوصانية والمغرب بالوصانية والمغرب بالوصانية
للمربوتية والمشرق بها لو قال لا اله الا الله يحكم بسلام وكذا لو شهد له
محمد م او قالنا علي بن السلام او علي بن الحسين فلهذا كله سلام واقا
المغرب بالوصانية والمشرق بالوصانية اصل من اهل الكتاب كايهود والنصارى
اذا قال لا اله الا الله لم يحكم بسلام حتى يشهد بالرسالة ومن قرأ منهم
رسالة لم يجد كلف اليه اليه بن اسرائيل لا يكون حيا حتى يتروا
من دينه مع ذلك ويعرف انه داخل الاسلام ولو قال سكت او قال
انا مسلم

انا مسلم او مؤمن بالحكم بسلام حتى يتروا عن دينه مع ذلك وكذا لو قال
بهد من اليهودية والنصرانية ولم يقل دخلت في الاسلام لا يحكم بسلام
ولو قال دخلت في الاسلام يحكم بسلام وان لم يتروا عما كان عليه و
ذكر الكرخي لو اقر اليهود انه علي بن السلام او قال انا مسلم قال ج
اولا لا يكون بهذا اسلاما حتى يقر بما جاء من الله ويتروا من اليهودية
ثم رجع وقال ذلك اسلام م فخر خبط قال الفقيه وان شئت لكان
قصده الاحتفاف و كما عن علامه ضوارزم مولانا بهام الدين ان قيل
واصر من الماعونة حين الحارسة اليه فتراد من الطلبة نزارية شكي
ذقيه اليه الامام الفضلي انه وضع كتابه في ذلك فقال صاحب الرواية
انما زنا دي وروى حين ترك الكتاب عنده فامر الامام النخعي بقبوله م نزارية
ومن لعن انما كلمة الكفر ليحكم بالكفر وان كان على وجه الدعوى والضحك
وكذا من علم بكلمة لبنين من زوجه فهو كافر ومن اتى به فهو كافر ومن
امر رجلا بالكفر في الحال تكلم بالماثور ام لا لانه استخفاف بالسلام م نزارية
مرض امته مرضه وشهد عليه فقال ان شئت تؤذني سم وان شئت
تؤذني كافرا فان احد من العلماء يصير ندا وكذا الرجل الذي

المصنف

فقال اخذت مالي وولدي واخذت كذا وكذا فاذ ان فعل الفيا وماذا
لبي لم تعلمه او علمته ذلك لا لفظا اجاب هذا القائل وقال يا بن كبر قيل
لو كان هذا المرض قال ذلك من غير قصد فاجاب وقال فما تجزي عيان
حرف واحد ونحو ذلك ما مثل هذه الكلمة الطولية الكثيرة لا تجزي عيان
من غير قصد فلا يصح ق فاضى فان واجبا احد الزوجين كلمة الكفر على
لسانه ولم يعلم بوقوع الفرية لم تطلق م خبط رجايات فلهذا يخرج فقا
رب تأخذ مني له واحد وانما في جميع المال اجتهد فلهذا كان تأخذ قال
ابوبكر محمد بن الفضل ارجوان لا يصح كذا انه لم يصح منه سنا بالفم لان
الظلم ان تأخذ ما ليس في الدنيا والافرة كلها لله ق فاضى فان اجبت
فما لك بكيداري وكيد استادي لا يكون لله ما اخذوا الله ما اعطى م نزارية
الذي اذا صرح بسنة او عرض او اخف بقدره او وصف بغير الوجه الذي
اخر به فلا خلاف عندنا ان لم يعلم لا نعلم نخط الزمة او شهد على يده او شهد
اقول عامة العلماء الا ابو حنيفة و والثوري واتباعهما من اهل الكوفة
فانه قال لا تبطل ما يورث من الشرك اعظم ولكن يؤدب ويعز من الشقاق
وقيل لا يستعط اسلام الذي سبب قتله لانه حق النبي م وحيث
لا تهاكم

لانها له حرمة وقصده لائق النفقة والفرقة فلم يكن رجوعه الي الاسلام
بالفني سقط كما وجبت عليه من حقوق المسلمين قبل اسلامه من قبل قذف
واذا انما لا تقبل توبته المسلم فان لا تقبل توبته الكافر او لا لا شفاء
قال ابن كنانة في المبسوط من شتم النبي من اليهود والنصارى فادى الامام
ان تحته بان تاروان شاء قتله ثم اقره ميتة وان شاء اقره حيا م نزارية
قال مالك في كتابه بن حبيب والمبسوط وابن القاسم وابن العبد الحكيم
فمن شتم نبيا من اهل الذمة او واحد من الانبياء ثم قتل ان يسم ولا يسم
اسم ولا تسم ولكن ان يسم ذلك توبة له من الشفاء قال ابو القاسم بن الجوزي
في كتابه من سب الله ورسوله من مسلم او كافر قتل ولا يتساب وكذا الثاني ابو محمد
في الذي الذي سببت روايتين في ذمه القتل عنه بسلام وقال ابن جحوق
يؤخذ العذف وشبهه من حقوق العباد لا يسقط عن النبي اسلام وانما يسقط
عنه بسلام وهدوء الله فاما حق العذف في حق العباد كان ذلك من نبي او
غيره وحيث على الذي اذا قوف النبي م ثم اسم حق العذف ولكن انظر ماذا
يجب عليه من حق العذف في حق النبي م القتل لزيادة حرمة النبي م اسم
سقط القتل بسلام ويجوز ثمانين فاما ملة من الشفاء و في النود من

من روايت سخن عنه من شتم الانبياء من اليهود والنصارى بغير الوجه الذي
كفر واضرب عنقه الآن يسلم من الشقاء. ويجوز ان يكون الروايت في قولهم جئت
الاموات الى الدنيا ونبأهم بالارواح وانتال روح الاله الى الاعداء وان الاله
أهم ويقولهم بخروج امام باطن ويطعنهم الامم والنهي الى ان يخرج امام الباقين
ويقولهم ان جبرائيل علم غلظته الوحي الى محمد وم دون علي بن ابي طالب
وهو لاء القدم خارجون عن مله الاسلام وحكامهم احكام المزدنيين قيس
رجل قال ان كانت فلانا فانما جوتي فكله لا يكفر لان هذا يمين بالله وتوكل
انما يتوجه بكفر لان الامم تعلق وتعلق الكفر يمين والثاني تحقيق عن
رجل قال هو يهودي ونصرتي اوبري من الله او من الاسلام ان فعلت كذا
كان يميني ان باشر الشرط بل يصير كافرا اختلوا فيه وكذا حلف بخدا على
امر ما من بان قال هو يهودي ونصرتي اوبري من الله او من الاسلام ان
كنت فعلت كذا امس وقد كان فعله فان كان ناسبا لا يعلم انه كان
فعل او لم يفعل لم يصير كافرا عند الحكم وان كان يعلم انه فعل ذلك لم
يصير كافرا وقال اكثر الاشخاص انه يصير كافرا وقال السهمي لانه الترخيب لا يقع
ان الرسل ان كان يعرف يمينه ولا يكفر به لم يصير كافرا في المايه ولا في المستقبل
وان كان

وان كان جاهلا او كان عنده ان كفر في الماضي فيكون كافرا في المستقبل
اذا اشر الشرط يصير كافرا لانه بشر الشرط انه يكفر فقدر فيه بالكفر والرضا
بالكفر كقوله قاضي خان. ولو قال هو يهودي ونصرتي اوبري من الاسلام ان
فعلت كذا فهذا على وجهين ان حلف بخدا لا على امر في المستقبل فهو
يمين عندنا ثم اذا اشر بالشرط لم يكفر ان كان عنده انه لا يكفر حتى ياتي بالشرط
لا يكفر وكانت عليه كفارة اليمين. وان حلف على امر حاضري فقد الكذب فيه
فخذ اليمين ثانيا ثم بها ولا كفارة فيها بل يصير كافرا على التعديل الذي
قلت ان كان عنده انه يمين ولا يكفر حتى ياتي بالشرط لا يكفر لانه يكون هذا
منه رضا بالكفر والاضاء بالكفر كقوله كذا اختيار رستم لانه الترخيب
وعلى الغوي. فصول. ولو قال هو ابراهيم بن قتيبي است ويزني
فلان كقوله ولو قال اذ حذاني حج مكان خالي نيت كقوله نرازيه. امره
قالت لزوجه او لغيره لعنت بر سوي واشتمد ياد بكفر نرازيه
رجل يمين خصم فاراد المطلبان حلف بالله فقال الطالب لا ارايتم
بالله وانا اريد اليمين بالطلاق كقوله هو الاصح. نرازيه. علم دفعت الله
وان كان جميع من سب النبي لم اوعا به او الحى به نقصا في نفسه

اوسبه او دينه او شتمه او ضلعه من خصاله او عرض به او شتمه على
طريق السبب والاكراه والتضييق لانه العظيم فهو تاب فيه وحكم ان
تقتل كما ينبت. ولا يستحق فضلا من فصول هذا الباب على هذا المعنى ولا يفتري
فيه ثم يري كان او تلوجا وتلك من طعنه او دعا عليه او غنى بغيره له اوسبه
مالا يليق بعصبه على طريق الدم او غنى في جملة القريه سخن من الكلام
ونكر من القول وغيره بنى على جري من البلاء والخيبه عليه او غنى بعض
العوارض البشرية الجائزه ونكره اجماع من العلماء وائمه الغويين
لأن الصحيح انه يقتل من الشقاء. قال لاخر باهودي فعال يتكلم وقال
يا جهود بكفر قال ناهي على بكفر ولو قال لعنه الله خير اليهوديه كقوله
لانه اثبت خيرته لما هو في شجر وعقلا. ولو قال روزگار كافر نيت
روزگار سلمان نيت بكفر اذا قال روزگار ستم او قال خيبي كاست
بي غاري هذا كقوله نرازيه. ولو قال خدي بنو حبه نيكوي كرده است
بدى از من است بكفر. ولو قال من خرايم عيا وجه المراض باليهيت ولو تر
على رجل هو يوزن فقال كذب بكفر. ولو نظر ايا فتوي فقال هو ان كفتوي
او رد بكفر ان اراد به لا تخاف بالشرع في خزانته. ومن سمع حديثه
فقال سمعته

فقال سمعته كثيرا بطريق الاختلاف كقوله ولو قال ان اذ اخذت بتمه من
او حديث من احاديه ومكفر قال لولا كان ما كل اليمين جيسا صايع النكاح
فقال لا خرايم بي ادبي است كقوله قال السهمي ثياب البيض فانه سنة النبي
فقال لا اقول لا فعل لو نيت كقوله اذا قال عيا وجه الرد. وكذا في سائر النكاح
خصوصا في سنة هي عوفه وشبهها بتواتر كسواك ونحوه عن ابن عباس
لو ان اهل بلد اجمعوا على نكر النكاح قالنا هم كقوله نرازيه. نرازيه.
من تكلم بكلمة الكفر ونكح عنه افر كقوله ولو تكلم بالوعظ بكلمة الكفر على المنبر
وقبل عنه القوم كقوله وكلامهم. نرازيه. قال چه رسميت در مقام نكر ناني
بجو زنده وسته ها نشويد او قال نه وانا بانه كقوله قال چه كار نيكيت
نيت كقوله اذا اخذت بالسنه قال سكت سبت كرده. وكندوي
در كردان افكنده او قال نيز چه رسميت سبت بست كردن در ستانه
زيد كقوله آوردن او قال عيا وجه الطهنة بالسنه كقوله فصولي قال
لديون بستانم اگر خدي جهاني او قال رجل حكم الله كذا فقال من حكم
خدي چه دانم او تخلف وقال من كند بطلاق خواهم بخدي خوي كقوله
خزانم. ولو قال ابو بكر الصديق لم يكن لي صحابي كقوله بانه لان النبي

وان مات او قتل على ردة انتقل ما اكتسبه في حال الايمان الى ورثة المسلمين
وكان ما اكتسبه في حال ردة فياء ذقال ابو يوسف ومحمد بن كلابها
ميراث لان الورثة احق عالمه واقر باليه فان الحق بيد الحرب مرقدا
وحكم الحاكم بما حقق مدبرته وامهات اولاده وحلف الذنون
والموطع على انتقل ما اكتسبه في حال الاسلام الى ورثة المسلمين لان
حكمهم يقتضي الذنون التي لوثة في حال الاسلام مما اكتسبه في حال الاسلام
وما زلهم من الذنون في حال ردة مما اكتسبه في حال ردة وما باعوا
انصرف فيه اموالهم في حال ردة موقوف فان اسلم صحت عقوده وان
مات او قتل يد الحرب بطلت لعرق فانه وان عاد الميراث بعد حاقه
دار الاسلام حلتا بما وجد من ماله في يد ورثة بعينه اخذه لان الحق
بكبسة نافع ولوارثه العياذ بالله حرم امرأته وبجد النكاح
بعدا سلامه وبعباد الحج وليس عليه اعادة الصلوة والقنوم والوفاء
بينهما قبل تحريم النكاح بالذي بعد انكسب بكلمة الكفر نفيته
ولو زنى ثم ان اية بكلمة الشهادة على العادة لا تجزى ما لم يرجع حاله
لان بائناها على العادة لا يرتفع الكفر ويؤم بالعودة والرجوع
عن ذلك

عن ذلك ثم تحدد النكاح وزا لغيره موصلا للكفر والارتداد وهو
القتل الا اذا استتب ارتدوا او واحد من الابناء فانه يقتل
حذا والعودة له اصلا سواء بعد العودة عليه والتهادة او جارتها
من قبل نفسه كالزندق لا ترحم وجب فلا يسقط بالتوبة ولا يقصرون
فيه خلاف لاحد لانه حتى يتعلق به حتى العبد فلا يسقط بالتوبة فلا
يسقط بالتوبة كما يصرح الآدمي في تحدد القذف لا يرد ولا يحل
ما اذا استبطلت كما ثم تاب لان حق الله تعالى ولا حق النبي ثم بشر
والبشر بلحهم المضرة والباية منة عن جميع المعايير بخلاف الارتداد
لان معنى يفرده المرتد الاحق لغيره من الآدميين بتراربه فصل في
البيعة واذا تغلب قوم من اهل البغي من المسلمين على بلد خرجوا
عن طاعة الامام الى العود الى الجماعة وكشف عن شتمهم ولا يرد
بالقتال حتى يبدوه فان بدوا فاق لهم حتى يفرق جمعهم فان كان فيهم
على حكم واتبع موتهم ولا يبتى لهم ولا نكحهم لهم ما لم ولا بائنا ان يتباو
سلاحهم ان احضار المسلمين اليه وحسب على الامام اموالهم ولا يرد عليهم
ولا يشرع ما حقه يتوبوا فيرد عليهم قهرا وان قتل باغ مثل عطف

اي القصاص فلا الذنية وان عكسوا اي البيعة على من احصا
اهل العول على المقتول القاتل به اي بسبيل المقتول فصا هذا اذا
غلبوا او لم يجزوا احكامهم حتى اخر جمع اهل العول عن المصرا ما اذا اجروا
فيه احكامهم لم يجزى وان قتل عاديا باغيا او قتل اي العادل باغ كان
للقاتل منه وارثا وقال الباغي انا على حق حين قتل وانا الان على الحق
ورثة اي القاتل المقتول وان قال انا كنت على باطل لا يرث هذا عندنا
وعندنا في يوسف لا يرث الباغي في الوجهين وهو قول الشافعي رحمه الله
فصل في الملاحدة يقول الامام السعيد معنى الائمة ففيل الملاحدة ليرث
محمد بن ابي المنصور الكرمان في مؤلفه المستنصر بحوايل الفنا وفي الباب
الاول من كتاب اصول الدين لما استدل على الملاحدة ان حكمهم حكم اهل
ام حكم اهل البغي وعن شاملة معهم وعن حكم اموالهم وذرياتهم وعن
وعن نوبتهم اختلف العلماء فيهم قال بعضهم حكمهم حكم اهل الردة
فانه يجوزون الشيخ يقول امام الوقت ومن كان معتقده يند ان يكون
حكمهم حكم اهل الكفر ودعاؤهم مباحة واموالهم وذرياتهم غنيمة في
اهل الاسلام وفي قول ابو يوسف ومحمد بن كلابها حكم دار الحرب
لظهور

لظهور احكامهم فيها وفي قول ابي حنيفة لا يمكن اباضهم فاشاعة
بدار الحرب لا يكون حكمها وان لم يظهر واقتلهم بحدود النسخ وادعوا
اشا ويل يكون حكمهم حكم اهل البغي يقتلون ويخرج اموالهم من ايديهم بالبيعة
والغنائ باق طرقت يمكن يقتلون ويقتلون ويقتلون ويقتلون على كافة اهل
الاسلام عن الذنب والنفرة لفتح هذه النفقة اما الاموال التي
في ايديهم بوضع في حصيل بيت المال ويعرف الى مصالح المسلمين ولو وجد
واحد من اهل الاسلام عين متاعه اخذه وبقيا له حكم اهل البغى يقتل
ولما اهل الاسلام على ايديهم حكم الشهيد لا يغسلون ويقتل عليهم فمن وافقهم
حكم حكمهم ولا يعزرون احد في اظهار الموافقة معهم للنفقة الا للضعفين
من الرجال والنساء والولدان لا يستغنيون حيلة ولا يحسدون سبيلا
اما حديث نوبتهم قتاله اهل الباطن ان الاوضاع في الارض لانه يجوزون
استعمال لفظ هو يعلم على شيء آخر وهذا المعنى يقولون ان المراد من
كتاب الله تعالى واخبار الرسول لا يعلم باصل الوضع حتى يكون معلما فصار
هذا الاعتقاد اذا قال بقتل يجوز ان يريد به معنى آخر غير موضع التوبة
فلا يشرع منهم التوبة وهذا المعنى اشار ابو حنيفة به اقولوا الزندق

وان قال ثبت نهدا هو الاحكام في حقهم فان اختلفوا في ان حكمهم حكم
 اهل البني للاختلاف في وجوب الباقى منهم وتفرق جمعهم وكثر شكهم
 والله الموفق من الجواهر **المسألة المتعلقة بالاكراه** ولو اكره
 بشئ يخاف منه تلف على ان يتعلم بالكفر او يتم رسول الله او لما او
 ليس كذلك لم كان فعله موعودا ويريد به ان يظهر الكفر بلسانه والاشتم
 قلبه لقوله تعالى الا ان اكره وتلقه طين بالبيان وان لم ينص الى فعله فهو مأجور ولو
 اجري حكم الكفر بوجه الحبس القيد وبالاختلاف تلف العضو فانه يكفر وتبين
 امراته ولو قال كنت مطمئنا بالاعيان لا يصديق خزانة ولو اكره على البراءة في
 الحقوق والكفالة بالنقل والبلال وتسليم النفع كان باطلا لان النقل
 ما لا قابلية امراته حتى اقرت بمتنفعاء ممرها فاقترارها جازي في جنسية
 وعن ابي يوسف ان هذا بشئ يحل به التمسك اذا اشار اليها بسلامة او نحو
 ما يمنع موقعها فاقترارها باطل وان اشار اليها بغير ذلك فاقترارها جائز في
 مجزأ اذا خلاها في موضع لا يقرب على ان يمنع منه فهو بمنزلة السلطان وان لم يكن
 بغير او وعيد فاقترارها باطل والفقوى على قولها في الاكره ان يتحقق
 من غير السلطان خزانة الزوج اكرهها على الخلع منع الطلاق ولا يقط
 المهر

المهر ولو اكرهت على ان قبلت من الزوج تطليقه بلف الطلاق واقع ولا ي
 عليها والطلاق الرجعي **بزازية** خاص زوجة واذا اكرهت الزوج وانتم في
 وهدت الصدوق ولم يقوضها فالبراءة باطلة **قضية** الاكره على البيع لا يكون
 اكره على التسليم حتى لو باع مكرها وتسلم طائعا انتدب البيع جائز او الاكره
 على الهبة يكون اكره على التسليم حتى لو هدته مكرها وتسلم طائعا لا ينتدب
 الهبة جائزة **قضية** عن ابي حنيفة انه يحقق الاكره من غير سلطان
 في المنازعة والقوي لملكان او نهارا وفي المهر تحقيق في الدليل والتمسك بها
 تحقيق الاكره من غير السلطان في اي مكان يتصور تحقيق ما يترتب عليه فانه
 اكره على الهبة فوهب وتسلم طائعا لا يكون ملكا للموهب له **بزازية** عشرة
 تنصح مع الاكره الطلاق والعناق والنكاح والعفو عن المضامير والرضعة
 على الميلاء والغني في الالباء والنهار واليمين والنذر لان هذه تصرفات لا تقدر
 وقوى على ان يضامه برئيل ان يتصح مع الخمر والحطأ حطأ **المسألة المتعلقة**
 بالابن وحولها ان ابن المملوك فخره رجل على ماله من مسيرة ثلاثة ايام فصار
 فله عليه الجمل ربعون درهما وان رده الاقل من ذلك فحسبه وان كان
 قيمته اقل من اربعين درهما فقبله الادر ما لانه لو قضى له بالكل لانتفع
 المولى وان ابن من الزني رده فلا شيء له لانه اجبر معنى ونحوه الملاجير

جمع وشيخي ان شهدا اذا اخذه ليرده فان كان العبد الابن رعتا فاعلم على
 المهرين **نافع** الجمل ربعون درهما ان كان مسيرة سفر وان كان قيمته
 هذا ينقص منه درهم رجل قال آخر قد ابق عبدي فلا وجدة فخر فقال نعم
 فوجه المأثور على مسيرة السفر جاء الى المولى الجمل واذا انكر المولى ان
 عبدي لم يكن ابقا فالقول قول ولا جعل عليه الا شهد التهود ان ابنه واقتر المولى
 ويجب على الابن استيفاء الجمل وان كان لا اثر لعله فان حسمه فذلك ما يغني
 ولا جعل له وكذا لو حكم قبل الجمل رجل اخر عبدا ابقا فحسمه من مسيرة ثلاثة
 ايام وادخل المهر فممن الزني جاء به واخذه اخر دون ثلاثة ايام فحسمه
 الكل وادخلها جمل وان جاء الثاني من مسيرة ثلاثة ايام وجب له الجمل
 خلاصة رجل وجد ابنا فاجده ليرده على ماله فانفق عليه ان انفق بغير الزني
 كان مستطوعا لا يرجع وان رفع الامر الى القاضي قال القاضي ان يامر ب
 نظر القاضي في ذلك فان راى لانفاق اصل امره وان خاف ان ياكل النفقة
 يامر القاضي بالبيع واسكس الثمن وكذا اذا وجد ابنة ضالة في المهر في غير
 المهر فاضي فان **المسألة المتعلقة بالمفقود** اذا غاب الرجل او المهر
 موهب ولا يعلم اتي ام ميت نصب القاضي من يحفظ ماله ويقوم عليه في
 حقوقه وينفق على زوجته واولاده من ماله للحاجة الي هذه النفقات
 ولا يفرق

ولا يفرق بينه وبين امرته لاحتمال حيوتها فاذا تم له ماله وعشرون
 من يوم ولو حكمنا بموته لان الظاهر انه لا يبقى اكثر منه واعتدت
 امرأته وقسم ماله بين الورثة الموجودين في ذلك الوقت ومن مات منهم
 قبل ذلك لم يرث عنه لاحتمال حيوتها بالمفقود وموته ولا يرث للمفقود
 من احوال في حال فقده لاحتمال موت المفقود قبله **نافع** وفي المحيط
 ما خيف عليه الف او من مال المفقود فله في ان يسحب لانه اقر بالي الحفظ
 ولا يسحب القاضي رقيقه وعقاره للنفقة وان فعل نفق ولو لم ينفق
 دينه جاز وكذا لو علم حيوتها لم يرفع من شئ **قضية** **المسألة**
 المتعلقة بالقطعة والقطعة **القطعة** ونفقة من بيت المال فان
 النقط رجل لم يكن لغيره ان ياكل من بيده لانه اختص به برأ باليق فان
 ادعى مدعى انه ابنه فالقول قوله لان الظاهر هو الصدوق وان ادعى اثنان
 وصف احدهما علامة في جسده فهو ادعى انه يغلب على الظن انه الوالد
 فان لم يصف احدهما علامة فهو بينهما فلو سبقت دعوى احدهما فهو
 ابنه واذا وجد في مصر من اصحاب المسلمين او في قرية من قرىهم فان ادعى
 ذني انه ابنه ثبت نسبته وكان مسلما بتجالد الدار وفي رواية ان يكون

ولا يفرق

46.

فالحكم في ترك العرب اعلام واما السيف نافع وكلما رضى سلم
اهلها قبل العتبة عليهم وفتح عنقه وقسمت بين الغائبين فهو راض
عنه لان التوليف على الم سلم عنه وكلما رضى ففتح عنقه فافهم على ارضي
ارض خراج نافع وتوضيح الخبرية على اهل الكتب والجويس وعبد
الاوثان من العجم الاطلاق الضموي ولا يوضع على عبدة الاوثان من
العرب بقوله لما قاتلونه او يسلمون ولا على المرتدين لقوله من قبل
دنيا فاقولوه ولا جنية على امراءه والاصبقي ولا زمن ولا عجي
لا فخر معتمل ولا على الزمان الذي لا يخاطون انك لا تأخر عجز
عن القتل ومن اسلم وعلى جنية سقطت عنه نافع اخذوا في معرفة
الفقه والكثرة وسط احوال هو الذي له ضياع يجعل نفسه والفخر
الذي له ضياع واهوال يجعل باعوانه ونفسه وقال الكرخي هو
الذي عليك ما في درهم او قل والوسط هو الذي يملك فوق المائتين
اي عشرة الاف والمكثرة هو الذي عليك فوق عشرة الآف قريب
الذي اذا اشتريه دا في المهر ذكر في العشر والخراج انه لا يبيع ان يساع

اذن في ذلك وجعل الثقة وينا على مالها واذا حضر مالها فلم يقطع وان دفع
منها شيء باخذ الثقة تتعلق حقه بنات الدابة ولقط الحبل والحمل سواء كانت
العصمة لا ينفقون في الأصول واذا حضر الرقب فادعى ان القطعة ان لم يفرغ
اليه حتى يتم البيعة لانه يرد ابطال بيد الملتقط واختصاصه عليك لقر الملتقط
بالقطعة لرجل ودفع بغير قضاء ثم اقام الآخر البيعة انما لم يضمن ايها شاء
وان دفع بقبضاء لا يضمن وبنيته وهو قول ابن يوسف روى منسب وعني
الثاني لو طرح حمية خيء افرأخضوفها له الانتفاع به ولو جاء مالها لم يمان
ثاخذ الصوف منه ولو لم يمان ودفع الجمل باخذ المالك ورتد عليه ما زاد الدباغ
فيه بيازته مات في دار بطل وله دراهم فاراد صاحب البيعة ان تصدق
بما تقبض له ذلك ان كان قولا بالقطعة بيازته وصل لقطه وقال من
سمعوه بطل بقطعة فلو وقع هذا لغيره في بيازته المسألة الثالثة
بالسنة واذا فسخ الامام براءة عتق فهو بالخيار ان شاء قسمه بين
الغائبين وان شاء اقر اهله عليه ووقع عليه المخرج وهو في الاسر بالخيار
ان شاء استرقم وان شاء تركهم احرار اذمة للمدين ولا يجوز ان يوفى
الي دارا برب نافع واراض العرب كدار بريض وعلا لانه لم يركب اذمة

تأديبه وقال ابو يوسف رب يبلغ بالقرقرة خمسة وسبعين سوطاً
وان راى الامام ان يغم الى القرقرة بالقرقرة الجس فعل ومن جهة الامام
ادعته فمات فدمه نهدر لانه بام الامام واذا صدر المسلم للقرقرة
وسقطت شهاده وانساب وان حدة الكافر في القرقرة ثم
قبلت شهاده نافع رجل قال غيره يا حيت يا فاسق
يا غث يا رين الحجة يا ابن القاهر يا اكل الربوا يا شارح
يا خاين يا كافر يا زنديق يا قبيح يا من يعمل عمل قوم لوط
يا من يلبس بالصبيان يا ديوث يا من يا وي اليه الرقابة
يا من ثاوي اليه القصرى فعليه التعزير والحجة الزانية مأخوذ
من القمار وهو المتعالي وكانت الزانية في العرب اذ اتر بها رجل
سعت ليقض منه وطره فسميت الزانية بهذا والديوث هو الذي
يعاير على زناهم وفي الغساس اذ قال غيره يا كلب يا قرد يا نيس
يا حيت يا قرد يا ابن الحجام وابوه ليس ذلك يا ابن الاسود وابوه
ليس ذلك يا حجام يا رستاق وهو يس كذلك يا مقعد يا مودج يا مباد
يا مكي يا مكيوس يا مسخر يا مضحك يا كشح يا مولوس كبير الاولاد
والانزور

والنصف من ذلك كله وذكر في الاصل لوقا باحار باثور باضنير فلا
شي عليه **قوله** عن العقيد ابي جعفر انه كان يقول في عرف ديارنا
يعز **قوله** وعن محمد بن رجل شتم النعمان وهو عثم لم وه يوعظ
ولا يحسب ان كان دون ذلك يودب عان كان شتاً ما يعزب ويحبس
ذكر القاضي الامام ابي الجاي اذا قال الامانة يارحبي تحده القذف
العقرب حتى العبدك يا حقوة يجوز في الاراء والعفو والتمناه وذكر فيه
اليمين **قوله** واذا اخذ الرجل مع امرأة قد امسا منها الخلع ثم
غير الجماع عزرتة وثلاثين سوطاً وقد ينشأ كتاب الحدود ان قلن
انكبت محراباً في حق مقدرة يعزرت ثم الرأيا في مقدار ذلك الى الامام
ويبنى ذلك على قدر جرمت وهذه جرمة كاملة فلها ما يقدر التعزير
ثمة وثلاثين سوطاً **وقد بينا** ان التعزير في العقوبة اثنان منه
في الحد ولانه دخل تخفيف من حيث نقصان الحد وان نزع ثياب
عند الحرب ويعزب على ظهره ولا يوق على اعضائه انما ذلك في الحلو
اذ اتى ارق البيت واخذ المتاع فاخذ في البيت واخذ وقدره
متاع لابوي عشرة دراهم فانه يعزرت لارتكابه محرمات المرأة

الرجل لانه يشاركه في السبب حتى يحدث توبة لانه منهم وقد جنى رسول الله
جلالة نعمة السلم الذي ياكل الربوا ويبع الخمر ينزع عن ذلك اذا مضى
العام يعترف كذلك الخنثى والناحية والمغنية فان سولاء يعترفون بما
ركبوا من المحرم ويحبسون حتى تحلوا توبة لانهم بعد اقامة المقررة
عليهم يعترفون على سوء صيغهم وذلك فوق التوبة في ايجاب جسمهم الى ان
يحدثوا التوبة قلت والرجل الذي يحترق السيف على الرجل ويريد ان
يفر به ولم يفعل او سئل عليه بكتن اعطى فلم يعط بئس من ذلك لم يعترف
فال نعم لانه ارتكب على الرجل من تخون السلم والعقد اية قتله اقلت قاتل
يوجد في بيته الخمر في الكوفة وهو ما كان او يجر القوم مجتئين على ما دام
يأخذ شربا فغير انه جلسوا المجلس في شربها لم يعترف فانهم لان الظاهر
ان القوم يستفيد الخمر للشرب وان القوم يجتمعون عليها لارادة التز
ولكن تجد الظاهر لا يعترف السبب على وجه لا به فيه فلا يمكن اقامة الحجة
عليهم والتعريف مما ثبت مع انهم فلان يعترفون وكذلك الرجل يوجد
معز كونه من الخمر بالكوفة من شرح المبسوط للشيخ فصول الموطوء
رجل ما جن سقى ابنا صغيرا معز ولا يجب الحجة وفي المتنق اذا وطئ
جارية

جارية صغيرة مغيرة خشي نين قال ابو حنيفة رحم اذا اسلمت اتحت عليه
اتخذ رجل وجدها مع امرأته رجلا يريد ان يفعلها ونيرها له ان يتقبله
فان رماه مع امرأته اومع محله واهي عطاه وعت له على ذلك قمل الرجل
والمرءة جميعا. وليس على واطي البهيمه حد عندنا ولكنه مغيرة من اوصاف
عليها الحد طريث روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اني بهيمة فافلح ولانته
حدسنا اذا لا يثبت الحد بمثلها ويلا في حق من السخل ذلك قال محمد
بلغنا عن علي رضي الله عنه انه اتي برجل في بهيمة فلم يجد فامر بالبهيمه فزجرت
وهذا ليس بواجب عندنا وتأويله انه فعل ذلك كيلا يجير الجارية اذا
كانت البهيمه باقية **قنية** ومن قذف رجلا فحد ثم قذف ثانيا
لم يجد والاصل فيه ما روي ان ابا بكر لما شهد على المغيرة بالزنا حمله
سحران الخطا لعقصور العدد في الشهادة وكان بعد ذلك يقول في
الحال فلما شهد ان المغيرة لزان فاراد عمر فيه ان يحده ثانيا فنهض
على رصيه فصارت المسئلة اجماعا **قنية** واذا اقيم حد العقف
على نهر اتي او على عبد فاعتق العبد او لم النهر اتي ثم شهد تقبل
شهادة النهر اتي ولا يقبل شهادة العبد شهدها نهران على حبل

انه زني بامرأة بيضاء وشهد اثنان انه زني بامرأة سوداء او كراه
تقبل الفتي انها وادى بغيرها على المشهود عليه **قريب** فصل في
المساكن المتفرقة وضع كوارث يقع فيها خل وغيره في شجرة
يلتصق عليها خل فوقع او لا على الشجرة ثم ارتحل منها ودخل في الكورة
فهو صاحب الكورة ولو ارتحل من كورة صاحبه الى كورة غيره فهو
لا يكون في معنى الصيد وكذا الوضوح وارتحل ودخل في كورة غيره
او طائر فوقع على شجرة غيره او طائر في السوا فاتبه في فوقع على
شجرة لغيره على شئ فآخذه فهو ملك ولو رآي طائرا ولم يعلم
صاحبه فاتبه واخذه فهو لآخيه لانه في معنى الصيد وكذا الوضوح
على شجرة فآخذه ولم يعلم صاحبه ولو رآي طائرا او واقعا على شجرة
واخذه غيره فهو لآخيه ولو اخذاه فهو لهما ولو غرس شجرة في حربه
بيت خل يبيع عليها التخل فوقع واخذه غيره فهو لصاحب الشجرة ولو
فرخ طيرة في ذكر غيره فهو لصاحبه **حاوي** اشترى شئيا بشرط الخيار
فجاء المشتري في الايام الثلاثة ليرده فاشتق منه البايع وطلب المشتري
من الفتي ان ينصب خصما عن البايع ليرد عليه اخلافه فانه يبيعهم
ينصب

ملاك كراه

ينصب وقال محمد بن مسلم لا ينصب **خزانة** ولو وكل رجلا وقال ان
ارضته فخذ لا يجوز ذلك **ورؤية** الكليل بالشر كروية الموكل
بالاتفاق **ورؤية** الكليل بالتبض كذلك عند ابي حنيفة وعنده ابي
يوسف ومحمد لا يكون كروية الموكل **ورؤية** الرسول لا يكون كروية المكل
سواء كان رسولا في القبض او الشرء بالاتفاق **هداية** المبيع
لو كان شاة لا تبذل للجسس مع الرؤية حتى يبطل خياره وان كان شاة
فقيم لا بد من النظر اليه فربما مع رؤية الى صيده **خزانة** اراد ان يكره
غلاما او جارية على ان يشتهه فلم يستطيع دفعه الا بالقتل فدمه
حاوي وليس لغير الاب والجد حق قبض المهر سواء كان صغيرة
او كبيرة الا بطريق الوكالة وللاية المطالبة بمهر بنته وان كانت
كبيرة اذا كانت بكرا احتسان وان كانت ثيبا فليس كذلك ايضا الا بوكالة
وكانت صغيرة فلا بد لاية المطالبة بمهر **خزانة** اذا حالت غريما
على زوجها بالمهر كان لها ان تنصف نفسها قبل ان ياخذ غريما عن الزوج
اذا حالت انسانا على الزوج ان يودي من المهر ثم وهبته من الزوج
لا يفتح وهي الحيلة لئلا رادت ان تبطل المهر ولا يفتح ولو وهبت

مهر من نفسها وكلته بالتبض صح **خزانة** وما يبطل بالشرط الفاسدة
وما لا يفتح تعلية بالشرط ثلاثة عشر شئنا البيع والقبض والإجارة
والرجعة والأجارة والعقل من مال واللباء عن الدين وغر الكيل
في رواية والوقف في رواية واجبا الاعطاف والمراعة والمصلحة
والاقرار **خزانة** وما لا يبطل بالشرط اثنان ستة وعشرون
الطلاق والخلع والتفريق بال او غيره والرقن والتفويض والهبه
والصدقة والوصايا والوصية والفكره والمضاربة والفقن
والتحكيم عند محمد والحالة والوكالة والاقالة والكتابة والاف
في التجارة والنسب والادعوى والتخل من دم المهر والجراسة
فيها التقاضي حالاً او مؤجلاً وجناية الغصب والوديع والعارية
اذا ضمنها رجل وبشرط بها حوالة او كفالة وعقد الذمة وتعليق الرد
بالعيب وخيار الشرط وغر الفتي **بزارية** والنجاح لا يفتح
تعلية ولا إضافة لكن لا يبطل بالشرط ويبطل الشرط وكذا الجبر على
المأذون لا يبطله ويبطل الشرط وكذا الهبة والصدقة والكفالة
بالشرط المتعارف يفتح الشرط والكفالة ويبطل الشرط كما اذا كفل
لفلان

اذا كفل من فلان على ان يكفل فلان تحت الكفالة ويبطل الشرط
بزارية شجرة في ارض بنت من عودتها اشجار في ارض غيره فان
سقا صاحب الارض حتى بنت فبطل ولا فاعصا صاحب الشجر وان اختلف
في كونه من عودتها شجرة قالوا لا يبطل الارض **قريب** رجل طلق
زوجته ثم بعد مضي ثلاث سنين مات فطلقت به لانه كان اقربا في حياة
ببطل كذا دسهما من مهره وادعته من خلفته واقامت على اقراره
ببينة ولكن لم تقبل حجي ولا ببينتهما هو وعليه المهر المهر لا يقبل بينة
حاوي قال هذا العبد اشترى من فلان بلف وتقدمها ثم قال كثر
من آثر بغيره درهم وتقدمها فاقام البينة على الكل تقبل وعليه
الشهران ولو قال هذا العبد لفلان ثم تقام البينة انه اشتراه منه
بلف سمعت وجيز قال الزوج وهبت المهر في صحته او قال فتركا
بلف وهبت في مرضه قبل تصديق الزوج وقبل تصديق زوجته قالت
حزينة لف وجه لا مربي عليك صحه اقراره **حزينة** على وارثه ديني
فابراء عنه لم يحضر ولو قال لربي علي شي ثم مات جاز اقراره فقضاء
لا ديانة ولو قالت حريضة ليس لي على زوجي صدق لا يبرأ عنه

خلا فالتفتي لان سبيلهم هو النكاح فمقتضىه بربحها المسئلة
 الاولى يجوز ان لا يكون عليه دين مرصعة وهبت مهرها من زوجها
 ثم مات قال لو جاز لو كانت عندا حصة تقوم بحاجتها بلامعين لها
 على القيام حتى جبتها كحبيصة ولو وهبت مرصعة مهرها من زوجها
 وان كانت اذ كانت قبل موتها لم يجر اذا المحتر بول الاجارة بعد الموت
 اذ حقهم انما ثبت بعد الموت قال للصبي الميراث ان مات من مرضه
 ينزل فالتفتي برأيه من مهره او في حاله او قال فمهره عليك صدقة
 فهو باطل لانه خاطف وتعليق قلنا لو قالت الموصية لزوجها ان
 من مريض فمهره عليك صدقة وان مات الموصية فالتفتي في حال
 من مهره فالتفتي فالتفتي عليه لانه خاطف قلنا لا ولو قال الطبيب
 لمريضه فالتفتي برأيه من ذلك الدين لا يبرأ منه فصولي مرصعة
 اقر لامرأته بمهرها وقدر زوجها بالان ثم قامت بالبيتة ثم
 بعد موت الزوج على امرأته وهبت مهرها من زوجها في حصة
 يجوز اخراجهما ولا يقبل البيتة على الحصة وجيز والكفالة
 لا تبطل بشرط الفاسدة حتى لو كانت بشرط ان لا يخرج المالك
 فالشرط

٩٤
 فالشرط بالحل والكتابة جارية ولو كانت على النكاح بقدرها الى غير
 او نضها له فالكتابة والكتابة جائز وجيز زوج بنته وجيز ما
 قامت وزعم ابو ان لها من اعادة منها ولم يسمه فالقول للزوج
 وعلى الاب بنته اذا الظاهر للزوج انه اذا جاز بنته يدفع اليها بطريق
 التمكيل والبينة الصحيح في ان تم هذا عند التسليم الي بنته الى اعطيت هذه
 الاشياء بنتي عارية او كسبت بنته معلومة وتم هذا لابنته على اقرارها
 ان جميع ما في هذه النسخة ملكة الذي عارية منه في يدي لكن بشرط
 لتعني للاحتياط يجوز ان لا يشرأف في صوغها فهذا لا يقره الا على
 ديانة والاحتياط ان يشرأف في هذه النسخة فيها ثم تراه بنته و
 حتى السقدي ان القول للاب اذا اليدا يستفيد من قبله فهو اعرف
 قال صدر الشهد والفتوى ان لو كان العرف مستمرا ان للاب
 يدفع ذلك جهزا عارية كما ديارنا فالقول للزوج ولو كان العرف
 مشتركا فالقول للاب وفي المصلحة القول للزوج مع عينية على
 وفي قاضي حانة ان كان الآمن الاسراف لا يقبل قوله وان كان
 من جاز البتة غفله قبل وفي قاضي رشي الدين كسبت

كتب في الجواز واقرت الاب ان ينذر الاشياء حصة واحدة بعد واحدة
 لم يخرج له ان يشهد واباها عليها فصولي امرأته حال اقرض الولد
 في بطنها ولا يمكن استخراجه الا ان يقطع ويحذف على الام ان كان متينا
 لا يثبت به وان كان حيا لا يجوز امرأته ماتت وهي حامل فاضطر الولد
 في بطنها وان اكره الرأى انه حتى يثيق بطنها من جانبها لا يثبت الي احيا
 نفس محترمة عن محمد رجل ابتلع ذرة او ذبا من رجل وما لم يكن كالا
 لا يثيق بطنه وعليه قيمة لانه لا يجوز ابطال حرمة لادق احسانه المالك
 وروي الجوابي عن اصحاب انه يثيق لان حق العبد مقدم على حق
 امرأته عاجل في اسقاط ولولا لانها لم يثبت شي من خلقه احتيا
 رجل باع عقلا او ضيعه لولده الصغير على القيمة او بعين يبيع
 ان كان الاب محمودا عند الناس او مستورا جاز بيعه ولا يكون
 للولد ان يبطل ذلك البيع بعد ابله بل يكتفى بطلان الشئ عن والده
 فان قال الاب صناع الثمن او نفقت عليك وذلك نفقة مشايخ
 تنكح المدة يقبل قوله وان كان الاب فاسدا لا يجوز بيعه وللان
 ان ينقص بيعه اذ ابلغ الا ان البيع ضمرا للصغير لان الاب
 اذا كان

٩٥
 اذا كان محمودا او مستورا كان الظاهر مسطرة البيع على وجه التحريم
 بخلاف ما اذا كان فاسدا وان باع الاب غير العقار والضياع فذلك
 الجواب ان الاب اذا كان مفدا في جوار بيعه روايتان في
 رواية يجوز بيعه ويؤخذ الثاني منه ويوضع على يدي عدل صيانة
 للاب الصغير وفي رواية لا يجوز بيعه الا ان يكون خيرا للصغير وذلك ان
 ان يبيع بضعف قيمة وعليه الفتوى قاضي خان واذا اولدت الامة من
 مولاة فقد صدرت ام الولد لا يجوز بيعها ولا تمليكها بحرية لمريضه الا ان
 امهات الاولاد وحرام الي يوم القيمة وله وطئها واتخاذها واجازتها
 وترتيبها لبقاء الملك فيها ولا يثبت نسجها الاول الا ان يعرف بالمولد
 فان جاءه بولد بعد ذلك ثبتت نسبته بغير امره وان نكاهه اتفق بقوله
 لان النكاح القوي فرائض المنكحة ولا يثيق النسب بمجرد النكاح الا باللعان
 والنكاح الضعيف فرائض الامة ولا يثبت الا بالادعوى ومن لم يسم ام الولد
 وسط وفرائض الامة دون فرائض المنكحة فيثبت النسب بلا دعوى فتفتي
 بمجرد النكاح وان زوجها فجاءه بولد فهو في حكم الامة تبعها وان قال
 عتقت من جميع الما ولا يلزمها السقاية للعرفاء ان كان على الولد القول

اعترفا ولا ينافع لان الولد ليس له الولد الا بيري ان الوالد
حر وولد القن من النسب ثبت لان الفرس له ولوا دعاه المولى لا
يثبت نسبه به منه لانه ثابت النسب بغيره ويعتق الولد وليه الولد
ام ولده لا يتردد هراية اوتى عليه دارا انها ملكه رهنها من والدك
فلان ابن فلان بكرا ثم مات والدك وتركها في يدك فعليك ان يقبض الدين
معي عليم الدار الي فانكر فهد الشهود عا وفق دعواه ولكن لا وانه
فاليوم ملك هذا المدي وحقه وفي يد المولى عليه هذا بغير حق وكذا قال
المدي يميل منه الزهادة لان بانكاره الرقن صارت يده بغير حق وكذا
لو قال المدي وفي يدك بغير حق تمتع كما مر **قضية** والتناقص في حق
يتصدق الختم وبثك في الحكم ايضا لكن ادعي على رجل انه كفل له عن مدونه
بال فانكر الكفالة وبرهن الدائن انه كفل عن مدونه وحكم به الحاكم وقد
المكتول منه المال ثم ان الكفيل ادعي على المدون انه كفل بامره وبرهن عا
تقبل عندنا ويرجع على المدون بانكفل لانه صادر كذا بشرعا بالقبض براه
ادعي عليه بالاموال فاقام بيته واقام بيته عا اقرار المدي انه استوفى
المالك كذا درهم لا يبطل دعواه فيما سوى ذلك لم يظهر كذبا لانه عاينوا
ولم يرفوا

ولم يرفوا لانه كفل بغيرهم فجاز لهم الزهادة على جميع المال لكن ادعي الف درهم
فهد الشهود عا الف وضمانه درهم فقال المدي كان اصل حقه كذا
الا اتى استوفيت ضمانه لا يبطل البيعة في قدر الف كذا هذا **قضية**
ولو غاب المولى عن البلد ايا ما ينبغي ان لا ياخذ بيته اذ كانت غيبة
شهودا ثلاثة اشهر فما زاد عا كذا لغيره ان ياخذ بيته مجمع الفتوى
ولو شرط الواقف العتاق لفلان وهو غير مأذون فلقا فيه ان يترجمها
ولو شرط الواقف ان ليس للفقير ولا للسلطان نزعة لانه شرط مخالف
حكم الشرع زيلع كذا في عا البيان رجل قال ان تزوجت امرأة
فهي طالت ثلاثا فاحلته في ذلك ان عقد الفصول عقد النكاح بينهما
في النكاح ولا يثبت ولو اجاز بالقرار يثبت والاجاز ان يبعث اليها
شيثا من المهر ولو قبلها اولها بشهوة يكون اجازة بالفعل وكذا الحلية
في حق من خلف وقال كل امرأة يدخل في النكاح في طلق ثلاثا ان الفصول
تزوج امرأة ثم هو يحجب بالفعل ولا يثبت بخلاف ما لو قال كل عبد دخل في ملكه
فانه يثبت بعقد الفصول ههنا لان ملك اليمين لا يثبت بالقرار بل بالباب
سواه ولحيلة اخرى وهي فتح اليمين وموثره ان هذا الخلف

من رجل فتمرق الشري فيها فانما ثم اخذت الابنية المشرية المذكورة
فبعد الاندام تفرق الشري الارض المذكورة الواقعة في الحرم المذكور
ولم يترجها خالية ومعظم ثلثه اعدوا متواليه بلان رعا ووقع عشر
ما حصل منها الى الوقف فليس لي الحق ان ياخذ من يد الشري المتصرف
المذكور ويدفعها الى الغير حاوي ولو قال هذا الولد ادعي قال ليس له
لا يصح النفي لانه ثبت النسب لان هذا اقرار على الغير بانه جري يكن اذا
لم يصدق الابن ثم عاد الى الصدوق ثبت النسب لان اقرار الاب لا يبطل
بغير صدوق الابن ولو انكر الاب الاقرار فاقام الابن البيعة انه اقر
بانه ابنه بتقبل البيعة لانه اقرار عا نف بانه جريه فاما اقراره بانه اخوه
فغير مقبول واذا ادعي ان ابني فلان وصدة فلان وثبت نسبه
ثم ادعي ابني فلان الاخر فالتناقص لا يسمع ههنا وان كان في
الوتوة لانه يتقيد بالحق المقرر الاول وكذلك اذا قال ان ابني فلان
ولم يصدق فلان ثم ادعي ابني فلان الاخر لا يصح اقراره لانه في الاول
حق الصدوق فلو صح اقراره لثاني يودي ذلك الى البطان في الاخر في التصديق

تزوج ويرفعان الامر الى القاضي الشافعي المذهب فبعد الزوج
انها منكوبة وقد مرت عليه وزعمت اني خلعت ان كل امرأة تزوجها
فهي طالق وتبدل وتزوجه وجبت مطلقه حكم هذا اليمين وحكت
بحر ان النكاح الذي جري بينكما فتنفسح اليمين ويجوز النكاح اذ اعتد
الايمان عا امرأة واحدة ففقدت الذي بقتة نكاحه يرتفع الايمان
كلها واذا اعتد على كل امرأة عينا على حدة فتنفسح الذي اليمين على امرأة
واحدة لا تنفسح عا امرأة اخرى بالاتفاق اعاذا عقد عينا على كل
النساء بان قال كل امرأة واحدة تزوجها فهي طالق فتنفسح عا امرأة
واحدة هل يصح فها بالايمان كلها اختلف المشايخ فيه ولو قال كل
امرأة تزوجها او كل امرأة تزوجه فهي طالق فتنفسح عا امرأة واحدة
هل يصح فها بالايمان كلها اختلف المشايخ فيه ولو قال كل امرأة تزوجه
او كل امرأة املكها ونوي امرأة من بلد كذا او امة من الروميات في طلق
الرومية بيته وقال الخلف يصح وهي معرفة ان خصص العام بالبيعة
في قول الخلف يصح خزانة رجل جرم عا الارض الوقفية عليه باسوة
وفي حوله اشجار من خلاف وغيره فباع ما عليها ابنيته ونجاره
من رجل



من رجل فتمرق الشري فيها فانما ثم اخذت الابنية المشرية المذكورة
فبعد الاندام تفرق الشري الارض المذكورة الواقعة في الحرم المذكور
ولم يترجها خالية ومعظم ثلثه اعدوا متواليه بلان رعا ووقع عشر
ما حصل منها الى الوقف فليس لي الحق ان ياخذ من يد الشري المتصرف
المذكور ويدفعها الى الغير حاوي ولو قال هذا الولد ادعي قال ليس له
لا يصح النفي لانه ثبت النسب لان هذا اقرار على الغير بانه جري يكن اذا
لم يصدق الابن ثم عاد الى الصدوق ثبت النسب لان اقرار الاب لا يبطل
بغير صدوق الابن ولو انكر الاب الاقرار فاقام الابن البيعة انه اقر
بانه ابنه بتقبل البيعة لانه اقرار عا نف بانه جريه فاما اقراره بانه اخوه
فغير مقبول واذا ادعي ان ابني فلان وصدة فلان وثبت نسبه
ثم ادعي ابني فلان الاخر فالتناقص لا يسمع ههنا وان كان في
الوتوة لانه يتقيد بالحق المقرر الاول وكذلك اذا قال ان ابني فلان
ولم يصدق فلان ثم ادعي ابني فلان الاخر لا يصح اقراره لانه في الاول
حق الصدوق فلو صح اقراره لثاني يودي ذلك الى البطان في الاخر في التصديق

تزوج ويرفعان الامر الى القاضي الشافعي المذهب فبعد الزوج
انها منكوبة وقد مرت عليه وزعمت اني خلعت ان كل امرأة تزوجها
فهي طالق وتبدل وتزوجه وجبت مطلقه حكم هذا اليمين وحكت
بحر ان النكاح الذي جري بينكما فتنفسح اليمين ويجوز النكاح اذ اعتد
الايمان عا امرأة واحدة ففقدت الذي بقتة نكاحه يرتفع الايمان
كلها واذا اعتد على كل امرأة عينا على حدة فتنفسح الذي اليمين على امرأة
واحدة لا تنفسح عا امرأة اخرى بالاتفاق اعاذا عقد عينا على كل
النساء بان قال كل امرأة واحدة تزوجها فهي طالق فتنفسح عا امرأة
واحدة هل يصح فها بالايمان كلها اختلف المشايخ فيه ولو قال كل
امرأة تزوجها او كل امرأة تزوجه فهي طالق فتنفسح عا امرأة واحدة
هل يصح فها بالايمان كلها اختلف المشايخ فيه ولو قال كل امرأة تزوجه
او كل امرأة املكها ونوي امرأة من بلد كذا او امة من الروميات في طلق
الرومية بيته وقال الخلف يصح وهي معرفة ان خصص العام بالبيعة
في قول الخلف يصح خزانة رجل جرم عا الارض الوقفية عليه باسوة
وفي حوله اشجار من خلاف وغيره فباع ما عليها ابنيته ونجاره
من رجل

كما اذا ادعى انه مولى فلان الآخر لما من ابطال حق الغير حاوي
والامام ان يأخذ مرسومه المعين بمرئيه اهل المحلة اذا لم يكن
فيه قيم الامام والمؤمن ان يأخذ غلة الوقف ويبرك به وبه
اذن التيم ان وجب الاجر بغير عقده بخوضه شئ من وجوه مصالح
المسجد لو لم يعرفه اليه يجوز صرفه في المنفعة عن المصلح الى الامم الفقير
باذن القاضي لا يثبت بان يعين شئ من ممتلكات المصلح المسجد
ثم نصلا امام آخر وله وجوه الامام وان كان المعين في الامام الاول
فضل له او زيادة خاصة فلا تجل لثانيه. قال الامام القاضي ان
رسومي المعين لا يبقى بغيره ونفقة عليه في مراد القاضي في رومية من اوقاف
المسجد من غير رضاء اهل المحلة والامام يستغنى فيه بوجوه بالمسوم
يطالب بالزيادة اذا كان علما تقيا قتيلا ولو ادعى المحذور
نفسه ثم ادعى انه وقف الصحيح من الجوانب ان دعوى الوقفية بسبب
التولية بحمل التوفيق لان في العادة يضاف اليه باعتبار ولاية التوفيق
كناية التوكيد في الدعوى نفسه ثم ادعى انه فلان وكله بالخصومة فيه رجل يبيع
دارا ثم ادعى اليه وقفها او قال يبي وقف على لا يبي هذه الدعوى وليس
ان يحلف

ان يحلف المشتري ان اولا قام المشتري البيعة قبلت كالوشهد واعيا عوق
يتبين من غير الدعوى. ولو ادعى المشتري عيا ببيعة ان الارض التي بعت
مني وقف عيا سجدا يتقبل وينقص البيع عند القاضي ايه جعفر.
قال القاضي ابو القاسم وبه تأخذ وقيل لا يتقبل الا بالبرهان وان لم يثبت
انه وقف على ذكره في فتاوى القاضي انه لا يبيع هذه الدعوى اصلا والموت
لو ادعى صح وان لم يكن ثم يتول بغيره في متوليا يثبت الوقفية فيتم
التمتع. والدعوى بغير شرط التمتع البيعة على الوقف لان الوقف حق الله
وهو المصدق بالغة الا ان يكون الموقوف مخصوصا ولم يدعي البطلان
من الغلة شيئا وبصرف جميع الغلة الى الفقراء لان الشهادة قبلت بحج
الفقراء فلا يظهر حكمه الا في حقهم وقيل ينبغي ان يكون الجواب على التفصيل
ان كان الوقف على قوم باعياهم لا يتقبل بدون الدعوى هذا القول وان كان
عيا الفقراء او عيا المسجد عندهم يتقبل وعندنا في حقيقته لا يتقبل والتفصيل
هو المختار للقاضي فصوله من رجل جاء لي رجل فادعوا ثوبا ودفع
اليه البائع دراهم واخذ الثوب واقر قاض خزان ببيعة بينهما لمباينهم
جاز ذلك فان وقعت الخصومة بينهما بعد ذلك ومستلحاجة التي تباد

قالوا ينبغي للشاهد ان يشهد انه دفع اليه دراهم وقبض منه الثوب
ولا يشهد ان عيا البيع الا اذا كانا بينهما شهادات بعلم القضاة ان الله
والاعطاء كان عيا البيع وان القاضي الرتبة وقعت عند الخصومة بغير
جواز البيع بالتعاقب فادعى خزان وعيا التوفيق الواقف عن القاضي
الكثير لو ان رجلا عدا به ثوب خفي سنة ثم جاء يوم الزينة فابدى الثوب
الى بعض القضاة كمن يريده معظمه فذكر ذلك اليهم فذكره واحبط
وهذا بخلافه قالوا اتخذ بخوبي دعوة بخلق راسم الصبي له ودعى ان
اليه فذكره بعض المسلمين فدعوه فابدى اليه شيئا حقيقا لا يكون وفيه كناية ان
واحد من المجتبي بني اسرائيل كان كثر المال حصل له فقرا للمسلمين وكان ينفق
على مساجد المسلمين وبعث اليها دهن التراب فدعى الناس مرة الى دعوة اتخذ
بجواز راسم ولده وجر ناصية فشهد دعوه كثير من اهل الامام واهل القضاة
فتش ذلك عليا كان يفتيهم فكتب اليه استاده شيخ الامام ابي الحسن عليه
انه ادرك اهل بلدك فقدرتوا فشهدوا وشعار الجوسي وقص على القاضي
فكتب اليه شيخ الامام ان اجابة دعوة اهل الزمة مطعنة في الشريعة وبخاراة
الحسن بالاحسان من بايعهم بالبركة والكرم وخلق الراسم لشعار اهل
الضلالة

الضلالة والحكم بزيادة الضلالة اهل الامام بهذا القدر غير ممكن والا فله
المسلمين ان لا يوافقوا اهل الزمة على مثل هذه الاحوال لظاهر الفرح
والرودة المسرة فصول عمادي. الحوالة على نوعين مطلقة ومقتدة
وكلاهما جائز فالمطلقة ان يحيل على رجل المحيل عليه دين او لم يكن فيقول
الطالب اخلت بك الف الف التي لك عيا هذا الرجل وقيل لا يتلوهما من المال الزينة
لي عليه وهذا النوع من الحوالة يوجب براءة المحيل عن دين الطالب الا
ان يملك المال على المحال عليه فيعود الدين الى ذمة المحيل والمحال عليه عن
دين الطالب وان لم يكن المحيل على المحال عليه دين رجوع المحال عليه بذلك
على المحيل لانه قد قضى دينه بامر فوجع بذلك عليه والمقتدة ان يكون المحيل
عند المحال عليه من دين او ودعيه او غصب فيقول لعل الطالب عليك
بالالف التي لم على ان يودها من المال الذي لي عليك واذا قيل المحال عليه
بذلك المحيل عن دين الطالب قتيلا. لم يجد في صحة اقر في مرضه
انه ابنه ومات وبولده مثله وليس نسب معلوم صح وان عليه دين يخط
لا يسمع في شئ ويرث ان فضلت التركة عن الدين وان لم يكن العلق
في ملكه وكذا اذا اولدت جارية في ملكه وادعى انه ابنه في مرض موته يرث

وان لم يكن العلق في ملكه بزازية فتح ابراء الوكيل بالبيع وحط
 وقاله وتناخه وقبول المولاة ومن المولى لان عاقده نفسه وحط
 الحقوق ترجع اليه ويقع هذه الاشياء منه كالمالك الا انه يضمن للمولى عاقده
 كاي دفع اليه ثوبيا وي عشرة برهنة بعثرة وكالة ففعل وقضى
 ان قال المقرض ان فلانا ارسلني اليك لمقرض منه وترهنه فالتقن
 على الام والمبلغ رسول فلا يطالب بالدين بل للطلب الرهن دفع الثوب
 وان اضاف الي نفسه بان قال اقرضني كذا وارهن مني هذا الثوب
 فالمطلب للمال هو المذموم اليه الثوب للاضافة الي نفسه وليس للمقرض
 ان يطالب بالدفع بالدين ولا يجد هذا مخالف للام فساد التوكيد في
 جدد وقال اذهب به الي فلان وقل فلانا استقرض منك الن برهنة عندك ففعل
 ونقض المال ثم ذهب اليه بالف باء الرهن ونقض الرهن ليس في بيع الشئ
 الامر الاول لنهاية بالتبليغ فصار كاجنبي وان قبضه وبهلك عند
 بزازية اذ اقامت جماعة ولا يعلم اتيهم مات او لا تقرضهم ما توافوا جميعا
 دعة واحدة فكل واحد منهم لورثته للاعياء ولا يرث بعض الامراء
 عن بعض الاثما وورث كل واحد منهم اثما وبنينا وبنينا وورث كل واحد
 تسعين دينارا

تسعين دينارا فخذنا بغير تركه كل واحد منها ١٢ لالة التسعين
 خمسة عشر دينارا ولبنته النصف خمسة واربعون دينارا ولتمة باقى
 وذلك ثلثون دينارا وعند علي وابن مسعود في احد الروايتين غبت
 الاكبر اولاً وبني الاصغر فقسم ترك الاكبر فللمر منها الثلث خمسة عشر
 دينارا ولبنته النصف خمسة واربعون دينارا وللاصغر ما بقى وذلك
 ثلثون ثم غبت الاصغر اولاً وبني الاكبر فقسم تركه الاصغر كذلك فقطي
 الاكبر ايضا ثلثون فغبت باقى من تركه كل واحد منها ثلثون وهو ما وشكل
 واحد منها من صاحبه والجميع ستون ثلثة من ذلك الثلث خمسة دينارا
 ولبنته النصف خمسة عشر واتباع التيمم بالصوبة لان كل واحد منها لا يرث
 من صاحبه ولا صاحبه منه فاجتمع لأم كل واحد منها عشرون دينارا ولبنته
 ولتمة عشر دينارا وبهذا الحكم انما لم يعلم موت احدى انا اذ اعلم ولكن
 عنده اعطى كل واحد اليقين ويوقف الشكوك فيه حتى يتبين او يصطحا
 من شرح شهاب الدين للمقرض فم تبيع رهن المئاع فيما يحتمل القيمة
 القيمة او لا من شركه او من اجنبي طاريا او متقاربا في التصحيح فلو كان
 بعض الرهن بان كان المستحق شاعيا يبطل الرهن فيما بقى وان لم يمتح شي

مفر يتي الرهن فيما بقي ويكون الباقي محبوا ببيع الدين قيسه
 ولم يجر رهن ثم ونخل على ما تباه بدونها ولا العكس والح والمذموم والمكاتب
 واما الولد بعد المنيعة كدار بل بناء للامصال من طائفي اللارات
 والتبوع الحاري بان رهن جميع العين ثم نساها العقدة النصف
 ورده المخرج كالمقرض في انه يبطل الرهن في التصحيح حتى قالوا في العقد
 اذا سلط ببيع الرهن كفيشاد فباع نصفه يبطل الرهن في النصف
 الباقية كايه واذا ارى بعض المتفاوت احاده وهو ما يعرف بالتوفيق
 كاشيود الخطه كان كروية كله الا ان يكون الباقى ارري هماره
 فثبت خيار العيب لخيار الروية سواء كان في وعاء واحد او في
 مختلفة هذا اذا تخلفها وصفتها وان اختلفت فحلم بر كل الجنس والبيع
 فله خيار الروية بخلاف المتفاوت اي متفاوت الاحاد كالاشياء والتوابير
 بعضها لا يكون كروية كلها فثبت له بيعها بمره من احادها خسر جمع جعل
 روايت بعضه ككلمة فيما لا متفاوت وليس لبيع المتفاوت لعدم
 الدلالة والرقاء قيل ليس في خيار عيب عند الكرخي الجوز والبعض مما يفتا
 للصغير والكبير وينبغي ان يكون مما لا متفاوت لمتقارب من الانارات
 اشترى بغيره

اشترى جماعة من العدة في المتفاوت كالنغم والعبيد والجوارية والفتيات
 اليهودي فان ربي جميعها الا واحد منها لا يبطل خياره فلم يرد ذلك الواحد
 فان رآه ولم يوافق بغيره بن رد الكل وامساك الكل حتى اتمه رجل
 اشترى انا را في الجاهلتين وقبضهما من راي احدهما وانقعه ثم راي الاخر
 هل له ان يردده بخلاف الرهن ليس ذلك الا اذا لم يكن هذا مثل الاول في يرد
 اشترى رواقين ورسول ودهن وذاق من واحد ورخص به هل يكون
 رضا بالكل او كل رزق يحتاج الى الرزق ليشتم الرضاء ان كان الطلوعا
 واحدا او في صفة واحدة فذوق بعضها ذوق كلها بحج النقايدي
 في الاستمتاع لا يجر القنان على العمد ولا المستمتع على اعطاء الاجر
 وان شرط تجميل الاجر وان قبض الصانع وان زعم الامر لم يفعل
 كشرط وادعى الصانع خلافة اعني عدم الخلاف قالوا لا عين فيه لاصلا
 على الاخر ولو ادعى على رجل امره بعمل فانكره الامر لا يحلف بزازية
 فعضل في بالحق على مال لوقال العبد ان ادبني التي لقا
 فانت حر فاداء اي خل بينه وبينها اجبر المولى على قبولها وهو غيلة
 المكاتب الا في سبعة اشياء احدها انه يفتى بالتخلية وله ان يبعه

قبل تمام اتمام المال بخلاف ما قالوا حينئذ اذ ادين الى الله فبعد
 لا يعنى بالتحقيق ما لم يقض باليد والثانية لا يعنى ما لم يودع في المجد
 قبل الاغراض والثالثة لو مات المولى قبل الاداء بطلت الامين و
 الرابعة من مال المولى او من كسبه قبل التعليق عتق ورجع عليه المولى
 عبثا لما لو غصب من الانسان واداه عتق ورجع المولى عليه والحق
 لو ادتي من كسبه بعد التعليق لم يرجع المولى عليه ويكون البايع للمولى
 والسادسة لو كانت امة فولدت ثم ادت لم تعتق والعاية لو ابرأ
 او عطل المولى شيئا لا يعنى باء البايع وكذا لو ادتي الدنانير مكان
 او اخرجها بالادي فادي لا يعنى بخلاف الكاتب في جميع فلكه وجيزه
 واذا كانت الجارية بين الشركيين فجاءت بولد فادعاه احدهما ثبت
 نسبه ومنه وصارت ام ولد له وعليه نصف عمره ونصف قيمتها ومنه
 من قيمته ولد فان ادعيها معا ثبت نسبها وكذا ان ام ولد لها
 وعياكل واحد منهما نصف الحق قصاصا بما له على الآخر ميراث الابن من
 كل واحد منهما ميراث ابن كامل وميراثان منه ميراث اب واحد نافع
 ولو ولدت لاكثر من ستة اشهر يرد دعواه البايع لعدم البايع لعدم
 القبض

قبض ان العلوق في ملكه الا ان عديته المشتري فكان حكمه ما مر من
 النسب والحرمة وامومه الولد ونسخ البيع وغيره لو ولدت لاقل من
 سنتين لا يحال العلوق في ملكه ولو ولدت لاكثر منها ثبت نسبها
 فنسخ البيع حملا على النكاح فكان قننا ولو تنازعا في المدة بان قال الثانية
 بعثها منذ شهر مثلا والاولى قال المشتري اكثر من ستة اشهر والولد
 ليس منك قالوا للمشتري وفا قال لا تبارك تقضى البيع ولرب هذا يرجع
 ابو يوسف بنيت المشتري قوله لاثباته زيادة المدة ورجع محمد بنيت البايع
 لاثباته نسباً واستلذاً ونقض البيع فكان اكثر اثباتاً تسهيل
 فصل في تفرق الزوج بالمعنى عن النفقة اذا كتب القننى الى عالم
 يري ذلك وفرق بينهما تقع الفقة وعيا هذا اذا عجز عن اتياء المخل
 واذا ثبت العجز شهادة اليهود فان القننى شافعي المذهب وفرق بينهما
 نفق قضاؤه بالتفريق وان كان حنفياً لا ينبغي له ان ينفق على
 مذهبه الا اذا كان مجتهداً وقع اجتهاده عيا ذلك فان قضاؤه
 لرأيه من غير اجتهاده عيا ذلك فان قضاؤه لرأيه من غير اجتهاده
 فعن ابي حنيفة في جواز قضاؤه روايان ولو لم يقض ولكن امر
 شافعي

المذهب يعقبه بينهما في هذه الحادثة فقضى بالتفريق نفقاً ذالم يرث
 الام ولا المأمور فان كان الزوج غائباً فرضت المرأة الامر الى القاضي
 وامامت البينة ان زوجها الغائب عاقر عن النفقة فطلبت من القاضي
 ان يفرق التفريق بينهما قال شافعي سمع قنن جاز تفريقه لانه قنن في النفقة
 مختلفين التفريق بسبب العجز والنفاء على الغاية ولو اصر منها جنة هدية
 وقال طهري الدين المرغيناني لا يصح هذا التفريق لان النفاء على القنن
 عند الشافعي وينفذ في احادي الروايتين عن ابي حنيفة لانه اذا ثبت
 المشهود به وهما لم يثبت المشهود به وهو العجز عن النفقة لان المال عاد
 وبما يجزى من الجائز ان يملك الغائب عتق ولم يعلم ان هذا بينهما امر
 فكان ان يمدح جاز في هذه الشهادة فاذا علم القاضي بترك الجوز ففقه
 بسئل شيخ الاسلام ابو الحسن الغدي عن عاقر امرأة غنية مستغفم
 ولم يحلف طهر المرأة نفقة فرضت الام الى القاضي مكتبت القاضي في عالم
 برى التفريق بالمعنى عن النفقة ففرق بينهما بل يقع التفريق قال نعم اذا
 تحقق العجز عن النفقة قيل ان كان للزوج منها عاقر ومتاعه والام
 بل يتحقق العجز قال نعم اذا لم يكن من جنس النفقة لانه لا يجوز بيع هذه الام
 للنفقة

لنفقة • فصولين • وان كانت المسئلة • مختلفت بين اصحابنا فاخذوا
 بقول ابي حنيفة • ثم يقولون ثم يقولون ثم يقولون ثم يقولون ثم يقولون
 حنفية • باقوا في الشافعي من بعدهم • واذا كان ابو حنيفة • وصاحبه
 قيل فالحائز للمعنى ان اتيه بقول ابي حنيفة • وان شاء اتيه بقولها
 وفي الاخرية يختار قواها • وقال عبدالله ابن مبارك عيا خذ بقوله لا غير
 وفي شرح الطحاوي • والفقيه اذا لم يكن مجتهداً يأخذ بقول ابي حنيفة •
 ولا يجوز ان يأخذ بقولها لاجل الشرط والجماع ادلة القلوب بينهما
 وان كان اختلافهم اختلاف عمر وزمان كالنفاء بظاهر العدالة في
 بقوله صاحب في زماننا لتفريق الاحوال التي • خزانة قال شمس الله للكل
 المقتضى في هذه المسئلة ان شاء اتيه في قول ابي حنيفة • ونحن نقضي
 ان الرأى الى القاضي قلت ثم في كل موضع ذكر ان الرأى الى القاضي انما يرد
 القاضي المجتهد والعلم بوجوب المسائل دل عليه ما ذكره باليمن من الفتاوى
 الحاشية • ان القاضي اذا كان مجتهداً او راى ليل الى قول ابي حنيفة •
 لا يخلفه وان مال الى قول ابي يوسف • يخلفه وهو كالكل من غير رضاء
 الحضم لا يفرح من اوسفر ونحن ان لنا في ان يجتهد فيه فيقف بما فيه

مطل ائمة الابنة واكثر يقول

اليه اجتهاده من قبول النسيء اعلم ان الذلهم الثانية في الزمة
كالنسيء في البيع والتفوق والهلاك في العصبية كالذلة في المستملكة بالقبول
في الودائع لا يتعين واما الذلهم التي لا تثبت في الزمة كمال لخصا
والشركة واشتراك الامانة والذلة في المعصية بعينها فتعين فانهم
عشرة تقع مع الكراه الطلاق والعنق والتفاح والعفوس
القبض والرجعة والقبض في البلاء والطهار واليمين والذلة
لان هذه تصرفات لا يتعين وقوعها الى الرضا بدليل انها تقع مع الجهل
والخطا محيط ثم اهلاك على ضربين هلاك حقيقي وهلاك حكمي اما
الهلاك الحقيقي فظواهر وهو ان يموت العبد او كان طعاما فاكله
او كان ثوبا فاحرقه وكله ذلك مما يوجب النوات والهلاك الحكمي ان
يخرج من ملكه كونه او بعضه شرح العبد المأذون جاز تأخير حوالته
وحظ مقدار العبد عظم من غير عيب يجوز اقالته كما يجوز شراء وبيع المأذون
كما ذون فضول قفص المديون الذين للرجل قبل الحل او ما
فاخذه من تركته بخلاف ما ذكره ابن ابي عمير من المراهج التي جرت
المبايعة بينهما الا يغير ما مضى من الايام فيلزم ارفق به ايضا
قال نعم

فان نعم ولو اخذ المقرض القرض والرجعة قبل مضي الاجل للمديون
ان يرجع منها بحصة ما بقي من الايام قنيسه وفي الزيادة في كل
موضع لو اقرت لم يرد فانما انما يتخلف الاية ثلاث مسائل الاولى ان الرجوع
بالبراءة الرد بعينه فحق البيع ان الموكيل يرضى بالعبد ان يقر به الوكيل
بطل حتى الرد وان انكر لا يخلف الثانية ادعى عيالام رضا ولا كيف
وان اقرت لم يرد الثالثة الوكيل يقبض الدين او يرضى عليه الدين ابراء
الموكيل الدين وعلم الوكيل به لا يخلف وان اقرت لم يرد بنارزبه والامام
الثاني يتخلف بلا طلب في اربع مواضع في الرد بالعبد يخلف في
بابه ما رضى به بالعبد والرضع بالله ما اطلق شفعتك والمرأة
اذا طلقت فرفض النفقة على زوجها الغائب يخلف بالله ما حلف له
اشياء ولا اعطاء كالتفقة والرابع يخلف المستحق بالله ما بعث
وعنده لا يخلف في الحل بلا طلب بنارزبه وفي التفات في اعلم
ان الطريق معرفة قيمته المحرر والخبر هو البصر فيها الى ان يسلّم اهل
الزمة او من تاب من فسقة المسلمين فان وقع الاختلاف في ذلك